منشورات
مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية
(١٢)

سكان الكويت

دراسة جغرافية

دكتور أحمد حسن ابراهيم

الكويت
١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

مقدمة

من الطبيعي أن تجذب دراسة سكان الكويت اهتمامات الكثير من المهتمين بدراسة السكان في شتى فروع العلم المختلفة ، نظراً لتفرد هذا المجتمع السكاني وتميزه ديموغرافياً ليس فقط بين دول عالمنا العربي اليوم ، بل حتى بين الدول الخليجية الأخرى . مجتمع رغم صغر ومحدودية حجمه السكاني الذي يتعدى المليون ونصف قليلاً الآن ، إلا أنه يحوي داخله مجتمعين ، سكانه الوطنيون من الكويتيين والوافدين إليه من غير الكويتيين ، كل منهما له خصائصه ومكوناته الديموغرافية المتميزة التي تثرى الدراسات السكانية وتعطيها مجالاً تطبيقياً خصباً . مجتمع شهد في فترة زمنية قصيرة لا تتعدى الأربعين عاماً ـ وهي عمر النفط وعائداته ـ تغيرات ديموغرافية تفوق في إمكاناتها ودلالالتها المدة التي حدثت بها ، بحيث أصبح رصد هذه التغيرات ومحاولة تفسيرها ومعرفة دلالتها أحد الأسباب وراء جذب اهتمام المختصين بالدراسات السكانية .

واذا كان فى هذا التميز والتفرد الديموغرافى لمجتمع الكويت بشقيه : ا لسكان الكويتيين والوافدين من جهة ، وكويت ما قبل النفط وما بعده من جهة ثانية ، ما يثرى الدراسات السكانية بوجه عام ، فان الدراسة الجغرافية للسكان مع اهتمامها بالبعد المكانى وابراز التباين الاقليمى لتوزيع الظاهرات السكانية وتفسير الأسباب الكامنة وراء هذا التباين تعد من أكثرها استفادة فى هذا المجال مما يعطيها هى الأخرى مجالا للتميز بين مجموعة هذه الدراسات .

أثرى الباحثون المكتبة الكويتية بالكثير من الدراسات السكانية التى تناولت مختلف عناصر دراسة السكان من نواح كثيرة ، بعضها ذو توجه إقتصادي اهتم بالعمالة والأنشطة الاقتصادية لهذه العمالة ، والآخر ذو توجه إجتماعي اهتم ببعض المشكلات السكانية ذات الآثار الاجتماعية مثل الهجرة ، والبعض ذو توجه ديموغرافى اهتم بمكونات النمو الطبيعى للسكان ، هذا بالاضافة إلى عدد آخر من

الدراسات السكانية ذات التوجه الجغرافى .[1]

ولا نكاد نجد ثراء ، وغنى فى هذه المكتبة وذلك العدد الكبير من الدراسات السكانية فى أى فرع آخر من فروع العلم المختلفة . ولعل هذا الثراء يعود أيضا الى وفرة المصادر الاحصائية التى تمثل معينا رئيسيا لهذه الدراسات ، وتمثلها بصفة خاصة مجموعة التعدادات السكانية للكويت والتى يبلغ عددها ستة تعدادات أجريت خلال الفترة من عام ١٩٥٧ إلى عام ١٩٨٠ . ولعل من أسبابه أيضا أن المجتمع السكانى بالكويت يعد مجالا خصبا متسعا للدراسات السكانية التطبيقية نظرا لتميزه وتفرده ديموغرافيا ، مجتمع تشكل الهجرة الوافدة اليه أكثر من نصف عدد سكانه ، مجتمع تتعدد ملامحه وخصائصه الديموغرافية على البعدين الزمانى والمكانى ، مجتمع يشاهد تغيرات ديموغرافية سريعة تحدث خلال فترات زمنية قصيرة ، كل ذلك من شأنه أن يتيح مجالا واسعا للدراسات السكانية .

ورغم هذه الوفرة فى الدراسات السكانية ، الا أن المكتبة العربية تفتقر الى دراسة حديثة تعطى فكرة واضحة وشاملة ـ فى ايجاز غير مخل ـ عن سكان الكويت ، وهو ما تهدف اليه هذه الدراسة[2] . وهى فى سبيل تحقيق هذا الهدف لا تمثل غطاء شاملا وتفصيليا لعناصر الدراسة السكانية الكلاسيكية ، النمو والتوزيع والخصائص من وجهة نظر جغرافية ، لأن كل عنصر من هذه العناصر قد يحتاج بحثا قائما بذاته ، كما تتوافر الكثير من الدراسات التى تتناولها بشكل تفصيلى . وقد حددت فترة ما بعد

(١) من أمثلة هذه الدراسات ما يلى :

ـ محمد عبده موسى محجوب ، الهجرة والتغير البنائى فى المجتمع الكويتى ، الكويت ، وكالة المطبوعات ، ١٩٧١ .

ـ أمل يوسف العذبى الصباح ، الهجرة إلى الكويت من عام ١٩٥٧ الى عام ١٩٧٥ ، دراسة فى جغرافية السكان ، جامعة الكويت ، ١٩٧٧ .

ـ فاطمة العبد الرزاق ، المياه والسكان فى الكويت ، ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٧٤ .

(٢) تتوفر بالمكتبة الكويتية دراستان عن سكان الكويت الأولى منهما تعتمد على تعداد ١٩٦٥ ، والأخرى على البيانات الأولية لتعداد سنة ١٩٧٠ وهما :

ـ محمد رشيد الفيل ، سكان الكويت ، بيروت ، ١٩٧٠ .

ـ أمل يوسف العذبى الصباح ، سكان الكويت ، رسالة ماجستير مقدمة لقسم الجغرافيا بجامعة الكويت ، غير منشورة ، الكويت ، ١٩٧٢ .

النفط مجالا لهذه الدراسة بداية من عام ١٩٥٧ مع اجراء أول تعداد لسكان الدولة .

ولعل مما تجدر الاشارة اليه أن هذه الدراسة اعتمدت احصائيا على مجموعة المصادر الاحصائية الكويتية وأهمها مجموعة التعدادات السكانية ، ونظرا لعدم اكتمال نشر بيانات تعداد ١٩٨٠ بالاضافة الى عدم نشر بياناته على مستوى الوحدات التعدادية الرئيسية ، فقد تم الاعتماد على تعداد عام ١٩٧٥ فى بعض الأحيان نظرا لعدم توفر البيان المطلوب فى التعداد الاخير لعام ١٩٨٠ .

وقد زود البحث ـ بعد هذه المقدمة مباشرة ـ بخريطة (شكل ١) تمثل خريطة أساس Base Map موضحا عليها الحدود التعدادية لعام ١٩٨٠ ، اعتمد عليها الباحث في إنشائه لمجموعة الخرائط التوزيعية الواردة في هذا العمل . وقد تم وضعها في مكانها هذا حتى يمكن الاستعانة بها بسهولة لتتبع التوزيع الاقليمي للمتغيرات السكانية على مستوى المناطق التعدادية المختلفة .

وإذا كان البحث قد اتخذ منهجا جغرافيا يسعى إلى إبراز التباين الإقليمي والعلاقات بين هذه المتغيرات المختلفة ومحاولة تعليل أسباب هذا التباين ، فإنه قد اعتمد في بعض الأحيان على المنهج الديموغرافي الذي يعتمد أساسا على التحليل الإحصائي طالما كان ذلك ضروريا .

قسم البحث إلى خمسة موضوعات رئيسية ؛ تناول الأول منها الزيادة الطبيعية للسكان وأثرها في نموهم ويليه دراسة للهجرة وأثرها في هذا النمو ، بينما تناول المبحث الثالث دراسة توزيع سكان الكويت وكثافتهم والعوامل المؤثرة في هذا التوزيع . أما المبحث الرابع فيعرض للخصائص الديموغرافية للسكان ، بينما يتناول آخرها تنمية الموارد البشرية في الكويت ، وقد اختتم البحث بعرض للملامح العامة للسكان مع اهتمام خاص بضرورة وضع سياسة سكانية مع ايجاز عناصر هذه السياسة .

ويأمل الباحث أن يكون قد وفق في تحقيق ما هدفت إليه هذه الدراسة في إعطاء القارىء فكرة موجزة وشاملة عن سكان الكويت ، كما يرجو أن يكون قد أسهم بهذا الجهد المتواضع في تزويد المكتبة الجغرافية العربية بدراسة حديثة ذات

صبغة جغرافية عن هؤلاء السكان داعيا المولى عز وجل أن يوفق الجميع لخدمة العلم والمجتمع .

وختاما يسرني أن أتقدم بخالص الشكر إلى أسرة تحرير مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية وعلى رأسها الزميل الفاضل الأستاذ الدكتور عبد الله الغنيم ، لاتاحته الفرصة لنشر هذا العمل وأخص بالشكر الأستاذ الدكتور محمد صفي الدين أبو العز لما أبداه من ملاحظات وآراء قيمة حين إعداد هذا العمل . كما يسعدني أن أتقدم بكل الشكر والإمتنان لكل من ساهم في إخراج هذا العمل بشكله الحالي .

والله ولي التوفيق

د . أحمد حسن ابراهيم
الكويت ١٩٨٤

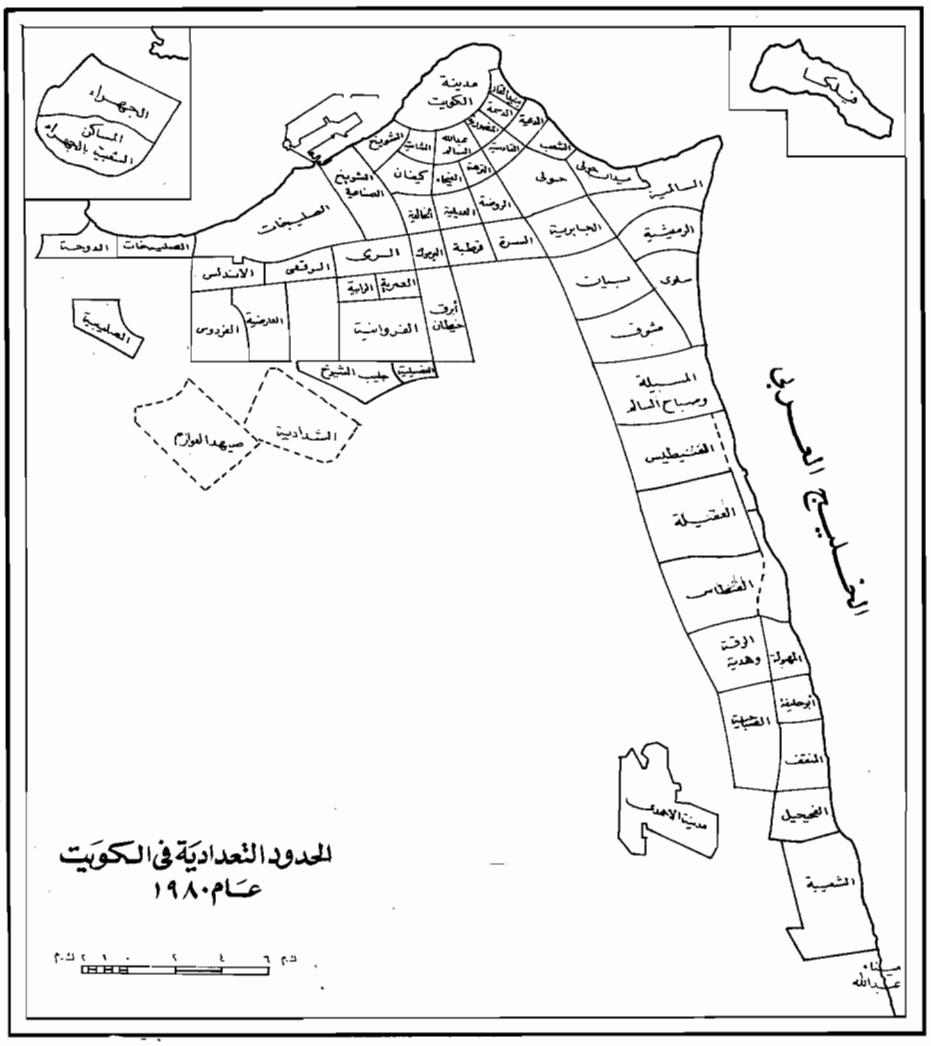
الجهراء
المناطق الشمالية
مدينة الكويت
شرق
المرقاب
القبلة
المباركية
الصوابر
الشويخ
الشويخ الصناعية
المنطقة الحرة
كيفان
الدسمة
الدعية
الشامية
عبدالله السالم
الفيحاء
الروضة
العديلية
الخالدية
الصليبخات
الدوحة
السرة
الجابرية
السرة
فهد الأحمد
الري
الصليبية
الأندلس
الرقعي
الجابرية
الصديق
الفروانية
أبرق خيطان
الرابية
العارضية
الفردوس
جليب الشيوخ
الضجيج
الشدادية
صبيحة العوازم
سكراب
سالمية
حولي
سلوى
بيان
مشرف
الرميثية
السالمية
ميدان حولي
المسيلة وصباح السالم
الفنيطيس
العقيلة
المنقاش
الوفرة وهدية
المهبولة
الرحبية
الصباحية
المنقف
الفحيحيل
الشعيبة
مبارك العبدالله
مدينة الأحمدي
الخليج العربي
الحدود التعدادية في الكويت
عام ١٩٨٠
كم ٠ ١ ٢ ٤ ٦ كم

(شكل ١)

المبحث الأول

الزيادة الطبيعية واتجاهات النمو السكاني في الكويت

اذا كانت الكويت قد شهدت طفرة اقتصادية أحدثها اكتشاف وتصدير النفط منذ الاربعينات من هذا القرن ، فقد صاحب ذلك طفرة أخرى سكانية لا تقل أهمية عن الأولى . قدر عدد سكان الكويت بحوالى ٧٠,٠٠٠ نسمة خلال الاربعينات[١] ، بينما يقدر عددهم بحوالى ١,٧ مليون نسمة عام ١٩٨٣[٢] ، وهى زيادة كبيرة توضح بجلاء طبيعة الطفرة السكانية التى عاشتها الكويت عقب اكتشاف النفط بها - كما سيتضح فيما بعد .

واذا ما حاولنا أن نتتبع الطريقة التى نما بها السكان حتى وصلوا الى عددهم الحالى ، نجد أنه ليس هناك من المصادر والبيانات الدقيقة ما يفيد فى معرفة أعداد السكان ونموهم حتى تاريخ إجراء أول تعداد لسكان الكويت عام ١٩٥٧ . وتقتصر معلوماتنا قبل هذا التاريخ على مجموعة من التقديرات والأرقام التقريبية التى وردت فى ثنايا ما كتبه بعض الرحالة أو المؤرخين الذين كتبوا عن تاريخ الكويت أو عن زيارتهم لها . وهى أرقام تخمينية لا تقوم على أى أسس علمية ، لذلك يصعب الاعتداد بها والاعتماد عليها فى دراسة علمية ، ولكنها يمكن أن تكون مؤشرات عامة على مدار هذه الفترة . واذا عرضت هنا بايجاز فإن ذلك لمجرد استكمال الصورة التى كان عليها سكان الكويت فى الماضى .

يعتبر نيبور أول من ترك لنا رقما تقديريا لعدد سكان الكويت ، إذ قدر عددهم

---

(١) — Hill A.G., The Urban Development in Kuwait, unpublished Thesis, Durham University, 1969, p. 62.

(٢) وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٣ ، العدد العشرون ، الكويت ، ١٩٨٣ ، ص ٢٥ .

عام ١٧٤٧ بحوالى ١٠,٠٠٠ نسمة[١] . تلاه ستوكلر الذى قدر عددهم عام ١٨٣١ بحوالي ٤٠٠٠ نسمة[٢] ويرجع البعض هذا التناقص الكبير الى مرض الطاعون الذى اجتاح البلاد قبيل ذلك التاريخ وقضى على أكثر من ثلاثة أرباع سكانها[٣] ، واصل السكان نموهم وقدر عددهم بحوالى ٢٥٠٠٠ نسمة فى عام ١٨٣٣ ، حيث يذكر هذا الرقم مدحت باشا عند زيارته للكويت[٤] .

يعود لوريمر فيقدر عدد السكان فى أوائل هذا القرن (عام ١٩٠٨) بحوالى ٣٥٠٠٠ نسمة ، بينما قدره مورMoreفى نفس الفترة تقريبا بحوالى ٥٠,٠٠٠ نسمة . بلغ عدد سكان الكويت كما قدرته فريز Freeze حوالي ٦٠,٠٠٠ فى عام ١٩٣٠ ، ووصلوإلى حوالى ١٠٠,٠٠٠ عام ١٩٤٠ ، بينما كان آخر التقديرات ما ذكرته ديكسون حين قدرت عدد السكان عام ١٩٥٢ بحوالى ١٦٠,٠٠٠ نسمة[٥] . يتضح من الأرقام السابقة أن عدد سكان الكويت ظل محدودا حتى بداية هذا القرن تقريبا حيث شاهدت الكويت نموا اقتصاديا وعمرانيا وسكانيا بدأ فى نهاية القرن الماضى واستمر حتى العقد الثانى من القرن الحالي . فقد قفز عدد سكانها من حوالى ١٧,٥ ألف نسمة عام ١٨٧٨ الى حوالى ٤٥٠٠٠ نسمة عام ١٩١٦ .[٦] ورغم ذلك فانه لا يمكن مقارنة النمو السكانى فى فترة ما قبل النفط بوجه عام بفترة ما بعده، نظرا للفارق الكبير بين المرحلتين . لذلك فان دراستنا للنمو سوف تقتصر على فترة ما بعد النفط وبالتحديد منذ عام ١٩٥٧ مع إجراء أول تعداد لسكان الكويت وفر للباحثين أرقاما رسمية يمكن الوثوق بها علميا . والجدول التالى يوضح نمو سكان الكويت منذ ذلك التاريخ حتى عام ١٩٨٠ .

---

(١) — Niebuhr C., Discription de l' Arabie, Amesterdam, 1974, p. 295.

(٢) — Hill A.G., opcit., p.62.

(٣) حسن على الابراهيم ، الكويت : دراسة سياسية ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ٣٩ .

(٤) احمد حسن ابراهيم ، مدينة الكويت : دراسة فى جغرافية المدن ، الكويت ، ١٩٨٢ ، ص ١١٩

(٥) — Hill A.G., opcit, p.62.

(٦) — Ibid.

جدول (١) تطور عدد السكان ونموهم فى الكويت
(٥٧ - ١٩٨٠)

السنة	عدد السكان الكويتيين	عدد السكان غير الكويتيين	جملة سكان الدولة	معدل النمو للسكان ك	معدل النمو للسكان غـ . ك	معدل النمو لجملة السكان
١٩٥٧	١١٣٦٢٢	٩٢٨٥١	٢٠٦٤٧٣			
				٨,٦	١٣,٦	١١
١٩٦١	١٦١٩٠٩	١٥٩٧١٢	٣٢١٦٢١			
				٨,١	١١,٨	١٠
١٩٦٥	٢٢٠٠٥٩	٢٤٧٢٨٠	٤٦٧٣٣٩			
				٩,٥	٩,٦	٩,٦
١٩٧٠	٣٤٧٣٩٦	٣٩١٢٦٦	٧٣٨٢٢٦			
				٦,٣	٥,٩	٦,١
١٩٧٥	٤٧٢٠٨٨	٥٢٢٧٤٩	٩٩٤٨٧٢			
				٣,٧	٨,٧	٦,٤
١٩٨٠	٥٦٥٦١٣	٧٩٢٣٣٩	١٣٥٧٩٥٢			

ك : كويتيون غـ . ك : غير الكويتيين

المصدر : الادارة المركزية للأحصاء ، التعداد العام للسكان والمساكن ١٩٨٠ ، المجلد الأول ـ الجزء الأول ، الكويت ، ص ا ، ب .

يعكس الجدول السابق طبيعة النمو السكانى فى الكويت وارتفاع معدله السنوى ، فقد زاد عدد سكانها من حوالى ٢٠٠ ألف نسمة عام ١٩٥٧ ليصل الى حوالى ١,٤ مليون نسمة عام ١٩٨٠ ، أى أنهم تضاعفوا حوالى سبع مرات خلال فترة زمنية قصيرة لا تتعدى خمسة وعشرين عاما . فاق معدل نموهم السنوى خلال معظم الفترات ما بين التعدادات ٩٪ سنويا ، وإن كان قد وصل فى الفترة الأخيرة (٧٠ - ١٩٨٠) إلى حوالي ٦,٥٪سنويا ،فهو لا زال يعد معدلا عاليا على المستوى العالمى إذا قورن بالكثير من دول العالم مثل مصر (٢,٥) ، البرازيل (٣٪) ، والمكسيك (٣,٦٪) وأثيوبيا (٣,٥٪) تركيا (٢,٥٪) وكندا (١٪) والمملكة المتحدة (٠,٦٪) ، وألمانيا (٠,٤٪)[١] .

يبدو أيضا من الجدول السابق أن هذه الزيادة ـ بل الطفرة ـ السكانية السريعة

(١) — U.N., Demographic year book 1982, New York, 1983

التى سجلتها الكويت تفوق فى إمكاناتها أعلى معدلات الزيادة الطبيعية للسكان ، حتى تلك الممكن تحقيقها نظريا ، مما يوضح أثر ودور الهجرة فى تكوين هذا المعدل المرتفع . ويبدو ذلك أكثر وضوحا من خلال تطور أعداد السكان الكويتيين ومقارنتها بالسكان الوافدين من غير الكويتيين على مدار التعدادات المختلفة ، فبينما تضاعف السكان الكويتيون حوالى خمس مرات تضاعف السكان الوافدون حوالى تسع مرات خلال الفترة (٥٧ - ١٩٨٠) .

يتضح أيضا ذلك الاتجاه الى الانخفاض التدريجى فى معدلات النمو خلال الفترات التعدادية المختلفة ، فقد انخفض المعدل من ١١٪ سنويا خلال الفترة الأولى ليصل الى ٦,٣ فى الفترة الأخيرة . ولا يقتصر هذا الانخفاض على مجموعة دون أخرى ، بل تتعرض له المجموعتان معا ، فقد انخفض معدل النمو للسكان الكويتيين من ٨,٦٪ خلال الفترة الأولى ليصل الى ٣,٥ سنويا خلال الفترة الأخيرة ، وذلك فى مقابل معدل نمو بلغ ١٣,٥٪ خلال الفترة الأولى هبط الى ٨,٧٪ فى الفترة الأخيرة للسكان غير الكويتيين . وربما يكون من الأفضل محاولة تعليل هذا الانخفاض فى معدلات النمو بعد عرض مكونات هذا النمو من زيادة طبيعية وغير طبيعية وتبين الدور الذى تلعبه كل منهما فى نمو سكان الكويت كما سيأتى بعد ذلك .

تكشف المقارنة بين معدلات النمو السكانى لكل من الكويتيين والوافدين عن تباين كبير فى مصادر نمو كل من المجتمعين ، حيث تتعدد هذه المصادر . إذا كانت الزيادة الطبيعية تمثل المصدر الرئيسى لنمو السكان الكويتيين تمثل حوالى ٨٠٪ من جملة نموهم خلال الفترة التعدادية الأخيرة (٧٥ -١٩٨٠) ، فإن عملية التجنيس تمثل مصدر زيادتهم غير الطبيعية ،[1] ولعله من الممكن أن نضيف لذلك عاملا آخر

---

(١) تمنح الجنسية الكويتية طبقا للقانون المنظم لذلك والصادر فى عام ١٩٥٩ وتعديلاته فى سنوات لاحقة ، وفقا لشروط حددها القانون بحيث لا يتجاوز العدد الحاصل عليها خمسين حالة سنويا . لكن يلاحظ أن العدد الحاصل على الجنسية بالفعل يفوق ذلك لحصول بعض الافراد عليها بالتبعية . وقد بلغت حالات منح الجنسية ١٤٥٨٤٥ نسمة حتى عام ١٩٨٢ .
المصدر : - أمل يوسف العذبى الصباح ، مرجع سابق ذكره ، ص ص ٥٠٩ - ٥١٢ .
- الادارة المركزية للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٣ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٧ .

يمثل مصدرا ثانويا لهذه الزيادة غير الطبيعية ويتمثل فى ادعاء بعض الأفراد غير الكويتيين حملهم للجنسية الكويتية خاصة فى التعدادات الأولى . أما مجتمع الوافدين فتمثل الهجرة مصدرا رئيسيا لنموهم كما تكشف عن ذلك معدلات النمو الخاصة بهم مقارنة بالسكان الكويتيين والتى بلغ فيها معدل نموهم أكثر من ضعف معدل النمو الخاص بالسكان الوطنيين .

واذا كان الجدول السابق قد أوضح وجود اختلاف بين معدل النمو لكل من السكان الوافدين والوطنيين من ناحية ، وبين المعدل فى بداية الفترة ونهايتها ، فانه يمكن أن تتضح تباينات إقليمية ـ أيضا ـ فى معدلات النمو السكانى بين أجزاء الدولة ومناطق الاستقرار المختلفة بها . لكن محاولة التعرف على مظاهر هذا التباين تعد أمرا غير يسير لأن التغيرات فى الحدود الادارية لمناطق الدولة المختلفة من تعداد لآخر تجعل محاولة التعرف على مقدار التغير السكانى بينها أمرا غير ممكن . ومن ناحية أخرى فان حركة السكان ـ خاصة الوطنيين منهم ـ الدائمة وانتقال بعض منهم من المناطق السكنية القديمة الى المناطق الأحدث تجعل من أرقام النمو السكانى على المستوى الاقليمى لهذه المناطق أرقاما مضللة غير حقيقية .

الزيادة الطبيعية وأثرها في نمو السكان :

اذا كان للهجرة دورها الفعال فى نمو سكان مجتمع تكون الفئات المهاجرة اليه نصف عدد سكانه تقريبا ، فان ذلك لا يمكن أن يقلل من حجم الدور الذى تلعبه الزيادة الطبيعية فى هذا النمو . تؤدى هذه الزيادة دورا ايجابيا فى نمو سكان الكويت لكل من قطاعى هذا المجتمع ، السكان الكويتيون والسكان الوافدون ، ولعلها أكثر وضوحا فى جانب الفئة الاولى التى تمثل زيادتهم الطبيعية المصدر الرئيسى لنموهم .

بلغ متوسط الزيادة الطبيعية لجملة سكان الكويت ٣٧,١ ألف من السكان وذلك خلال الفترة التعدادية الأخيرة (٧٥ ـ ١٩٨٠) وهو يعد معدلاً مرتفعاً على المستوى العالمي[1] ، إلا أن هذا المعدل ـ كما يتضح من الجدول التالي وشكل رقم

---

(١) بلغ هذا المعدل فى كل من : مصر (٢٧,٥) ، تونس (٢٤,٩) ، المكسيك (٣٠,٥) الولايات المتحدة (٧,٢) الارجنتين (١٦,٣) ، البرازيل (٢٤,٢) ، الصين (١٣,٩) الهند (١٩,١) اليابان (٧,١) ، الدنمرك (٠,٦) ، فرنسا (٤,٦) ، النرويج (٣,٩) .
المصدر : — U.N., Demographic Yearbook, 1982, pp. 176-180.

(٢) - يتجه الى الانخفاض التدريجى ، فقد انخفض متوسط هذه الزيادة من ١ر٤١ خلال الفترة من (٦٥ - ١٩٧٠) الى ١ر٣٧ لكل ألف من السكان خلال الفترة من (٧٥ - ١٩٨٠) .

جدول (٢) متوسط معدل الزيادة الطبيعية (٦٥ - ١٩٨٠)
(لكل ألف من السكان)*

الفترة / السكان	٦٥ - ١٩٧٠	٧٠ - ١٩٧٥	٧٥ - ١٩٨٠
الكويتيون	٤٦,٧	٤٤,٥	٤٢,٦(١)
غير الكويتيين	٤١,١	٣٥,٤	٣١,٢
جملة السكان	٤١,١	٤٠,٦	٣٧,١

* الجدول من حساب الباحث اعتمادا على بيانات الاحصاءات الحيويه والتعدادات السكانية

يعود هذا الانخفاض فى المعدل - كما يتضح من الجدول السابق - لذلك الهبوط الواضح فى معدل الزيادة الطبيعية للسكان الوافدين ، إذ يسجل هؤلاء معدلا أقل بكثير من نظيره لدى السكان الكويتيين . ويعد ذلك أمرا طبيعيا فى مجتمع مهاجر غير مستقر ديموغرافيا .

يتضح أيضا - من خلال الجدول وشكل (١) - أنه بينما يتجه معدل الزيادة الطبيعية للسكان الوافدين الى الانخفاض التدريجى ، فقد انخفض من حوالى ٤٨ عام ١٩٦٨ الى حوالى ٢٥ لكل ألف من السكان عام ١٩٨١ ، يتميز معدل الزيادة الطبيعية للسكان الكويتيين بقدر من الاستقرار النسبى ؛ فقد تراوح المعدل طوال الفترة من (٦٥ - ١٩٨١) بين حوالى ٥٠ إلى ٤٠ لكل ألف من السكان وان كان قد شاهد انخفاضا تدريجيا غير محسوس خلال الفترة الأخيرة .

واذا ما حاولنا البحث فى أسباب هذا التباين بين فئتى المجتمع أولا ، والاتجاه الى الانخفاض فى معدل الزيادة الطبيعية خاصة لدى السكان الوافدين ثانيا ، فانه

(١) يبدوا هذا الرقم متناقضا مع معدل النمو العام للسكان الكويتيين الذي بلغ ٣,٧٪ خلال نفس الفترة ، وربما يكمن السبب وراء ذلك في عدم دقة بيانات الاحصاءات الحيوية وهو ما أشارت إليه الكثير من الدراسات السكانية السابقة .

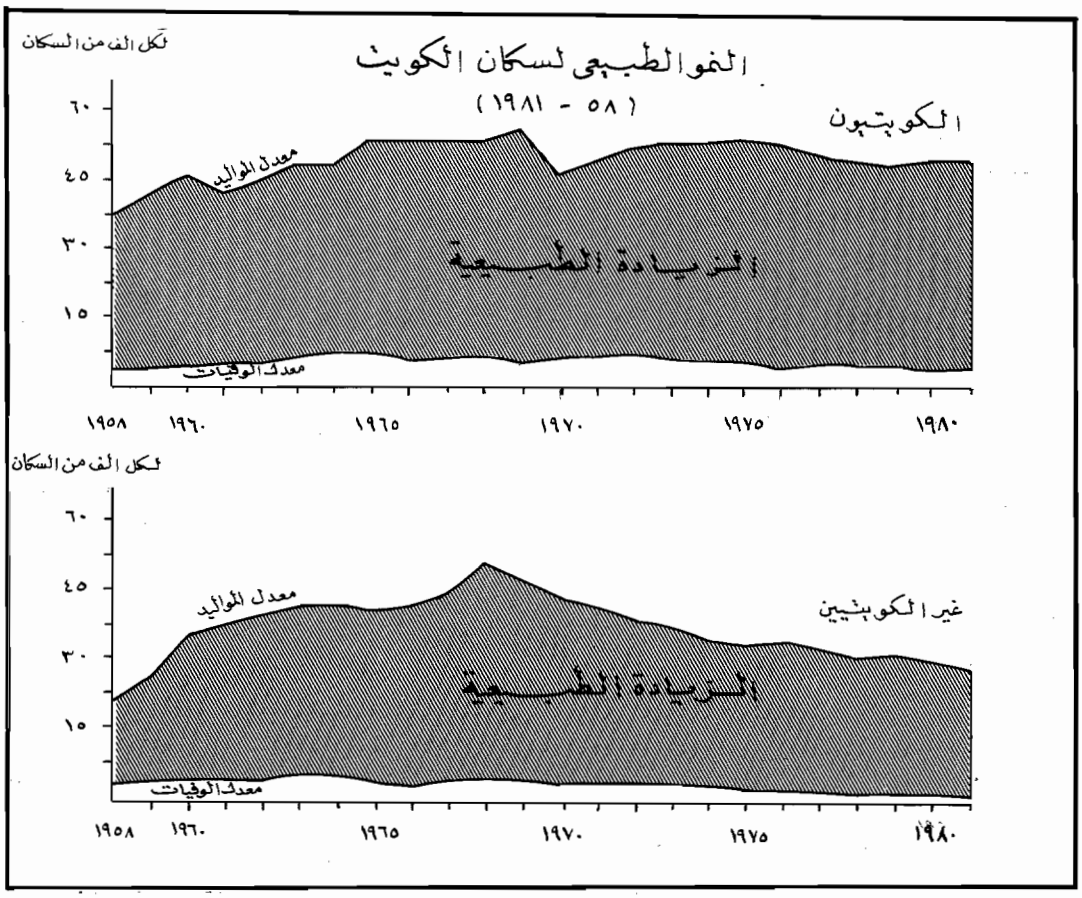
النمو الطبيعي لسكان الكويت
(٥٨ - ١٩٨١)
لكل الف من السكان
الكويتيون
معدل المواليد
الزيادة الطبيعية
معدل الوفيات
٦٠
٤٥
٣٠
١٥
١٩٥٨
١٩٦٠
١٩٦٥
١٩٧٠
١٩٧٥
١٩٨٠
لكل الف من السكان
غير الكويتيين
معدل المواليد
الزيادة الطبيعية
معدل الوفيات
٦٠
٤٥
٣٠
١٥
١٩٥٨
١٩٦٠
١٩٦٥
١٩٧٠
١٩٧٥
١٩٨٠

(شكل ٢)

ربما تكون الاجابة وتعليل هذه الاسباب أكثر وضوحا بعد استعراض مكونات الزيادة الطبيعية وهما المواليد والوفيات ، وغير الطبيعية والتى تمثلها الهجرة بالنسبة للسكان الوافدين .

١- المواليـــد :

الكويت من الدول التى تسجل معدل مواليد يعد من اعلاها فى العالم ، فقد بلغ هذا المعدل فى عام ١٩٨١ حوالى ٤٣ لكل ألف من السكان . وهو معدل مرتفع إذا قورن بنظيره فى دول أخرى مثل : مصر (٣٧,٦) ، المكسيك (٣٨,٣) ، الولايات المتحدة(١٥,٩) ، كندا (١٥,٥) ، البرازيل (٣٣,٣) ، الهند (٣٣,٢) ، اليابان (١٣)[1] . ويوضح (شكل ٢) والجدول التالى تطور معدل المواليد فى الفترة من (٦٣ - ١٩٧٩) .

جدول (٣) معدل المواليد لكل الف من السكان (٦٣ - ١٩٧٩)*

السكان / السنة	معدل المواليد للسكان		جملة السكان
	الكويتيون	غير الكويتيين	
١٩٦٣	٤٨,٥	٤٣	٤٧,٨
١٩٦٤	٤٩,٦	٤٠,٢	٤٨,٤
٦٥ - ١٩٦٩ **	٥٣,٥	٤٥,٤	٤٦,٦
٧٠ - ١٩٧٤ **	٥٠,-	٤١,-	٤٥,٦
٧٥ - ١٩٧٩ **	٤٨,٨	٣٤,٤	٤١,٦

* المصدر : الادارة المركزية للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ، أعداد لسنوات مختلفة

** الأرقام لهذه الفترة تمثل متوسط المعدل خلالها .

يعكس الجدول السابق تباينا واضحا بين معدل المواليد لدى السكان الكويتيين ونظيره لدى السكان الوافدين ، تسجل المجموعة الاولى معدلا أعلى بكثير من المجموعة الثانية . ولعل ذلك الانخفاض الذى تسجله معدلات المواليد لجملة سكان المجتمع التى إنخفضت من ٤٧,٨ عام ١٩٦٣ الى ٤١,٦ لكل ألف من السكان عام ١٩٧٩ يمكن أن يعزى الى ذلك الاتجاه الواضح للانخفاض ، فى المعدل لدى السكان غير الكويتيين ، الذى انخفض بينهم من ٤٥,٤ فى الفترة من (٦٥ - ١٩٦٩) ليصل الى ٣٤,٤ فى الفترة الاخيرة من (٧٥ - ١٩٧٩) . يقابل هذا

(١) — U.N., opcit., pp. 176-180.

الانخفاض ارتفاع ملحوظ في المعدل بين السكان الكويتيين الذي وصل الى حوالي ٥٠ لكل ألف من السكان كما يتضح من أرقام الجدول . لعل هذا التباين بين المجموعتين يعود أساسا إلى اختلاف التكوين العمري والنوعي لكل منهما وطبيعة مجتمع الوافدين كمجتمع غير مستقر له خصائصه الديموغرافية الخاصة به . يبدو التباين واضحا ـ مرة أخرى ـ بين المجتمعين عند المقارنة بين المنحنى الخاص بتطور معدل المواليد لكل منهما كما يتضح من (شكل ٢) ، يكاد يأخذ المنحنى الخاص بالسكان الكويتيين ـ بعد تمهيده ـ شكل خط أفقي مستقيم تقريبا مما يدل على استقرار المعدل وعدم تعرضه لذبذبات واضحة فهو يكاد يتراوح طوال الفترة بين (٤٥ ـ ٥١) لكل ألف من السكان تقريبا . أما منحنى غير الكويتيين فإنه ـ بعد تمهيده ـ يأخذ شكل قوس محدب بدأ في الارتفاع التدريجي حتى وصل إلى أقصى حد له في عام ١٩٦٨ إذ بلغ معدل المواليد بينهم في ذلك العام ٥٢,٧ لكل ألف من السكان ، ثم بدأ المنحنى يواصل هبوطه التدريجي الواضح منذ بداية السبعينات وحتى الوقت الحاضر حتى وصل إلى ٢٧,٥ لكل ألف من السكان عام ١٩٨١ .

واذا انتقلنا الى مؤشرات احصائية أخرى من مؤشرات الخصوبة فانه يمكن على ضوء الجدول التالى أن نتبين ـ مرة أخرى ـ ارتفاع معدل الخصوبة بوجه عام ، وارتفاعه لدى الكويتيين أكثر منه لدى الوافدين .

جدول (٤) بعض مؤشرات الخصوبة فى الكويت (٦٥ ـ ١٩٨٠)

المعدل والسكان / السنة	معدل الخصوبة		الخصوبة الكلية		التكاثر الاجمالى	
	ك	غـ . ك	ك	غـ . ك	ك	غـ . ك
١٩٦٥	٢٥١,٤	٢٦٢,٢	٧,٥	٧,١	٣,٥	٣,٤
١٩٧٠	٢٣٩,٧	٢٤٧,٩	٧,٣	٦,٧	٣,٥	٣,٣
١٩٧٥	٢٣٤,١	١٨٦,٢	٧,١	٥,٣	٣,٤	٣,٥
١٩٨٠	٢١٢,٥	١٥٧,٧	٦,٦	٤,٥	٣,٢	٢,٢

ك : كويتيون غـ . ك : غير كويتيين

المصدر : الادارة المركزية للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ، اعداد لسنوات مختلفة

اذا كانت معدلات المواليد قد عكست اتجاها نحو الانخفاض لدى السكان غير الكويتيين فانها تسجل نفس الموقف بالنسبة لمعدلات الخصوبة ، بينما لا تسجله بوضوح كاف لدى السكان الكويتيين . أما عن الانخفاض الطفيف فى معدلات الخصوبة أو ثباته النسبى فإنه يمكن إرجاعه إلى أن هناك علاقة عكسية بين مستوى الخصوبة والمستوى التعليمى للمرأة حيث ينخفض متوسط عدد المواليد للمرأة كلما زاد حظها من التعليم . ويؤيد ذلك أيضا هبوط معدلات الخصوبة للمواطنات فى فئة العمر (١٥ ـ ٢٩ سنة) بنسبة ١٠٪ فيما بين عامى (٧٠ ـ ١٩٧٥) . ومن ناحية أخرى فان تعليم المرأة والتحاقها بميدان العمل يؤخر سن زواجها ، يؤيد ذلك انخفاض معدل الزواج فى الفترة الاخيرة . فقد حققت هذه النسبة انخفاضا تدريجيا ملحوظا فى العشرين سنة الاخيرة انخفضت فيها النسبة من ٧٠٪ عام ١٩٥٧ إلى ٦٣٪ عام ١٩٧٥ . ونتيجة لتناقص نسبة المتزوجين أخذت نسبة النساء اللاتى لم يسبق لهن الزواج فى الارتفاع حتى بلغت ٢٤٪ من جملة النساء الكويتيات فى فئة السن (١٥ سنة فأكثر) فى عام ١٩٧٥ وهى بالتالى قد بلغت ثلاثة أمثال ما كانت عليه عام ١٩٥٧[١] .

تتضح الفروق بين مجتمعي السكان الكويتيين والوافدين عند مقارنة معدل الخصوبة الكلية لكل منهما ، فقد بلغ هذا المعدل ٦,٦ للمواطنات مقابل ٤,٥ للوافدات ، ويعبر هذا المعدل عن عدد الولادات الحية للمرأة فى المتوسط خلال فترة الخصوبة . أما عن معدل التكاثر فقد بلغ ٣,٢ للمواطنات مقابل ٢,٢ للوافدات ، **وهو يمثل عدد الولادات الحية من الاناث خلال فترة الخصوبة أى أن سكان هذا المجتمع يتضاعف عددهم خلال فترة تقدر بحوالي ١٨ سنة ، بمعنى أنه يمكن أن يصل حجم المجتمع الكويتي إلى حوالي مليون نسمة ـ عن طريق الزيادة الطبيعية وحدها ـ حوالي عام ١٩٩٣ وذلك بفرض بقاء معدل الخصوبة ومعدلات الوفاة عند مستوها السائد الآن .**[٢]

تتضافر مجموعة من العوامل التى تؤدى الى ارتفاع معدلات الخصوبة بوجه عام

---

(١) وزارة التخطيط ، إدارة تنمية الموارد البشرية ، الخصائص الرئيسية للمجتمع السكانى فى الكويت ، الكويت ، بحث غير منشور ، ١٩٧٩ ، ص ٤٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٥١ .

فى الكويت وبين السكان الكويتيين ـ بصفة خاصة ـ يمكن إيجازها فى الآتى : ـ

ـ توفر العناية الصحية والاجتماعية لكل افراد المجتمع بدرجة كبيرة تضع الكويت فى مركز متقدم بين دول المنطقة فى هذا المجال ، كان لهذه الرعاية أثرها الواضح فى خفض معدل وفيات الاطفال الرضع حيث تراوح المعدل بين ٢ , ٤٠ إلى ٩ , ٢٧ لكل ألف مولود بين السكان الكويتيين فى مقابل ٧ , ٣٤ ـ ٨ , ١٩ للسكان غير الكويتيين وذلك للفترة من (٧١ ـ ١٩٨١) .

ـ تتبنى الدولة سياسة سكانية تشجع من خلالها الأفراد الكويتيين على الانجاب مثل منح الزوج علاوة مالية عن كل مولود يضاف الى الأسرة دون حد أعلى ، وكذلك رفع قيمة علاوة غلاء المعيشة من وقت لآخر ، هذا بالاضافة الى منح الشاب الراغب فى الزواج منحة مالية للمساعدة وتشجيعا له للاقبال على الزواج .

ـ سيادة بعض العادات والتقاليد والعوامل الاجتماعية الأخرى بين قطاع كبير من سكان الدولة ذات التأثير المباشر والايجابى على معدلات الخصوبة ، مثل ظاهرة تعدد الزوجات ، إذ تدل الاحصاءات الحيوية على أن الظاهرة أخذت اتجاها تصاعديا . فقد زاد عدد الزوجات لكل ألف زوج من ١٠١٨ عام ١٩٦٠ الى ١٠٤٢ عام ١٩٧٠ ، ثم الى ١٠٧٥ زوجة عام ١٩٧٥ ، كما تدل عقود الزواج التى تمت فيما بين عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٧ على أن نسبة الذكور الكويتيين الذين تزوجوا وفى عصمتهم زوجة أخرى أو أكثر بلغت ١٢,٨٪ من جملة الذكور الذين عقد زواجهم خلال هذه الفترة وهى نسبة مرتفعة[1] . هذا بالاضافة الى النزعة الدينية السائدة بين السكان والتى تحرم تحديد النسل وتشجع الأفراد على الانجاب .

ـ ارتفاع مستوى المعيشة له أثره الواضح فى ارتفاع معدلات الخصوبة بين السكان الكويتيين ، فقد أصبح إضافة مولود جديد للأسرة لا يعنى مزيدا من الاعباء الاقتصادية على الاسرة بنفس الدرجة التى تحدث فى مجتمعات أخرى كثيرة ، خاصة وانه يساند هذا المستوى المعيشى المرتفع رعاية اجتماعية من الدولة لهذا الطفل منذ مولده حتى زواجه . فهى تكفل له الرعاية الصحية وهو طفل وتضمن له التعليم المجانى فى مراحل التعليم المختلفة ، وأخيرا تضمن له فرصة عمل بأجر عال ، كما

---

(١) المرجع السابق ، ص ص ٤٦ ، ٤٧ .

تضمن له الحصول على مسكن مناسب بعد زواجه .

- يعتبر العامل الديموغرافى ذا تأثير واضح فى تحديد مستوى الخصوبة بالمجتمع . يعد التكوين العمرى والنوعى للسكان عاملا مؤثرا فى ارتفاع معدلات المواليد خاصة بين السكان الكويتيين ، حيث نجد أن حوالى نصف عدد السكان تقل أعمارهم عن ١٥ عاما ، بينما تنخفض فئة كبار السن (٦٠ سنة فأكثر) بحيث لا تزيد نسبة مشاركتهم عن ٣ ٪ من جملة السكان ، وذلك يعنى ارتفاع نسبة ذوي الأعمار المتوسطة (١٥ - ٤٥) مما يجعلنا أمام مجتمع فتي شاب له القدرة التامة على تعويض وتجديد نفسه باستمرار .

- ارتفاع نسبة الأمية خاصة فى مناطق سكنى البدو ، وبين الأمهات بصفة خاصة ، هذا بالاضافة الى عدم مشاركة المرأة فى سوق العمل بما يتناسب وحجم هذا القطاع من المجتمع - كما سيتضح فيما بعد .[1]

التوزيع الجغرافى لمعدلات المواليد :

أما عن التوزيع الاقليمى لمعدلات المواليد ، فانه من خلال خريطة (شكل ٣) والخاصة بتوزيع هذه المعدلات للسكان الكويتيين يمكن أن يتضح الآتى : -

* تسجل مناطق الجهراء والصليبخات ومدينة الكويت داخل السور والشدادية والفروانية والعضيلية وجليب الشيوخ والعقيلة وأم الهيمان والصباحية والفحيحيل والوفرة وصيهد العوازم معدلات مواليد مرتفعة على المستويين المحلى والعالمى فهى تزيد فى أى منها عن ٤٥ لكل ألف من السكان وتصل فى كثير منها الى الحدود القصوى لمثل هذه المعدلات [2] . يلاحظ ان معظم هذه المناطق يتركز بها نسبة كبيرة من سكان البادية بعد توطينهم فى مشاريع اسكانية لذوى الدخل المحدود كما هو الحال فى الصليبخات والجهراء والصباحية .

(١) أمل يوسف العذبى الصباح ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٦ .

(٢) تسجل بعض هذه المناطق معدلات مواليد تفوق الحد الاقصى الممكن لمعدلات المواليد كما هو الحال فى الوفرة (١٠٨) وصيهد العوازم (١٥٧) لكل ألف من السكان . وهى ارقام يشك فى صحتها كثيرا . انظر أيضا : Zackaih K.C. & Al-Ayat A., Trends and Components of Population Growth in Kuwait, in, Research Monograph Series, No. 1, Cairo, S.O.P. press, 1970, p.82.

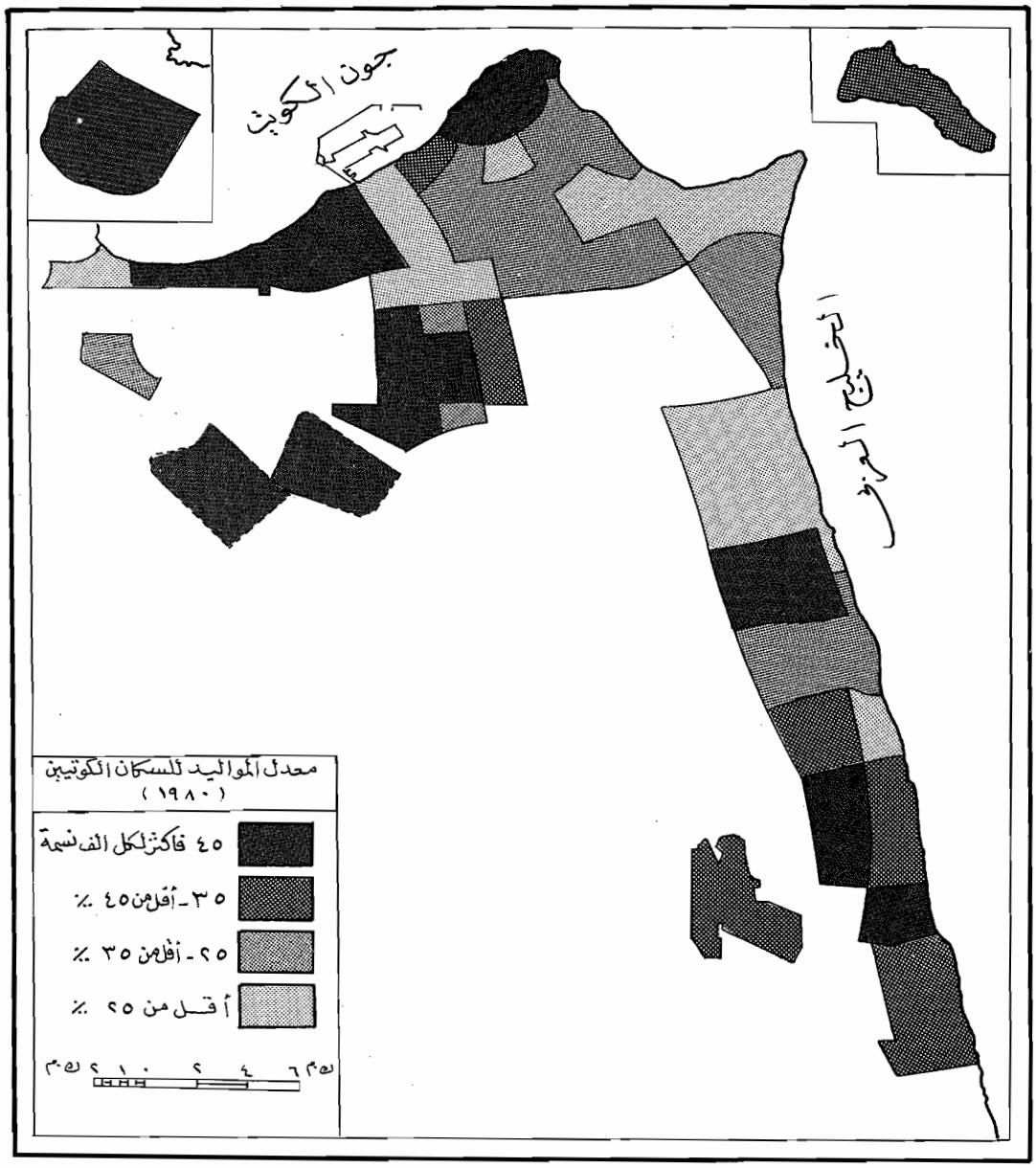
جون الكويت
الخليج العربي
معدل المواليد للسكان الكويتيين
(١٩٨٠)
٤٥ فاكثر لكل الف نسمة
٣٥ - أقل من ٤٥ ٪
٢٥ - أقل من ٣٥ ٪
أقل من ٢٥ ٪
كم ٠ ٢ ٤ ٦ كم

(شكل ٣)

* تسود معظم الاحياء الكويتية خاصة تلك القائمة داخل مدينة الكويت معدلات مواليد متوسطة على المقياس المحلى إذ يتراوح فيها المعدل بين ٢٥ إلى ٣٥ لكل ألف من السكان ، كما هو الحال فى مناطق المنصورية والشامية والقادسية والنزهة والروضة والخالدية والرميثية وسلوى والجابرية وقرطبة وكلها داخل حدود مدينة الكويت اليوم .

* تسجل مناطق عبد الله السالم والسالمية وميدان حولى والمسيلة وصباح السالم واليرموك والفنيطيس والمهبولة والدوحة أقل المعدلات على الخريطة ، إذ يقل المعدل في أي منها عن ٢٥ لكل ألف من السكان ويصل في بعض منها الى أقل من ذلك مثل منطقة المسيلة وصباح السالم التي بلغ المعدل فيها ١١ لكل ألف من السكان .

يلاحظ أن معظم هذه المناطق باستثناء المنطقتين الاولى والأخيرة مناطق حديثة العمران لم تكتمل وتستقر صورتها الديموغرافية بعد وينتظر أن تحتل مكانها الطبيعى بعد أن يكتمل عمرانها وتكوينها الديموغرافى وربما ينعكس ذلك فى التعداد التالى فى عام ١٩٨٥ .

* يبدو على الخريطة قدر كبير من التجانس إذ تسود معظم أجزاء الدولة معدلات مواليد تتراوح بين ٢٥ ـ ٤٠ لكل ألف من السكان ، يعكس ذلك تجانسا ديموغرافيا يسود بين مناطق سكنى الكويتيين خاصة فيما يسمى بالضواحي النموذجية بمدينة الكويت ، وكذلك تجانس المستوى التعليمي والثقافي للأفراد في كثير من مناطق الدولة المختلفة . وسوف تتضح العلاقة بين المتغيرين الخصوبة من ناحية ونسبة الأمية من ناحية أخرى عند عرض الحالة التعليمية للسكان فيما بعد .

توضح خريطة (شكل ٤) توزيع معدلات المواليد عام ١٩٨٠ للسكان غير الكويتيين نوعا من التباين الاقليمى فى توزيع هذه المعدلات يمكن ايجازه فى الآتى :

* بينما تسجل مناطق التركز الرئيسية لسكنى غير الكويتيين بالدولة معدلات مواليد معتدلة ـ تقترب من المعدل العام للسكان الوافدين للدولة ـ كما هو الحال فى حولى وأبرق خيطان والسالمية ـ التى لم يزد المعدل فى أى منها عن حوالى ٣٠ لكل ألف من السكان ، نجد مناطق الرابية والشدادية وصيهد العوازم والصباحية والعقيلة وأم الهيمان والجهراء وقرية الصليبخات تسجل أعلى المعدلات فى الكويت إذ يزيد المعدل بها عن ٤٥ لكل ألف من السكان . يلاحظ أن معظم هذه المناطق يسود بها نمط الاسكان المخصص لذوى الدخل المحدود أو المتوسط حيث تسكنها فى معظم الاحوال

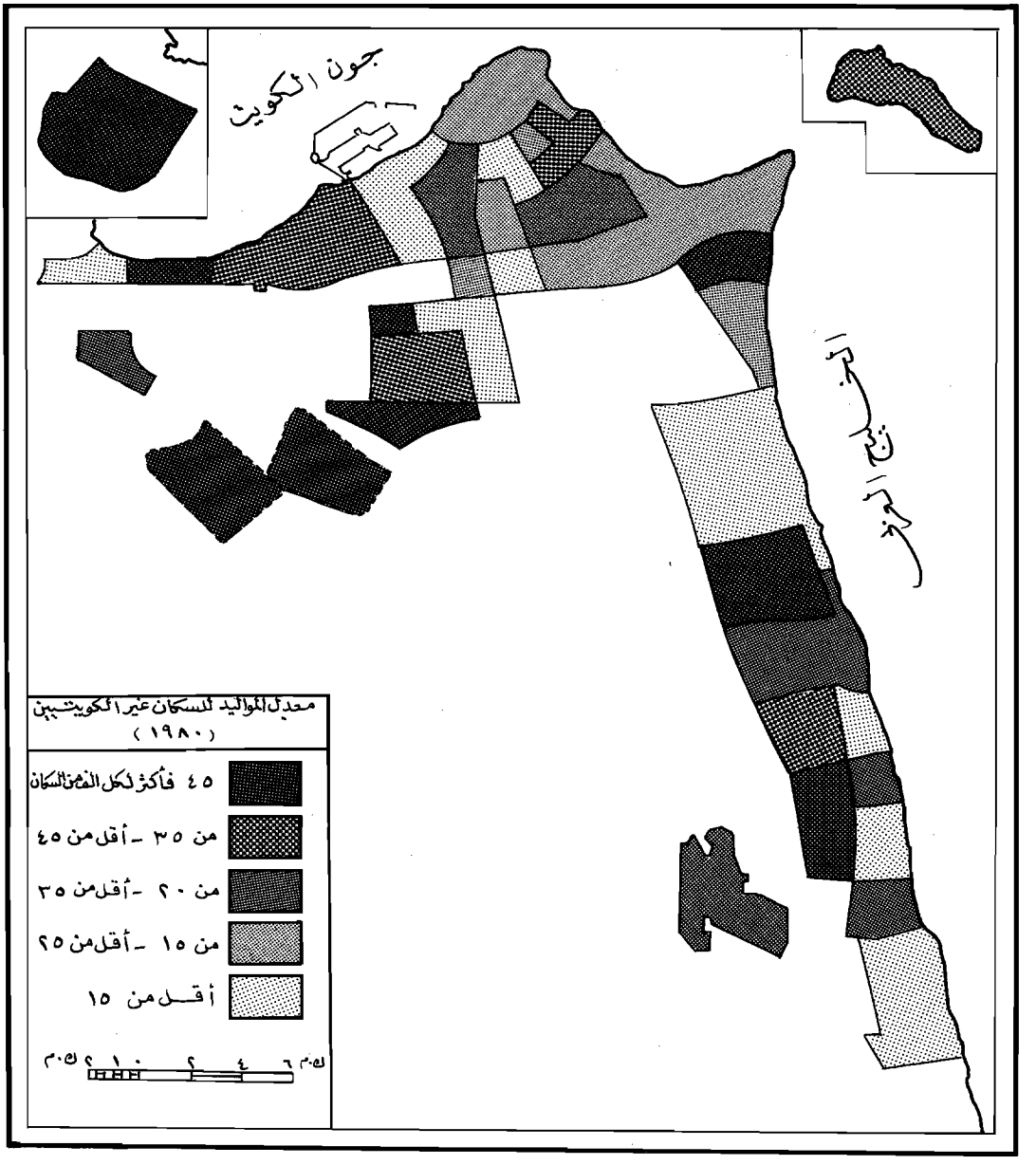
جون الكويت
الخليج العربي
معدل المواليد للسكان غير الكويتيين
(١٩٨٠)
٤٥ فأكثر لكل الف من السكان
من ٣٥ - أقل من ٤٥
من ٢٠ - أقل من ٣٥
من ١٥ - أقل من ٢٥
أقل من ١٥
٠ ١ ٢ ٤ ٦ ٨ كم

(شكل ٤)

أسر متوسطة أو منخفضة الدخل ترتفع بها نسبة الامية كما سيتضح فيما بعد .

* تسجل مناطق عبد الله السالم والنزهة والشويخ والمسيلة وصباح السالم وقرطبة والفنيطيس والمهبولة والمنقف والشعيبة والدوحة أقل معدلات المواليد للسكان الوافدين بالدولة ، إذ يقل المعدل فى أى منها عن ١٥ لكل ألف نسمة . ويلاحظ أن بعض هذه المناطق حديثة العمران لم تكتمل بعد صورتها الديموغرافية كما هو الحال فى مناطق قرطبة والفنيطيس والمهبولة ، وبعضها يسود به استخدام غير سكنى مثل الشويخ والشعيبة .[1]

* تسود فى معظم المناطق السكنية التى يقل بها سكنى الوافدين من السكان معدل معتدل يتراوح بين ٢٥- ٣٥ لكل ألف نسمة كما هو الحال فى مناطق المنصورية والشامية والفيحاء والروضة والخالدية والأحمدى . ومن ناحية أخرى يلاحظ أنه بينما تسود معظم مناطق محافظة الأحمدى معدلات مواليد تتراوح بين ٢٥ ـ ٣٥ لكل ألف نسمة ، تسود معظم مناطق محافظة الجهراء معدلات مرتفعة تزيد عن ٤٥ لكل ألف نسمة ، بينما تتباين المعدلات فى مناطق مدينة الكويت خاصة بين مناطق سكنى الوافدين وسكنى الوطنيين .

* لعل مما تجدر الاشارة اليه فى هذا المجال ان محاولة تعليل نمط هذا التوزيع أمر صعب إذ أن المعدلات هنا لا تعكس الواقع إلا فى مناطق تركز سكنى غير الكويتيين مثل حولى أو السالمية ، أما المناطق الأخرى الكويتية التى تعيش فيها أعداد قليلة من الوافدين لا يمثلون ـ فى معظم الاحيان ـ مجتمعا سوى التكوين مما يصعب معه محاولة تعليل أسباب التباين الاقليمى لتوزيع المعدلات بين هذه المناطق .

٢ ـ الوفيـــات : ـ

إذا كانت هناك علاقة ايجابية قوية ـ فى كثير من بلدان العالم النامى ـ بين معدلات الخصوبة ومعدلات الوفاة ، حيث نجد أن الدول التى تسجل معدلات

---

(١) تعطى الأرقام المطلقة لعدد المواليد فكرة عن السبب فى انخفاض معدل المواليد فى هذه المناطق فقد بلغ عددهم فى مناطق ضاحية عبد الله السالم (١٥٦) مولودا ، النزهة (١٢٢) مولودا ، الشويخ (٥٧) ، قرطبة (٣٠) ، الفنيطيس (٨) والمهبولة مولودا واحدا . يعكس ذلك طبيعة التكوين العمرى والنوعى وبعض الخصائص الديموغرافية الاخرى وأثرها فى انخفاض المعدل لأن معظمها مجتمعات غير أسرية ترتفع بها نسبة الذكور بشكل واضح كما سيتضح فيما بعد .

خصوبة عالية تكون فى بداية تطورها الاقتصادى والاجتماعى ، وبالتالى تسجل معدلات وفيات مرتفعة نسبيا أو معتدلة ، فإن ذلك لا ينطبق على الكويت التى تسجل معدل مواليد يعد من أعلاها فى العالم ومعدل وفيات منخفضا للغاية إذا قورن بنظيره فى كثير من الدول النامية[1] . لذلك يمكن القول ان اقتران معدل المواليد المرتفع بمعدل وفيات منخفض يزيد من فعالية وايجابية أثر معدل الوفيات فى نمو سكان الكويت .

بلغ معدل الوفيات لجملة سكان الكويت ٣,٣ لكل ألف من السكان عام ١٩٨١ ، بينما كان المعدل للسكان الكويتيين ٤,٦ وكان المعدل للسكان غير الكويتيين ٣ لكل ألف من السكان لنفس العام . وتلقى هذه الأرقام المنخفضة للغاية لمعدلات الوفيات بالكويت الكثير من التشكيك في مدى صحتها ـ خاصة بين السكان الكويتيين ـ ، وترجع ذلك إلى نقص في تسجيل حالات الوفاة . يؤيد ذلك مقارنة المعدل في الكويت بنظيره في بعض دول العالم المتقدم كما هو الحال في الولايات المتحدة (٨,٧) وهولندة (٨,٢) واليابان (٦,٢) والسويد (١١,١) وذلك لكل ألف من السكان عام ١٩٨٠ .[2] والواقع أن هذا الانخفاض والتدني الحاد للمعدل في الكويت يمكن أن يعزى ـ أيضا بالاضافة إلى ما ذكر سابقا ـ لذلك القدر الكبير من الرعاية الصحية التي يلقاها سكانها من خلال مستوى عال من الخدمات الصحية الشاملة . وتمثل الأرقام التالية مؤشرات تدل على ذلك : ـ

ـ بلغ الانفاق على الخدمات الصحية حوالى ١٨٠ مليون دينار فى العام المالى ١٩٨٣/٨٢ ، وهو يمثل حوالى ٦٪ من جملة الانفاق الحكومى العام فى هذا العام .
ـ النمو المتوالى للخدمات الصحية خلال الأعوام العشرين الأخيرة ، فقد انخفض نصيب السكان من الاطباء من طبيب لكل ٢٥ ألف نسمة عام ١٩٥٧ الى ١٠٢١ نسمة عام ١٩٦٥،ثم واصل المعدل تحسنه وانخفض فى عام ١٩٧٥ الى طبيب لكل ٨٣٠ نسمة ، ووصل الى حوالى ٥٧٤ نسمة لكل طبيب عام ١٩٨٢ .
ـ زيادة عدد المنشآت الصحية والمستشفيات من ١١٤ منشأة عام ١٩٥٧ إلى ٢٥٦ منشأة عام ١٩٦٥ ، ووصلت الى ٧٣٧ منشأة عام ١٩٨٢ . كان عدد المستشفيات

(١) — Ministry of Planning, Human Resources Division, Demographic Features of the Population, unpublished, Kuwait, 1980, p.41.

(٢) — U.N., Opcit, pp. 176-180.

بالكويت خمسة فقط عام ١٩٥٧ وصلت الى عشرة مستشفيات عام ١٩٦٥،ووصل عددها الى خمسة عشر فى عام ١٩٨٢ . ترتب على هذا النمو زيادة فى عدد الأسرة من ٢٦٧٣ سريرا عام ١٩٦٥ إلى ٥٤٧١ سريرا عام ١٩٨٢ وأصبح هناك سرير لكل ٢٨٦ نسمة من السكان فى هذا العام .(١) ويعد ذلك من المعدلات التى تعكس تقدما ملموسا فى الرعاية الصحية التى يلقاها سكان الكويت .

واذا كانت الوفيات مرآة ينعكس عليها المستوى الصحى والاجتماعى للسكان ويستند عليها فى تقييم كفاءة هذا المستوى ، فقد انخفض معدل الوفيات للسكان الكويتيين من ٧,٢ لكل ألف من السكان عام ١٩٦٥ الى ٤,٦ فى عام ١٩٨١ . وانخفض معدل وفيات الاطفال الرضع بينهم من ٤٦,٥ لكل ألف مولود فى عام ١٩٦٥ الى حوالى ٢٧ فى الألف عام ١٩٨٠ .

ومن الطبيعى ان يختلف معدل الوفيات لكلٍّ من السكان الكويتيين والسكان الوافدين لان اختلاف التكوين العمرى بينهم من شأنه أن يعطى معدلا أقل ، وأكثر انخفاضا لدى مجموعة السكان الوافدين نظرا لكونهم مجتمعا ينتخب سن أفراده ، ومن ناحية أخرى يتوافر له نفس القدر من الرعاية الصحية والاجتماعية . يتضح من الجدول التالى وشكل (٢) اللذين يوضحان تطور معدل الوفيات لكل من السكان الكويتيين والسكان الوافدين أن المعدل الخاص بالمجموعة الثانية أقل من نظيره لدى السكان الكويتيين .

(جدول ٥) متوسط معدل الوفيات (١٩٦٥ - ١٩٨١) .

المعدل / الفترة	متوسط معدل الوفيات لكل ألف من السكان		
	الكويتيون	غير الكويتيون	جملة السكان
٦٥ - ١٩٦٩	٦,٨	٤,٣	٥,٥
٧٠ - ١٩٧٤	٦,٥	٣,٦	٥,-
٧٥ - ١٩٧٩	٥,٧	٣,٢	٤,٥
٨٠ - ١٩٨١	٤,٩	٢,٤	٣,٧
المتوسط العام	٦,-	٣,٤	٤,٧

المصدر : من حساب الباحث اعتمادا على بيانات المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة

(١) الادارة المركزية للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٣ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣١٥ .

يتضح من الجدول السابق أن الكويت تشارك دول العالم المختلفة اتجاه معدل الوفيات بها الى الانخفاض التدريجى الذى وصل الى أدنى حد له خلال الثمانينات وهو يعد معدلا منخفضا للغاية أيضا على المستوى العالمى اذا قورن بنظيره فى دول أخرى متقدمة كما سبق الاشارة الى ذلك .

اذا كان المنحنى الخاص بتطور معدلات المواليد لكل من السكان الكويتيين وغير الكويتيين (شكل ٢) قد أوضح اختلافا بين طبيعة ومستوى المنحنى الخاص بكل منهما ، فان هذا الفارق لا يكاد يوجد فى حالة معدلات الوفيات . يكاد يتخذ المنحنى الخاص بالمجموعتين مسارا أفقيا طوال الفترة من ٥٨ ـ ١٩٨١ . يدل ذلك على استقرار المعدل ووصوله الى حده الأدنى تقريبا ، اذ يتراوح بين ٤ ـ ٦ لكل ألف من السكان طوال هذه الفترة .

قد يرى البعض أن المقارنة بين السكان الكويتيين والسكان الوافدين أمر غير سليم نظرا لاختلاف الخصائص الديموغرافية ـ خاصة التكوين العمرى ـ للمجتمع الثانى بوجه خاص ، مما يعمل على خفض المعدل لدى السكان الوافدين . وفى محاولة للتخلص من أثر هذا الاختلاف يجرى تصحيح معدلات الوفيات ، التى اتضح منها أن السكان الوافدين لو كانوا موزعين حسب فئات الاعمار المماثلة للسكان الكويتيين عام ١٩٧٥ لبلغ معدل الوفيات العام على أساس نمط الوفاة السائد حينذاك ٤,٨ لكل ألف من السكان بدلا من ٣,٦ ، وهو المعدل الفعلى المسجل لهم فى هذا العام . يعنى ذلك انخفاض معدل الوفاة العام للسكان غير الكويتيين عن نظيره لدى السكان الكويتيين بمقدار ١,٤ فقط لكل ألف من السكان . وهو فارق طفيف غير جوهرى .[١]

ولا يقتصر التباين فى معدلات الوفيات العامة على ذلك الاختلاف بين السكان الكويتيين والوافدين ، بل إنه يختلف على مدار شهور السنة ، فقد لوحظ من خلال الاحصاءات الحيوية أن معدلات الوفاة ترتفع فى أشهر الشتاء عنها فى أشهر الصيف ، حيث تسجل أعلى المعدلات فى شهرى ديسمبر ويناير ـ قمة الشتاء فى الكويت ـ ، اذ بلغ متوسط معدل الوفيات خلالهما معا ٢١,٧٪ من جملة الوفيات خلال العام ، بينما تسجل أقل المعدلات فى شهور الصيف حيث تتراوح النسبة هنا

(١) وزارة التخطيط إدارة تنمية الموارد البشرية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٤ .

بين ٧ ـ ٨٪ من جملة وفيات السنة وذلك فى كل شهر من شهور هذا الفصل .[1] ولعل ذلك يوضح أثر المناخ السائد خلال فصلى السنة حيث وجد معامل ارتباط قوى سالب (ـ ٨٧,) بين المتغيرين درجات الحرارة وعدد حالات الوفاة .

أ ـ معدلات الوفاة حسب فئات السن :

أما عن اختلاف معدلات الوفيات حسب فئات العمر ، والتى تعطى صورة أكثر وضوحا للعلاقة بين المتغيرين الوفيات من ناحية والتكوين العمرى من ناحية أخرى ، فانه من خلال (شكل ٥) الخاص بتوزيع معدلات الوفيات النوعية بين السكان الكويتيين والسكان الوافدين ، يتضح أن المجتمعين كليهما يسجلان معدلات وفيات عالية فى فئة السن الاولى (أقل من سنة) خاصة بين السكان الكويتيين الذين يصل المعدل بينهم فى هذه الفئة العمرية الى حوالى ٤٠ لكل ألف من سكان هذه الفئة . وهو معدل يرتفع ـ نسبيا ـ عن المعدل العالمى الذى يصل الى حوالى ٣٥ لكل ألف من سكان هذه الفئة . يشترك المجتمعان معا فى تدنى وانخفاض معدلات الوفيات الخاصة بفئات العمر الشابة (١٥ ـ ٤٩) حيث لا يزيد المعدل فى أى فئة عمرية لدى المجتمعين عن خمس حالات وفاة لكل ألف من سكان الفئة ، كما يشتركان أيضا فى ذلك الارتفاع ـ الاقل حدة مما حدث فى حالة الفئة العمرية الاولى (أقل من سنة) حيث نجد أن المنحنى يبدأ فى الصعود التدريجى ليصل الى أعلى مستوياته فى فئات السن المتأخرة (٦٤ فأكثر) ، إذ يتراوح المعدل داخل نطاق هذه الفئة بين حوالى ٤٠ ـ ٢٠٠ لكل ألف من سكان الفئة العمرية .

يتضح من الشكل أيضا انخفاض معدلات الوفيات النوعية لدى السكان الوافدين ذكورا واناثا فى فئات العمر الاولى والشابة حتى فئة العمر (٥٤ ـ ٥٩) حيث تبدأ المعدلات لدى السكان الوافدين تزيد عن نظيرها لدى السكان الكويتيين وبصفة خاصة بين الذكور منهم . واذا كان ذلك أمرا طبيعيا بالنسبة للفئات الشابة

---

(١) تمثل الأرقام الواردة فى هذه الفقرة متوسط معدل الوفيات خلال الفترة من (٧٢ ـ ١٩٨١) اعتمادا على ارقام الجداول الواردة فى النشرة التحليلية للاحصاءات الحيوية لعام ١٩٨١ .
ـ الادارة المركزية للاحصاء ، النشرة التحليلية للاحصاءات الحيوية ، المواليد والوفيات ١٩٨١ ، الكويت ، بدون ، ص ص ٨٣ ـ ٨٥ .

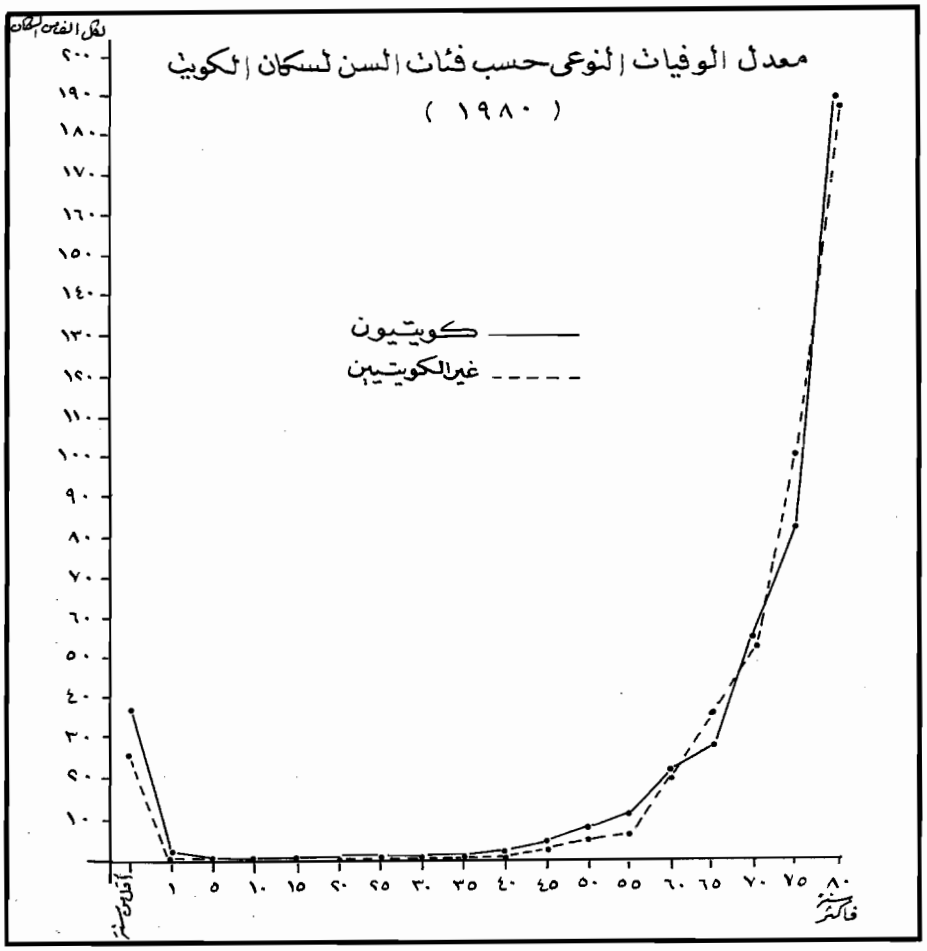
معدل الوفيات النوعي حسب فئات السن لسكان الكويت
(١٩٨٠)
كويتيون
غير الكويتيين
لكل الف من السكان
أقل من سنة
فأكثر

(شكل ٥)

فإنه لا يعد كذلك لفئات السن المتأخرة التى يمكن أن يعزى ارتفاع المعدل بها الى استقرار نسبة كبيرة من الوافدين بالكويت وقدومهم اليها فى تكوين أسرى مكتمل كما هو الحال فى الهجرات الفلسطينية .

ب ـ وفيات الأطفال الرضع :

يولى دارسو السكان عناية خاصة بمعدلات وفيات الاطفال الرضع الذى يعد مقياسا ودليلا مباشرا للمستوى الصحى والاجتماعى فى المجتمع ، إذ يعزى موت طفل رضيع ـ فى معظم الاحيان ـ الى عجز المجتمع عن توفير البيئة الصحية السليمة لحياته وعدم القدرة على تقديم الرعاية الصحية الكاملة للامهات أثناء فترة الحمل والرضاعة .(١) واذا كان هناك اتجاه عالمى بين دول العالم لانخفاض المعدل فيها ، فان ذلك لا يمكن ملاحظته بوضوح فى الكويت اذ تراوح المعدل فيها بين ٣٣ ـ ٤٤ لكل ألف من المواليد أحياء فى الفترة من ١٩٦٥ ـ ١٩٧٤ ، ولكن لوحظ اتجاه المعدل الى الانخفاض التدريجى خلال السنوات الاخيرة ، فقد هبط المعدل من ٤٤,٣ فى عام ١٩٧٤ ليصل الى ٢٤,١ لكل ألف مولود حى لجملة السكان عام ١٩٨١ وذلك فى مقابل انخفاضه لدى السكان الكويتيين من ٥٢,١ إلى ٢٧,٩ فى الألف لنفس الفترة . وربما يعكس هذا الانخفاض مدى ما توفره الدولة من رعاية طبية وعناية بصحة الطفل وأمه من خلال شبكة كثيفة من الخدمات الصحية التى توفر لهما هذه الرعاية فى كل مناطق الدولة . ومن الطبيعى أن ينعكس أثر هذا الاتجاه نحو الانخفاض فى معدلات وفيات الاطفال الرضع على ارتفاع متوسط أمد الحياة المتوقع عند الميلاد لدى أفراد المجتمع ، فقد ارتفع من ٦٠,٨ عاما فى عام ١٩٦٥ الى ٦٣ عاما عام ١٩٧٥ ثم واصل ارتفاعه ليصل الى ٦٧,٢ عاما عام ١٩٨٠ للذكور فى مقابل ارتفاعه من ٦٢,٥ عاما الى ٦٥,٥ عاما ثم الى ٦٩,٤ عاما للاناث فى نفس الفترات السابقة .(٢)

لوحظ أيضا من خلال بيانات السجلات الحيوية أن معدلات وفيات الاطفال

---

(١) مصطفى الشلقامى ، وفيات الاطفال الرضع فى الكويت ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت ، العدد ٢٦ ، ١٩٨١ ، ص ٧٥ .

(٢) — Ministry of Planning, Human Reseources Division, opcit, p. 49.

الرضع بين السكان الكويتيين أعلى منها بين غير الكويتيين كما أنها عند الذكور أعلى منها لدى الاناث ، كما لوحظ عدم وجود اتجاه واضح محدد لتطور المعدلات خلال الفترة من (٦٥ ـ ١٩٨١) فهى لدى السكان الكويتيين قد أخذت اتجاها مستقرا فى العامين (٧١ ، ١٩٧٢) عند مستوى ٤٠,٢ ثم ارتفعت واستقرت عند مستوى ٥٢ فى عامى (٧٣ ، ١٩٧٤) ثم عادت للهبوط فى آخر الفترة (٨٠ ، ١٩٨١) لتصل الى ٣٨ ثم الى ٢٧,٩ لكل ألف مولود حى . أما بالنسبة لغير الكويتيين فان معدلاتهم تتأرجح من عام لآخر ولا تأخذ اتجاها واضحا تستقر عنده .(١)

إذا كان متوسط معدل وفيات الاطفال الرضع لدى السكان الكويتيين خلال الفترة من (٧١ ـ ١٩٨١) قد بلغ ٤١ لكل ألف من المواليد الأحياء ، فان هذا المعدل يضع الكويت فى مركز متوسط بين المعدل المسجل فى الدول المتقدمة ذات المعدلات المنخفضة للغاية والدول المتخلفة ذات المعدلات المرتفعة .(٢) ومن ناحية أخرى يعد هذا المعدل ـ حتى وهو يصل الى حوالى ٣٠٪ فى الفترة الاخيرة ـ مرتفعا إذا قورن بمستوى معيشة أفراد المجتمع ومدى ما يتوفر لهم من رعاية صحية توفرها لهم الدولة . ويمكن أن يعزى هذا الارتفاع فى معدل وفيات الأطفال الرضع الى العوامل الآتية : ـ

أ ـ العامل الديموغرافى ويتمثل فى ارتفاع معدل الخصوبة بالكويت مما يكون هرما سكانيا ذا قاعدة عريضة ، إذ تصل فيه نسبة الفئة الأولى (٠ ـ ٥ سنوات) حوالى ٢٠٪ من جملة السكان . ومن الطبيعى مع الزيادة عدد الاطفال بهذه الصورة أن تزداد أيضا حالات الوفاة مما يرفع من معدل وفيات الاطفال الرضع بالمجتمع . .

ب ـ العامل الاجتماعى ويتمثل أساسا فى المستوى التعليمى لافراد المجتمع بوجه عام وبين نسائه المتزوجات بوجه خاص . فقد أشارت دراسات سابقة الى

---

(١) مصطفى الشلقامى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٧٦ ـ ٧٧ .

(٢) تحقق الدول المتقدمة اقتصاديا أدنى مستوى لهذه المعدلات مثل الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا . وتعد فنلندة صاحبة أدنى معدل لوفيات الأطفال الرضع (٧,٦) يليها هولندة (٨,٢) والدنمرك (٨,٤) والسويد (٨,٥) ، بينما يصل المعدل الى أعلى مستوياته فى بعض الدول الافريقية كما هو الحال فى زامبيا (٢٥٩) والجابون (٢٢٩) وغينيا (٢١٦) والنيجر (٢٠٠) .
المصدر : U.N., Opcit., pp. 176-180. —

وجود علاقة عكسية قوية بين مستوى التعليم والخصوبة - ، كما أن المستوى التعليمى له آثاره على المستوى الصحى لأفراد الأسرة فالمرأة المتعلمة أقدر على اتباع الوسائل الصحية فى تغذية صغارها ووقايتهم ضد الأمراض المعدية من المرأة الأمية . وتشير نتائج بعض الدراسات الى ارتفاع نسبة الوفيات بين أطفال النساء الأميات عن وفيات الاطفال لباقى الأمهات فى المراحل التعليمية المختلفة الأخرى .وقد شوهدت هذه الظاهرة بدون استثناء وبصرف النظر عن دور العوامل الأخرى فى تحديد مستوى الوفيات .[1] .

جـ - العامل البيولوجى : تختلف وفيات الاطفال الرضع حسب عمر الأم عند ولادتهم ، اذ ترتفع هذه الوفيات بصورة واضحة للأمهات فى الأعمار المبكرة ثم تنخفض لدى الشباب (٣٠ - ٤٠ سنة) ثم تعود مرة أخرى الى الارتفاع للنساء فى الاعمار من ٤٠ سنة وحتى نهاية فترة القدرة على الحمل . يتبين من خلال الاحصاءات الحيوية ارتفاع معدل وفيات الأطفال الرضع للأمهات اللاتى تتراوح أعمارهن بين (١٥ - ١٩ عاما) بشكل واضح عن نظيره للأمهات فى فئات السن الاخرى . وقد أكدت نتائج دراسة فى هذا المجال ذلك ، عندما وجدت أن ٥٧٪ من وفيات الأطفال الرضع كانت لاناث تقل أعمارهن عن ٣٠ سنة ، بينما انخفضت النسبة الى ٢ , ٣١٪ لدى النساء ذوى الاعمار المتوسطة (٣٠ - ٣٩ سنة)[2] .

ولعل من الأسباب البيولوجية الاخرى ما يتعلق بالفترة الزمنية بين كل مولودين اذ وجد أنه كلما قصرت هذه الفترة كلما زادت وفيات الاطفال الرضع . ويرجع ذلك إلى استقبال الجسم لحمل جديد قبل أن تكون المرأة قد استعادت صحتها واسترجعت قوتها التى فقدتها خلال الحمل السابق . وقد اتضح من نفس الدراسة لعينة انتخبت عام ١٩٧٦ أن ٤٣٪ من جملة الوفيات بين أفراد العينة كان الفاصل الزمنى بين المولودين عاما واحدا فقط ، بينما وصلت هذه النسبة الى ٧ , ٣٦٪ عندما كان الفاصل الزمنى بين المولودين عامين ثم نجدها قد انخفضت الى ٣٪ فقط عندما كان هذا الفاصل الزمنى

---

(١) تسجل المناطق التى ترتفع بها نسبة الأمية والتى لا تقل فى أى منها عن ٧٥٪ كما هو الحال فى الجهراء ، والشدادية والصليبية وجليب الشيوخ معدلات وفيات عالية للغاية .

(٢) مصطفى الشلقامى ، مرجع سابق ذكره ، ص ص ٨٩ ، ٩٠ .

خمسة أعوام أو أكثر . كما اتضح ـ ايضا ـ من نفس الدراسة ـ أن ٧٤٪ من جملة وفيات الأطفال الرضع تحدث لاسباب خارجية تتضمن الحالات التى يأخذ فيها الرضيع السبب المؤدى لوفاته من البيئة التى نشأ فيها ، وذلك يعنى أن وفيات البيئة تلعب دورا أساسيا فى هذا المجال .[١] .

جـ ـ التوزيع الجغرافي لمعدلات الوفاة :

نظرا لتدنى وانخفاض معدل الوفيات الخام بين سكان الكويت بقطاعيهم الكويتيين والوافدين ، فان التجانس يسود التوزيع الاقليمى لهذه المعدلات بين مناطق الدولة المختلفة دون وجود تباينات اقليمية واضحة .[٢]

واذا كان معدل الوفيات الخام للسكان الكويتيين قد بلغ ٤,٦ لكل ألف من السكان عام ١٩٨٢ ، فان معظم مناطق الدولة تسجل معدلات تحوم حول هذا المعدل ولا يكاد يوجد منها ما يسجل معدلا ينخفض عن ذلك كثيرا سوى مناطق الدوحة والصليبية وميناء سعود وضاحية عبد الله السالم وسلوى والجابرية والسرة واليرموك ، حيث يقل المعدل فى كل منها عن ٣ لكل ألف من السكان . ومن ناحية أخرى لا يزيد المعدل فى معظم المناطق عن ٨ لكل ألف من السكان . وتسجل المناطق الكويتية القديمة الإعمار مثل كيفان والشامية والفيحاء والقادسية معدلا يتراوح بين ٦ ـ ٨ لكل ألف من السكان . وتمثل مناطق الصليبخات والشدادية وصيهد العوازم والشعيبة والشريط الساحلى جنوبها والوفرة مناطق تسجل أعلى معدل للوفيات فى الكويت يزيد المعدل فى أى منها عن ١٥ لكل ألف من السكان .

أما بالنسبة للسكان غير الكويتيين الذين بلغ المعدل العام للوفيات بينهم ٢,٣ لكل ألف من السكان عام ١٩٨٢ ، فانه مع هذا التدنى الواضح يصبح من الصعب والعسير محاولة البحث عن نوع من التباين الاقليمى فى توزيع المعدل بين مناطق الدولة المختلفة . لم يزد المعدل عن ٦ لكل من السكان فى معظم مناطقها ، ولم يصل الى هذا الحد الا فى مناطق أم الهيمان والرميثية والشدادية وصيهد العوازم .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٩٤ .

(٢) نظرا لانخفاض المعدلات وقلة الفروق بين المناطق المختلفة كان من الصعب كارتوجرافيا عمل خريطة لتوزيع لمعدلات الوفاة واكتفى بتحليل الجداول الواردة فى نشرة الاحصاءات الحيوية .

المبحث الثاني

الهجرة ودورها في نمو سكان الكويت

إذا كان نمو السكان ـ وبخاصه الطبيعى منه ـ من الموضوعات السكانية ذات الصبغة الديموغرافية ، يأخذ الجغرافى وغيره من المهتمين بالدراسات السكانية الكثير من حقائقه ومؤشراته الاحصائية عن الديموغرافيا ، فان الهجرة تعد من الموضوعات التى يستطيع أن يبرز فيها الجغرافى ويعمل فيها فكره ويظهر تفرد دراسته لها بين غيره من المتخصصين الآخرين حتى الديموغرافيين منهم . ويرجع ذلك الى ارتباط الهجرة بالمكان وهو العنصر الذى يعطى للدراسة السكانية الجغرافية طابعها الخاص ويمكنها من ابراز التباين الاقليمى عند توزيع عناصرها .

تلعب الهجرة دوراً ايجابيا فى نمو سكان الكويت ، خاصة فى فترة ما بعد النفط وما أعقب إنتاجه وما أحدثه من تطور اقتصادى فى الكويت ، أدى الى تدفق أعداد كبيره من المهاجرين اليها حتى أصبح دور الهجرة فى نمو سكانها لا يقل تأثيرا عن دور نموهم الطبيعى ، وربما فاقه فى بعض الفترات . ولعل مما تجدر الاشارة اليه هنا أن دور الهجرة فى الكويت لا يقتصر على هذا الاثر الديموغرافى بل يتعداه إلى الكثير من مظاهر الحياة فى الدولة ؛ عمرانيا واجتماعيا .

أما عن المصادر الاحصائية التى يمكن أن تعتمد عليها دراسة الهجرة فى الكويت فإنه يمكن حصرها في : الاحصاءات الحيوية والتعدادات السكانية والسجلات الرسمية عن حركة القادمين والمغادرين وحالات منح الاقامة للوافدين اليها . وإذا كانت الاحصاءات الحيوية تمكن من تحديد حجم صافي الهجرة فيما بين التعدادات المختلفة ، فإنها تعطي بيانات تفصيلية عن الهجرة ، وكما أنه من الضروري أن تتوافر درجة عالية من الثقة في هذه الاحصاءات حتى يمكن الاطمئنان إلى النتائج المستخرجة منها . أما السجلات الرسمية التي يمكن الحصول عليها من إدارة الجوازات والجنسية فإن الاعتماد عليها فيه شيء من المخاطرة لانها لا تعطي صورة حقيقية عن طبيعة حركة القدوم والمغادرة عبر المنافذ المختلفة للدولة ، وإن كان

الاعتماد على بيان حالات منح الاقامة يمثل مؤشرا يمكن الاعتماد عليه جزئيا[1] . لذلك تعد التعدادات السكانية أفضل المصادر الاحصائية التى تتوافر بالكويت ويمكن الاعتماد عليها فى دراسة الهجرة فيما بين كل تعدادين Inter-censal Migration وان كان يعيبها أنها لا تعطى صورة كاملة عن طبيعة الحركة فى الفترة المحصورة بين التعدادين ، الا انها تعطى الكثير من التفاصيل عن المهاجرين . هذا بالاضافة إلى أن ارقامها أكثر دقة يمكن الاعتماد عليها باطمئنان اكثر .

١ ـ الهجرة ونمو السكان :

كشفت دراسة عناصر النمو الطبيعى لسكان الكويت عن دور ايجابى تلعبه الهجرة فى النمو العام لسكانها ، ففى مجتمع بلغ معدل نموه السنوى خلال إحدى الفترات التعدادية حوالى ١٤٪ سنويا لا يمكن أن يكون ذلك ناتجا عن نمو طبيعى للسكان ، وحتى مع انخفاض هذا المعدل فى الفترة التعدادية الأخيرة الى ٦٪ سنويا فإن أثر الهجرة لا يزال واضحا في نمو سكانها . ويلقى الجدول التالي مزيدا من الضوء على دور الهجرة في نمو سكان الكويت .

تعكس أرقام الجودل سواء تلك الخاصة باعدادهم في التعدادات المختلفة أو مقدار الزيادة الناتجة بينهم فيما بين هذه التعدادات مدى مساهمة الهجرة في تكوين ونمو سكان الكويت ، ففي مجتمع تمثل فيه الفئات الوافدة اليه طوال الفترة من (٦٥ ـ ١٩٨٠) اكثر من نصف عدد سكانه تقريبا يوضح ذلك دور الهجرة في نمو سكان هذه الدولة . فقد زادوا بدرجة ملحوظة حتى أصبح عددهم عام ١٩٨٠ يماثل ثماني مرات ونصف مرة عما كانوا عليه في منتصف الخمسينات من هذا القرن تبدو

---

(١) الأرقام الواردة فى هذه المصادر تعطى أرقاما مبالغا فيها عن حركة القدوم والمغادرة خاصة على المنافذ البرية . يرجع ذلك إلى طبيعة اجراءات القدوم إلى الكويت التى كانت تشترط على من يحصل على عمل اثناء وجوده زائرا لها ان يغادر البلاد ويعود مرة اخرى بسبب العمل وليس الزيارة . وكل ما كان يفعله القادم هو الذهاب الى نقطة الحدود الشمالية مع العراق وهناك يخرج ويعود فى نفس الوقت . ويظهر فى الاحصاءات مغادرا ثم قادما وهو فى الحقيقة قدم ولم يغادر . وذلك من شأنه ان يزيد من الاعداد الفعلية فى بيان القادمين والمغادرين مما يجعل الاعتماد عليه أمرا غير سليم .

جدول (٦) نمو السكان غير الكويتيين (٥٧ - ١٩٨٠)

السكان / الفترة	عدد السكان الوافدين	نسبة السكان الوافدين الى جملة السكان ٪	مقدار الزيادة بين التعدادين	معدل النمو السنوى بين التعدادين	معدل الزيادة الطبيعية بين التعدادين	معدل الزيادة غير الطبيعية بين التعدادين
١٩٥٧	٩٢٨٥١	٤٥,٠				
			٦٦٨٦١	١٣,٦	٢,٧	١٠,٩
١٩٦١	١٥٩٧١٢	٤٩,٦				
			٨٧٥٥٨	١١,٨	٣,٢	٨,٦
١٩٦٥	٢٤٧٢٨٠	٥٢,٩				
			١٤٣٩٨٦	٩,٦	٤,١	٥,٥
١٩٧٠	٣٩١٢٦٦	٥٣,٠				
			١٣١٤٨٣	٥,٩	٣,٦	٢,٣
١٩٧٥	٥٢٢٧٤٩	٥٢,٥				
			٢٦٩٥٩٠	٨,٧	٣,١	٥,١
١٩٨٠	٧٩٢٣٣٩	٥٨,٣				

زيادتهم اكثر وضوحا فى الخمس سنوات الاخيرة (٧٥ - ١٩٨٠) إذ بلغ حجم الزيادة فيها للسكان الوافدين اكثر من ضعف محصلة الزيادة الناتجة فى أى من الفترات التعدادية السابقة . وتعكس - أيضا - معدلات النمو السنوى الخاصه بهؤلاء الوافدين طوال الفترة منذ منتصف الخمسينات حتى الآن مدى تأثير الهجرة ودورها فى ارتفاع هذا المعدل ، فقد فاقت معدلات الزيادة غير الطبيعية لهم زيادتهم الطبيعية طوال هذه الفترة باستثناء الفترة من (٧٠ - ١٩٧٥) . ويعد ذلك أمرا طبيعيا فى مجتمع تمثل الهجرة المصدر الرئيسى لنمو سكانه ، كما فاقت معدلات نموهم العام نظيرها من معدلات النمو لدى السكان الكويتيين .

يتضح أيضا من الجدول السابق مشاركه السكان غير الكويتيين للسكان الكويتيين فى اتجاه معدل نمو كل منهما الى الانخفاض التدريجى ، فقد انخفض المعدل بين السكان الوافدين من ١٤,٥٪ سنويا فى الفترة الأولى الى حوالى ٨٪ فى

الفترة الأخيرة . يبدو ذلك عكس ما توضحه الارقام المطلقه ـ السابق الاشارة اليها ـ يرجع ذلك الى أن هذه الأرقام توضح الهجرة المتراكمة لأعداد الوافدين إلى الكويت وبالتالى ازديادهم المطرد ، بينما تعكس المعدلات متوسط الزيادة التى ينمو بها هؤلاء السكان بين الفترات التعدادية المختلفة . ومن ناحية اخرى إذا كان هناك اتجاه عام نحو انخفاض معدل النمو فإن ذلك لا يمكن مشاهدته بالنسبة لمعدلات الزيادة غير الطبيعية نظرا لتذبذب معدلها من تعداد لآخر ؛ فهى تارة مرتفعة كما هو الحال فى الفترة من (٥٧ ـ ١٩٦٥) وأخرى منخفضة كما هو الحال فى الفترة التالية (٦٥ ـ ١٩٧٥) ومرة اخرى تعود الى الارتفاع كما حدث فى الفترة الاخيرة التى ارتفع فيها المعدل بشكل واضح (١ , ٥٪ سنويا) . يرجع ذلك إلى تباين الظروف المصاحبة لعملية الهجرة سواء فى مناطق الارسال أو فى منطقة الاستقبال كما سيتضح فيما بعد .

يبدو من الجدول السابق وارتباطا بما ذكر سابقا عن اتجاه معدل النمو بين السكان الوافدين إلى الانخفاض تقلص حجم الهجرة وبالتالى الدور الذى تلعبه فى نمو سكان الكويت . فبعد أن كانت الزيادة غير الطبيعية للسكان الوافدين تمثل ٧١,٥٪ من جملة النمو العام لهؤلاء السكان فى الفترة من (٦٥ ـ ١٩٧٠) وصلت الى ٥٤,٥٪ فى الفترة التالية (٧٠ ـ ١٩٧٥) وواصلت انخفاضها حتى واصبحت تمثل ٣٦,٣٪ فى الفترة التالية . وان عاودت الارتفاع فى الفترة الاخيرة (٧٥ ـ ١٩٨٠) لتمثل حوالى ٦٠٪ من جملة زيادتهم فى هذه الفترة . يرجع ذلك الى زيادة نسبة المستقرين من الوافدين الى الكويت وكذلك انكماش فرص العمل ـ خلال معظم هذه الفترات ـ ومدى حاجة المجتمع إلى اعداد جديدة من الوافدين . هذا بالاضافة الى أن الكويت بدأت منذ عام ١٩٦٩ فى تغيير بعض قوانين القدوم والاقامه بقصد تقييد حجم الهجرة بدلا من سياسة الباب المفتوح التى كانت متبعة قبل هذا التاريخ[1] ومن ناحية اخرى أصبحت الكثير من دول النفط الاخرى فى الخليج مناطق جذب للعمالة تنافس الكويت فى هذا المجال . ولا تقتصر التغيرات التى أصابت الهجرة على مدى مساهمتها فى النمو العام لسكان الكويت أو زيادة نسبة المستقرين من الوافدين ، بل تتعداها الى تغيرات فى مصادر الامداد ودوافع الهجرة ، وكذلك فى الخصائص الديموغرافية لهؤلاء الوافدين . لعل مما تجدر الاشارة اليه ارتباطا بما ذكر

---

(١) ـ أمل يوسف العذبى الصباح ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٥ ، ٣٦ .

سابقا عن تقلص دور الهجرة فى نمو سكان الكويت لا يعنى تناقص الدور الذى تلعبه فى نمو السكان غير الكويتيين بوجه خاص وسكان الدولة بوجه عام ، اذ يكاد تتعادل ما تضيفه الهجرة مع ما تضيفه الزيادة الطبيعية فى تكوين معدل النمو السكانى العام فى الكويت .

٢ ـ مصادر الهجرة إلى الكويت :

كانت الهجرة باعداد قليلة من المناطق القريبة والمحيطة بالكويت مثل ايران والعراق والسعودية تمثل المصدر الرئيسى للسكان الوافدين اليها فى فترة ما قبل النفط . بعد اكتشاف النفط وتصديره وتدفق عائداته وما احدثه في الكويت من تطور فى اقتصادها وعمرانها وشتى جوانب حياتها ، تدفقت اعداد المهاجرين اليها باعداد كبيرة وتعددت مصادر إمدادها بهؤلاء المهاجرين حتى فاقت عدد الجنسيات الوافدة اليها اكثر من خمسين جنسية . ويوضح الجدول التالى وخريطتا الهجرة (شكلان ٦ ، ٧) مصادر الامداد الرئيسية للكويت بمهاجرين اليها ومنهما يتضح الآتى .

(جدول ٧) صافى الهجرة ومصادرها الرئيسية بين التعدادات
فى الفترة من (١٩٤٨ ـ ١٩٨٠)

الجنسية / الفترة	الجنسيات العربية	الجنسيات الاسيوية	الجنسيات الأوروبية	جنسيات أخرى	غير مبين	الجملة
٤٨ ـ ١٩٥٧	٤١٨٨٨	٢٠٣٠١	٢٢٢٣	٩٧	—	٦٤٥٠٩
النسبة ٪	٦٤,٩	٣١,٥	٣,٥	٠,١	—	١٠٠
٥٧ ـ ١٩٦٥	١٥٨٩١٤	٤٥٤٨٨	٣٠٧٧	٤٩٣	١٤	٢٠٧٩٨٦
النسبة ٪	٧٦,٤	٢١,٦	١,٥	٠,٢	—	١٠٠
٦٥ ـ ١٩٧٠	١٨١٢٥١	٤٤٨٠٢	٤٤٤٢	٩٢٦	—	٢٣١٤٢١
النسبة ٪	٧٨,٣	١٩,٤	١,٩	٠,٤	—	١٠٠
٧٠ ـ ١٩٧٥	١٦٥٥٦٧	٥٠٦١٢	٣٤٢٨	١٠٥٣	٢٥	٢٢٠٦٨٥
النسبة ٪	٧٥	٢٢,٩	١,٦	٠,٥	—	٣٥٨٦٨٨
٧٥ ـ ١٩٨٠	٢٢٢٦٩٣	١٢٤٣٦٧	٨٤٦٠	٣١٦٨	-	١٠٠
النسبة ٪	٦٢,١	٣٤,٧	٢,٤	٠,٨	—	٣٥٨٦٨٨

المصدر : التعدادات السكانية للكويت أعوام ١٩٥٧ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٠

تمثل الهجرات العربية المصدر الرئيسى للهجرة الوافدة إلى الكويت منذ بدأ تدفقها فى الأربعينات من هذا القرن حتى الآن ، وتراوحت نسبة مساهمتها بين حوالى ٦٠ ـ ٧٠٪ من جملة المهاجرين الى الكويت خلال الفترات التعدادية المختلفه . واذا كانت قد تراجعت نسبة مشاركتها فى الفتره التعدادية الأخيره فان الأرقام المطلقه لا تعكس ذلك ، ويرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع نسبة مشاركة جنسيات أخرى فى هذه الفترة خاصة الهجرات الأسيوية . أما عن الجنسيات العربية التى تساهم باعداد كبيرة تفد الى الكويت فيمثلها الأردنيون والفلسطينيون الذين يأتون على رأس هذه القائمة إذ تراوحت نسبة مشاركتهم خلال الفترات التعدادية المختلفة ما بين حوالى ٢٠ ـ ٣٠٪ من جملة الهجرات الوافدة الى الكويت . وقد احتفظ هؤلاء بمركزهم المتقدم هذا طوال الفترة من ١٩٥٧ إلى الآن . ويمثلون بذلك الجنسية الوحيدة التى حافظت على مركزها بين الجنسيات الأخرى التى تذبذب مستواها بين فتره وأخرى كما سيتضح فيما بعد .

وتمثل مجموعة دول الهلال الخصيب العراق وسوريا ولبنان بالاضافة الى مصر المصادر العربية الرئيسية فى امداد الكويت بالمهاجرين اليها . أما العراقيون فقد تراجعت اعدادهم ، إذ بلغت نسبة مشاركتهم فى الفتره الأولى (٤٨ ـ ١٩٥٧) حوالى ٢٠٪ ووصلت خلال الفتره الأخيره (٧٠ ـ ١٩٧٥) ـ خريطة (شكل ٧) ـ الى حوالى ٧٪ فقط . أما السوريون واللبنانيون فقد تذبذب مركزهم بين تقدم ومشاركة بنسبة كبيرة الى تراجع وقلة فى اعداد وفودهم ، فقد بلغت نسبة اللبنانيين فى الفتره الأولى ٩,٥٪ ثم تراجعت لتصل الى حوالى ٣٪ فقط خلال الفتره (٧٠ ـ ١٩٧٥) ، وذلك عكس السوريين الذين ارتفعت نسبة مشاركتهم من حوالى ٣٪ فى الفترة الأولى الى حوالى ٩٪ فى الفترة الثانية . أما المصريون فقد بدأت نسبة مشاركتهم متواضعة لا تزيد عن ٥٪ حتى عام ١٩٦٥ ثم ارتفعت لتصل الى حوالى ١٧,٩٪ فى الفترة (٧٠ ـ ١٩٧٥) واحتلوا المركز الثانى بين الجنسيات العربية الوافدة الى الكويت فى العشر سنوات الاخيرة . يتضح أيضا من خرائط الهجرة مساهمة دول جنوب الجزيرة العربية وبخاصة اليمنان الشمالى والجنوبى باعداد كبيرة من المهاجرين إلى الكويت ؛ فقد تراجعت مساهمة العمانيين بعد ارتفاع مشاركتهم فى الفترات الأولى بينما حافظ اليمانيين على الوفود بنسبة حوالى ٥٪ طوال الفترة من (٦٥ ـ ١٩٧٥) .

ومن ناحية أخرى تقل مشاركة دول الخليج العربى فى إمداد الكويت

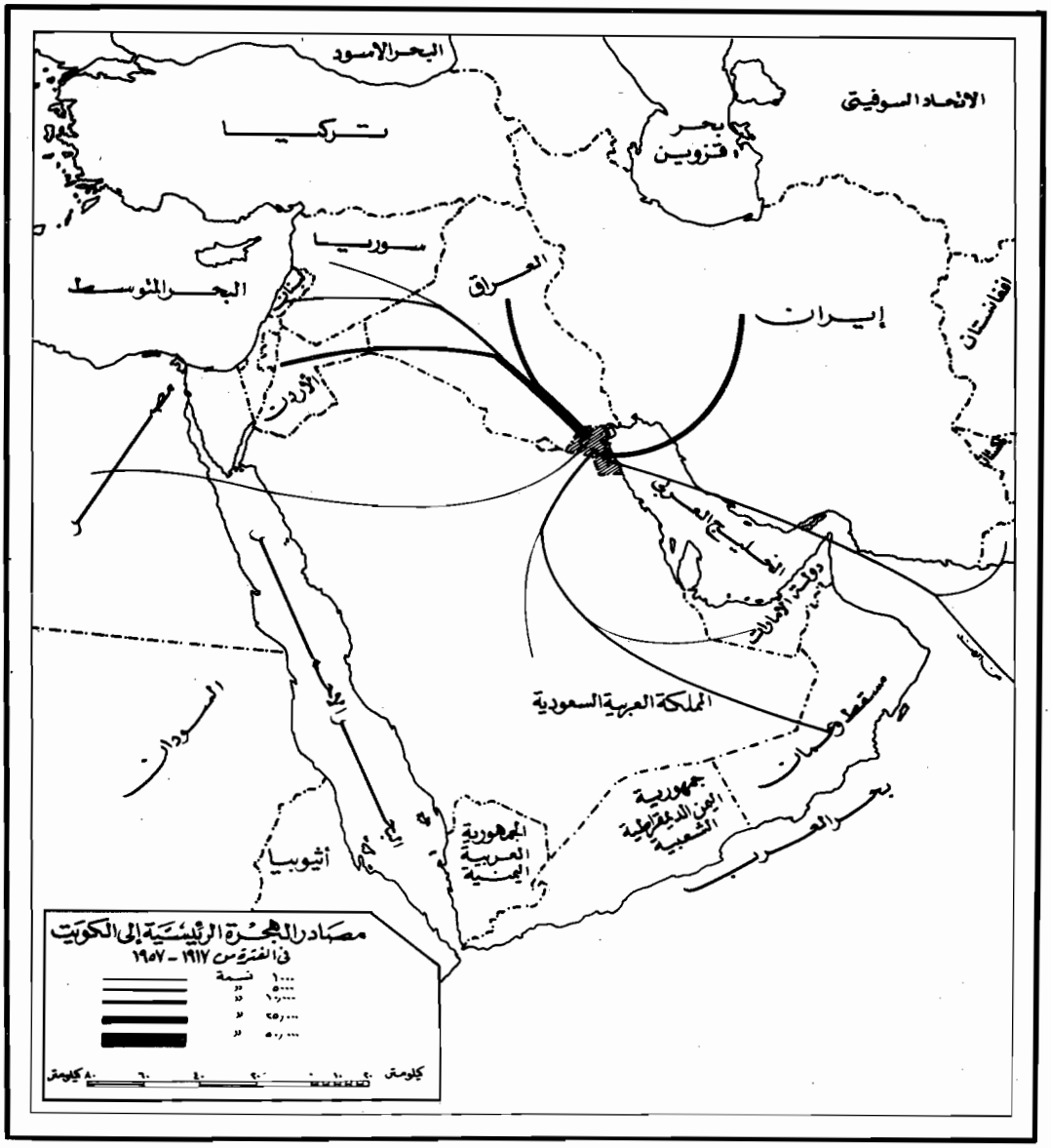

المصدر : أحمد حسن ابراهيم ، مدينة الكويت ، ص ١٤٣ .

(شكل ٦)

بالمهاجرين خاصة فى الفترات الاخيرة بعد التحول الكبير الذى شهدته هى الاخرى عقب اكتشاف النفط بها ؛ إذ لم تزد نسبة مشاركتها خلال العشر سنوات الاخيرة عن ٥٪ من صافى الهجرة خلال الفترات التعدادية فى هذه الفترة . أما السودان فهى من الدول الثانويه بين مصادر الامداد المختلفة ، الا انه يلاحظ ازدياد مستمر فى الاعداد الوافدة منها خاصة فى الفترة الاخيرة إذ بينما لم يكن بالكويت عام ١٩٥٧ سوى خمسة عشر سودانيا بلغ عددهم عام ١٩٧٥ حوالى ١٥٠٠ مواطن سوداني .

اذا كانت هذه تمثل الدول العربية الرئيسية المرسلة بمهاجرين الى الكويت فان دول شمال افريقيا التى تضم تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا بالاضافه الى الصومال تقل مساهمتها بدرجه ملحوظه فى هذا المجال وتعد من أقل الدول العربية مساهمة فى الهجرة الى الكويت .

تحتل الهجرات الاسيويه المركز الثانى بعد الهجرات العربية المساهمة فى تكوين مجتمع الوافدين الى الكويت ، فقد تراوحت نسبة مساهمتها خلال الفترات التعدادية من عام ١٩٤٨ ـ حتى عام ١٩٨٠ بما يتراوح بين حوالى ٢٠٪ الى ٣٥٪ من جملة المهاجرين الى الكويت خلال كل فتره تعدادية . واذا كانت أرقام الجدول السابق توضح ارتفاع نسبة مساهمتها فى البداية ثم انخفاض نسبة هذه المساهمة خلال الفترة من (٥٧ ـ ١٩٧٥) ، فإنه يلاحظ عودتها مرة اخرى الى الارتفاع بشكل ملحوظ فى الخمس سنوات الاخيرة ؛ إذ ارتفعت نسبة مساهمة الجنسيات الآسيوية من ٢٢,٩ خلال الفتره التعدادية (٧٠ ـ ١٩٧٥) إلى حوالى ٣٥٪ فى الفترة التعدادية التالية (٧٥ ـ ١٩٨٠) .

تمثل الهند وباكستان وإيران الدول الآسيوية الرئيسية فى إمداد الكويت بمهاجرين إليها ، انضمت اليهم فى الفترة الأخيرة بعض دول جنوب شرق آسيا مثل تايلاند وكوريا . أما الايرانيون فقد كانوا يمثلون إحدى الجنسيات الرئيسية الوافدة الى الكويت واحتلوا المركز الأول خلال الفتره الأولى (٤٨ ـ ١٩٥٧) ثم بدأت نسبة مشاركتهم فى الانخفاض بتأثير زيادة نصيب مشاركة جنسيات أخرى مثل الأردنيين والفلسطينيين ، هذا بالاضافة الى تراجع فى أعداد الهجرات الايرانية الوافدة الى الكويت خاصة خلال العشر سنوات الأخيرة وبعد قيام الجمهورية الاسلامية هناك .

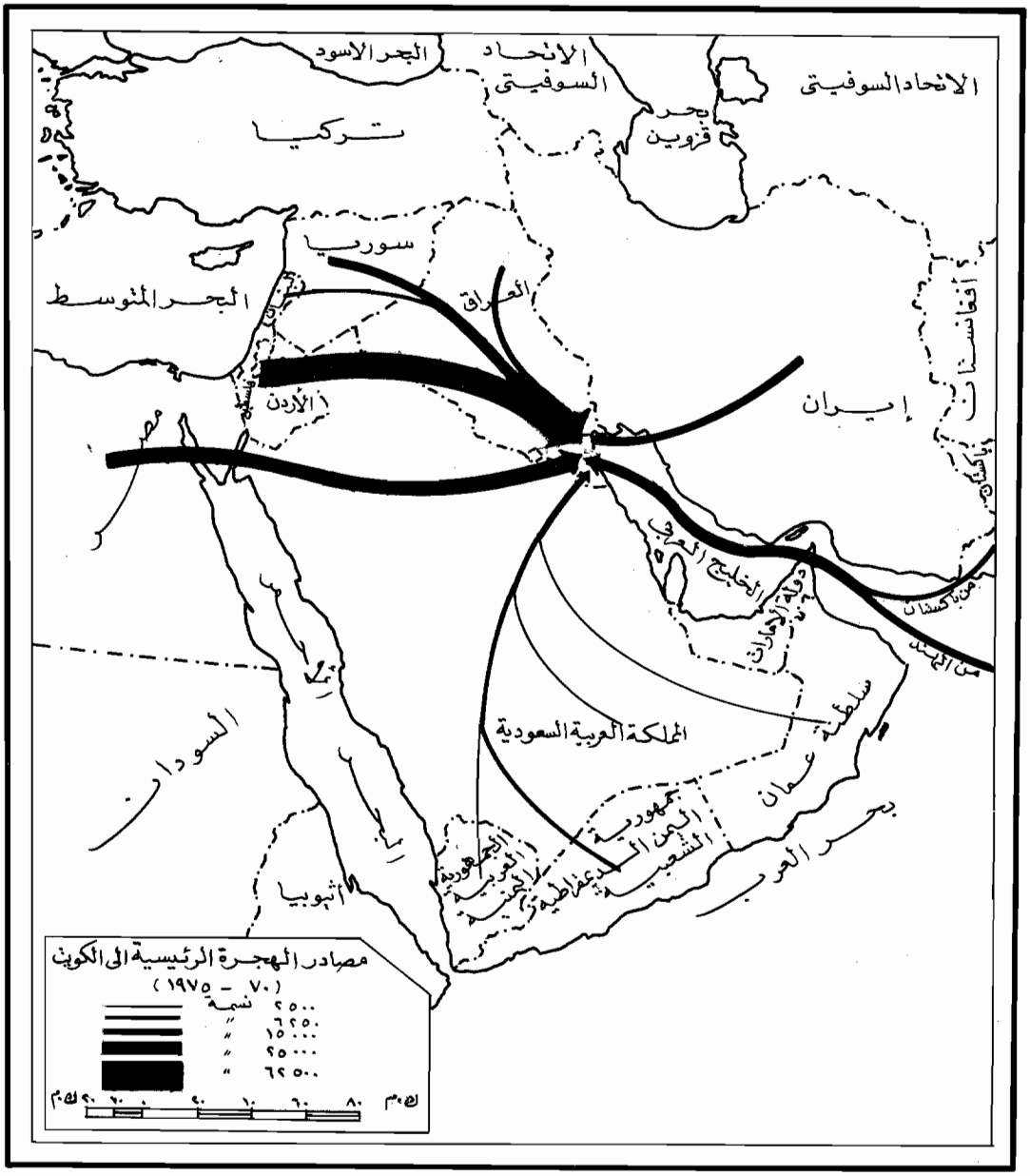
البحر الاسود
الاتحاد السوفيتى
الاتحاد السوفيتى
بحر قزوين
تركيا
سوريا
العراق
البحر المتوسط
الأردن
إيران
أفغانستان
باكستان
الخليج العربى
دولة الإمارات
من كشان
من الهند
مصر
السودان
المملكة العربية السعودية
سلطنة عمان
بحر العرب
الجمهورية اليمنية الشعبية الديمقراطية
الجمهورية العربية اليمنية
إثيوبيا
مصادر الهجرة الرئيسية الى الكويت
(١٩٧٥ - ٧٠)
٢٥٠٠ نسمة
٦٢٥٠ "
١٥٠٠٠ "
٢٥٠٠٠ "
٦٢٥٠٠ "
٢٠ ٤٠ ٦٠ ٨٠ ٤٠ م
٢٠ ٤٠ ٦٠ ٨٠ ٤٠ م

(شكل ٧)

تعتبر هجرات شبه القارة الهندية من الهجرات الآسيوية التى وفدت الى الكويت حتى قبل اكتشفاف النفط بها . ويلاحظ انها حافظت على نسبة مشاركتها فى صافى الهجرة خلال الفترات التعدادية المختلفة . ولذلك ظهرت على مجموعة خرائط الهجرة وسمك السهم الخاص بها يكاد يتساوى فى كل منها ليدل على استقرار نسبة مشاركتها التى تراوحت بين حوالى ٤ إلى ٦٪ طوال الفترة من (٧٥ ـ ١٩٨٠) وان تزايدت نسبة تواجد الهنود بشكل واضح خلال الخمس سنوات الاخيرة (٧٥ ـ ١٩٨٠) . واذا كانت الهجرات الآسيوية من الدول الثلاث السابقة تشترك معا فى قدم وفودها الى الكويت ، فان خريطة الهجرة اليها قد عرفت حديثا وفود جنسيات آسيويه جديدة من جنوب شرق آسيا من سيريلانكا وتايلاند وكوريا وغيرها . وهى فى معظمها هجرات جماعية منظمة تفد الى الكويت وفق عقود عمل تنظم قدومها والفترة التى تستقر بها ولها الكثير من الخصائص الديموغرافية التى تميزها عن غيرها من **الهجرات الوافدة** .

أما الهجرات الاوروبية فقد بدأ وفودها الى الكويت قبيل اكتشاف النفط وقيام بعض الشركات الاوروبية بالتنقيب عنه فى اراضيها ، ولكنها كانت هجرات متميزة فى خصائصها الديموغرافية كما سيتضح فيما بعد ـ قليلة العدد ، فلم تزد نسبة مشاركتها خلال الفترة الاولى عن ٤٪ من جملة الهجرات الوافدة خلال هذه الفترة . تقلصت نسبة المشاركة فى الفترات التالية حتى انها لم تتعد ٢٪ فى الفترة من (٧٠ ـ ١٩٧٥) . تعد الهجرات البريطانية من اوضح الهجرات الاوروبية تمثيلا على خريطة الهجرة الى الكويت ، وان لوحظ زيادة وفود هجرات أوروبية من دول القارة المختلفة خلال الفترة التعدادية الاخيرة (٧٥ ـ ١٩٨٠) رفعت من نسبة مشاركة هذه الجنسيات الى حوالى ٢,٥٪ من جملة الهجرات الوافدة الى الكويت فى تلك الفترة .

اذا كان العرض السابق قد اوضح وجود بعض التغيرات التى حدثت فى مصادر إمداد الكويت بالمهاجرين اليها ، تمثلت فى تراجع بعض الجنسيات وتقدم أخرى واستقرار البعض الآخر ، إلا انه يمكن بوجه عام تحديد مصادر الهجرة الرئيسيه الى الكويت فى المناطق الآتيه :

أ ـ مجموعة دول الشمال وهذه تشمل العراق وسوريا والأردن وفلسطين .
ب ـ مجموعة دول الشرق وتشمل إيران والهند وباكستان وبعض دول جنوب

شرق آسيا .

جـ ـ مجموعة دول الجنوب وتمثلها دول جنوب الجزيرة العربية وبصفة خاصة اليمنان الشمالى والجنوبى .

د ـ مجموعة دول الغرب وهذه تمثلها بصفة خاصة مصر .

ولقد تعدت التغيرات التى حدثت بين الفئات المهاجرة مدى مساهمة كل منها فى تكوين وتحديد حجم مجتمع الوافدين الى الكويت ، إلى الكثير من الملامح الديموغرافية الاخرى والتى يمكن ايجازها فى النقاط الآتية .

* من أهم التغيرات التى حدثت بين المجموعات الوافدة معرفة نسبة كبيرة منهم الاستقرار فى الكويت . ويعكس ذلك مقدار تطور وتحسن الظروف المعيشية والحضارية التى شهدها المجتمع الكويتى بشكل يسر وسهل الاقامة والحياة للأسر الوافدة وهو ما لم يكن متوفرا بقدر ما هو عليه الآن بالنسبة للموجات الأولى من المهاجرين ويلقى (شكل ٨) مزيدا من الضوء على هذه الحقيقه ويوضح مدى زيادة نسب المستقرين من الوافدين الى الكويت .

يبدو من الشكل أنه بينما تقلصت نسبة المقيمين من الوافدين لفترات قصيرة تزداد نسبة المقيمين لفترات طويلة بينهم ، بينما انخفضت نسبة المقيمين لفترة أقل من خمس سنوات من حوالى ٨٠٪ عام ١٩٥٥ الى حوالى ٤٥٪ عام ١٩٨٠ ، نجدها قد زادت للمقيمين لفترات اطول من ذلك . فقد ارتفعت نسبة المقيمين لفترة عشر سنوات فاكثر من ٤٪ عام ١٩٥٥ لتصل إلى حوالي ٣٥٪ عام ١٩٨٠ .

ولعل مما تجدر الاشارة اليه أن هذه الزيادة فى نسبة المقيمين لفترات طويلة لتعكس استقرار جزء كبير منهم للاقامة فى الكويت ، قد حدثت على الرغم من بعض القيود والعقبات التى يجابهها الوافدون خلال الفترة الاخيرة مثل بعض القوانين التى تحدد شروط قدوم الزوجة ، كذلك أزمة الاسكان وارتفاع ايجارات المساكن بشكل أصبح يمثل عبئا ماليا كبيرا لا يقدر عليه الا فئة الوافدين الحاصلين على مرتبات واجور عاليه تمكنهم من جلب اسرهم للاقامة معهم بالكويت . ولعل ذلك يعد سببا فى انخفاض نسبة المقيمين فى الفئتين الأولى والثانية أو استقرارها فى الفئه الثالثة .

ومن ناحية أخرى تختلف مدة الاقامة ونسبة المستقرين لفترات طويلة أو قصيرة بين جنسية وأخرى تبعا للظروف المصاحبة لعملية الهجرة فى كل من المجتمعين المرسل والمستقبل،مثل وجود نظام أو قانون ينظم هجرة العمالة الحكومية ، كما هو الحال فى نظام الاعارة فى مصر ، أو القرب من الكويت الذى لا يشجع على مجيء الوافد ومعه اسرته وتحمل الانفاق عليها بالكويت كما هو الحال فى الهجرات الايرانية والعراقية . وربما كانت أحد العوامل الكامنة لتفسير ارتفاع مدى الاستقرار بالكويت بين الوافدين اليها هو ارتفاع نسبة الفلسطينيين المهاجرين إليها (حوالى ٤٠٪ من جملة الوافدين عام ١٩٧٥) ، والذين تدفعهم الظروف السياسية الى الاستقرار والاقامة الطويلة فى المهجر .

* ترتب على النمو المطرد لاعداد السكان الوافدين من ناحية ، واستقرار نسبة كبيرة منهم من ناحية اخرى ، تغير واضح فى التركيب العمرى لهم حيث ارتفعت نسبة الاطفال (أقل من ١٥ سنة) من ١٥,٣٪ عام ١٩٥٧ الى حوالى ٤٠٪ عام ١٩٧٥ وان عادت الى الانخفاض قليلا لتصل الى ٣٤٪ عام ١٩٨٠ . وقابل هذه الزيادة نقص تدريجى فى سن الشباب (١٥ ـ ٤٩) من حوالى ٨٠٪ عام ١٩٥٧ الى ٦٠٪ من جملة السكان الوافدين عام ١٩٨٠ . ومن مؤشرات الاستقرار الأخرى ارتفاع نسبة المولودين للسكان الوافدين إلى الكويت ولا زالوا يقيمون بها مع أسرهم اذ بلغ عدده ١٥٦٣٩٥ نسمة عام ١٩٧٥ يمثلون حوالي ٣٠٪ من جملة السكان غير الكويتيين ، بينما لم تزد نسبتهم عن ١٥٪ عام ١٩٦٥ .

* يمثل الانخفاض التدريجى للنسبة النوعية بين السكان غير الكويتيين أحد التغيرات الديموغرافية التى طرأت على مجتمع الوافدين الى الكويت . كانت الموجات الأولى من الوافدين إليها فى الخمسينات من هذا القرن تكاد تكون هجرة ذكور تقل بها نسبة الاناث بشكل واضح . بدأت نسبة الاناث الوافدات الى الكويت فى ارتفاع تدريجى فبينما بلغت نسبة الذكور ٨٠٪ فى تعداد ١٩٥٧ وكانت النسبة النوعية ٣٦٦ ذكرا لكل مائة انثى ، نجدها قد انخفضت الى ٢٣٦ فى عام ١٩٦٥ وواصلت انخفاضها لتصل الى ١٤٢,٥ فى عام ١٩٧٥ ، وبلغت نسبة الذكور ٥٨,٨٪ والنسبة النوعية ١٣٤ ذكرا لكل مائه انثى فى عام ١٩٨٠ . وتعتبر زيادة الاناث الوافدات الى الكويت مؤشرا يعنى استقرار نسبة اكبر من الوافدين ، هذا بالاضافة الى تحسن الظروف المعيشة عما كان سائدا قبل ذلك .

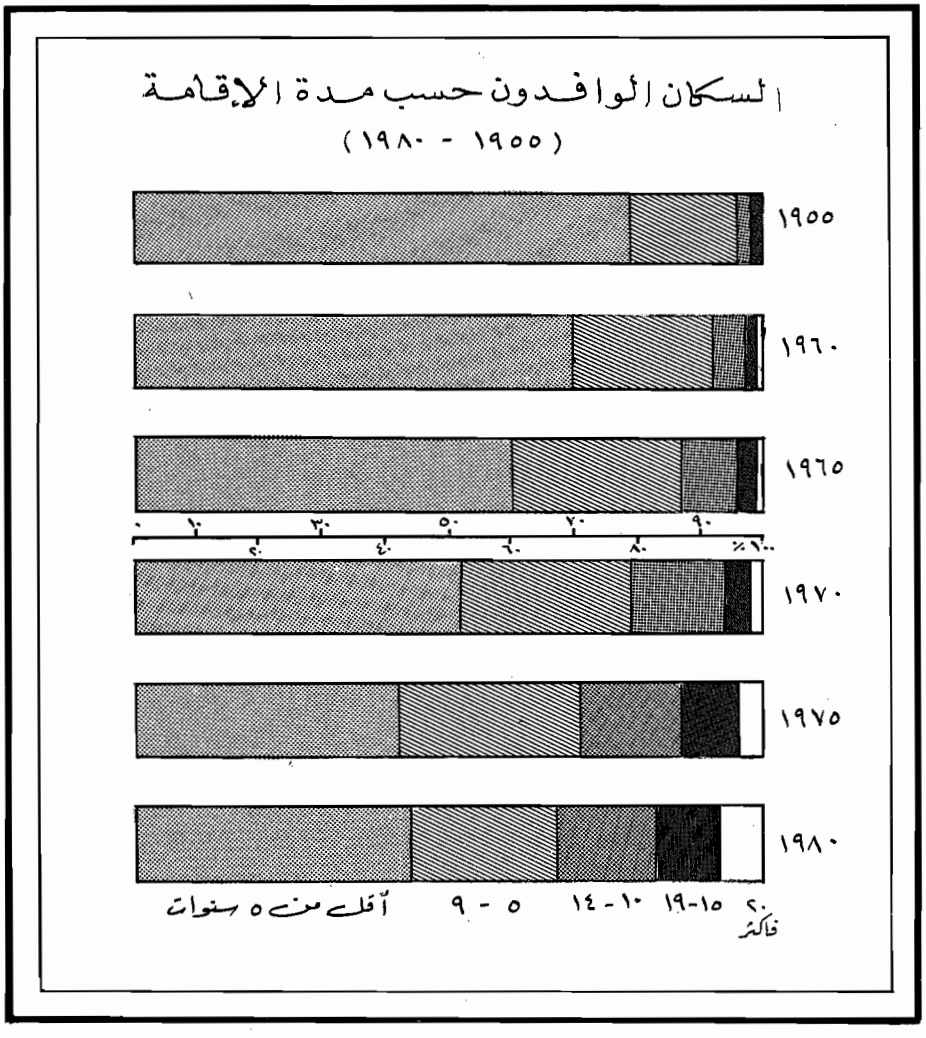
السكان الوافدون حسب مدة الإقامة
(١٩٥٥ - ١٩٨٠)
١٩٥٥
١٩٦٠
١٩٦٥
١٩٧٠
١٩٧٥
١٩٨٠
٠ ١٠ ٣٠ ٥٠ ٧٠ ٩٠
٢٠ ٤٠ ٦٠ ٨٠ ١٠٠٪
أقل من ٥ سنوات
٥ - ٩
١٠ - ١٤
١٥-١٩
٢٠ فأكثر

(شكل ٨)

* يعد الانخفاض التدريجى لنسبة الأمية بين السكان غير الكويتيين أحد التغيرات الديموغرافية الأخرى التى طرأت على مجتمع الوافدين الى الكويت ، فبينما بلغت هذه النسبة ٥١٪ فى عام ١٩٥٧ نجدها قد انخفضت لتصل الى ٢٩٪ عام ١٩٧٥ ، ثم واصلت انخفاضها التدريجى لتصل الى ٢٤,٢٪ عام ١٩٨٠ . فى مقابل ذلك ارتفعت نسبة الحاصلين على شهادة الثانوية أو مؤهل أعلى من ذلك من حوالى ٧٪ عام ١٩٥٧ الى حوالى ١٩٪ عام ١٩٧٥ وواصلت ارتفاعها لتصل الى ٢٣,٥٪ عام ١٩٨٠ .

٣ ـ دوافع الهجرة الى الكويت :

اذا كانت مجموعة الدوافع المشجعة والمؤثرة فى الهجرة الى الكويت تتفاعل وتتعدد اسبابها بحيث يصعب معها حصرها حصرا شاملا ، إلا انه يمكن أن نتبين مجموعة من الدوافع الرئيسية التى تؤثر فى تيارات الهجرة المختلفة القادمة الى الكويت . ولا تقتصر هذه الدوافع على منطقة الإرسال أو الاستقبال فقط بل تشملهما معا ، كما أن التغيرات التى اصابت هاتين المنطقتين ، الكويت من ناحية ومناطق الارسال الرئيسية خاصة العربية منها من ناحية اخرى ، قد أثرت كثيرا فى دوافع الهجرة التى أصابها أيضا الكثير من التغير والتبدل بين الجنسيات المختلفة بل حتى الجنسية الواحدة على مدار الزمن كما سيتضح فيما بعد .

ولا شك أن العامل المشترك الاعظم بين مجموعة دوافع الهجرة هو العامل الاقتصادى فقد دلت الاحصاءات أن هذا السبب كان وراء انتقال حوالى ٣٥٪ من المهاجرين في حين تقل بشكل واضح اهمية دوافع أخرى مثل السياحة أو التعليم مثلا . ويمكن حصر مجموعة الدوافع الرئيسية المشجعة على الهجرة الى الكويت فى الآتى :

ا ـ الدوافع الاقتصادية :

إن ما احدثه النفط من تغير جذرى وما صاحب تطور انتاجه وزيادة عائداته من تنفيذ لكثير من مشاريع التنمية التى شملت كافة نواحى الحياة فى الكويت ، قد تطلب فرص عمل بصورة اكبر من امكانات العمالة المحلية المحدودة على تلبية هذه الاحتياجات . ومن ناحية أخرى كان من اثر هذا التطور وانتاج النفط وتطور عائداته

أن حقق لافراد المجتمع الكويتى دخلا يعد من أعلى الدخول فى العالم (٢٠١٤٣ دولار سنويا) وأصبحت الكويت تمثل منطقة جذب قوية . يقابل ذلك انخفاض مستوى المعيشة بدرجة ملحوظة فى كثير من الدول المرسلة بمهاجرين اليها كما هو الحال فى مصر (١٩٠٥ دولار) وسيريلانكا (٢٨٣ دولار) وباكستان (٣٣٩ دولار) والهند (٢٤١ دولار)[١] .

ويعد العامل الاقتصادى دافعا قويا ومؤثرا فى تحديد تيارات الهجرة واختلاف حجمها بصورة مباشرة على الهجرة . فقد تدفق العراقيون واحتلوا مركزا متقدما بين الوافدين الى الكويت طوال الفترة من (٦٥ ـ ١٩٧٥) ، ثم بدأت نسبة مشاركتهم فى الانخفاض مقارنة بالهجرات العربية الاخرى . ويرجع سبب هذا الانخفاض الى عوامل عديدة كان فى مقدمتها التغير الاقتصادى الذى طرأ على العراق بحيث اصبحت الكويت أقل جذبا عما كانت عليه فى السابق نتيجة لزيادة قوة عوامل الجذب فى العراق . لذلك حدث انخفاض فى عدد القادمين منهم إلى الكويت ، بل شهدت هذه الفترة هجرات إياب لبعض العراقيين الموجودين بالكويت بعد تحسن الظروف الاقتصاديه فى الوطن الأصلي[٢] . كان وراء هذا التحسن تلك الطفرة التى شهدتها أسعار النفط فى العالم عقب عام ١٩٧٣ والتى مكنت العراق من وضع خطط طموحه للتنمية شملت كل نواحى حياته ووفرت فرص عمل مناسبة لكثير من هذه الهجرات العائدة .

وعلى النقيض من الهجرات العراقية نجد الهجرات المصرية وفدت الى الكويت فى البداية باعداد قليلة لا تتناسب والحجم السكانى لمصر بين الدول العربية المرسلة بمهاجرين الى الكويت . كانت تنافسها فى ذلك الوقت بعض مناطق الجذب الاخرى ، هذا بالاضافة الى وجود فرص عمل توفرت عقب حركة التصنيع التى شهدتها مصر فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات . تغير الحال فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات ، فقد تعرضت الاوضاع الاقتصادية فى مصر الى هزة كبيرة فى اعقاب حرب يونيه ١٩٦٧ .وتعرضت بعض الموارد الاقتصادية الهامة

---

(١) U.N., Yearbook of National Accounts Statistics, Internal Tables, New-york., 1983.

(٢) مكى محمد عزيز ، عبد الرسول على الموسى ، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين الى الكويت ، الكويت ، ١٩٨١ ، ص ٣٤ .

للتوقف الجزئى أو التعطل التام كما هو الحال فى اغلاق قناة السويس واستيلاء اسرائيل على حقول النفط المصرية الهامة فى شبه جزيرة سيناء . كانت النتيجه المباشرة لهذه الهزة الاقتصادية وتدهور الاحوال فى مصر خروج أعداد كبيرة من العماله المصرية بحثا عن ظروف عمل افضل . وكان لاستمرار تدهور الأحوال عقب هذه الحرب وطوال حرب الاستنزاف واثناء الاستعداد لحرب ١٩٧٣ أثره فى استمرار تدفق الهجرات المصرية الى الكويت وغيرها من مناطق الجذب الاخرى باعداد كبيرة ، بحيث فاق معدل نمو الهجرات المصرية كافة المجموعات الاخرى الوافدة الى الكويت واصبحت فى الفترة الاخيرة ـ كما اتضح سابقا ـ تحتل المركز الثانى بين الهجرات الوافدة اليها . ساعد على ذلك أيضا بعض الاجراءات الحكومية التى تضمنت ـ تخفيض القيود على الهجرة ، ومن ناحية اخرى فقد قابلت عوامل الطرد الحادة فى مصر فى تلك الفترة قوة أكبر فى عوامل الجذب فى الكويت التى شهدت خلال السبعينات طلبا متزايدا على الأيدى العاملة للحاجة اليها فى تنفيذ خطط ومشاريع التنمية الطموحة التى نفذت فى تلك الفترة . وفى نفس الوقت تعرضت الكويت لمنافسة اسواق العمل فى دول الخليج الأخرى فى جذب العمالة إليها ، فكان الباب مفتوحا على مصراعيه فى تلك الفترة للهجرات المصرية الوافده بحيث أصبح عدد المصريين فى عام ١٩٧٥ بالكويت ثلاثة أمثال ما كانو عليه قبل عشر سنوات .

ب ـ الدوافع السياسية :

لعبت الدوافع السياسية دورا متباينا بين مجموعة الهجرات الوافدة الى الكويت خاصة الهجرات العربية منها ، فبينما كان تأثير هذه الدوافع مستمرا لبعض منها كان وقتيا يظهر من فترة لأخرى لجنسيات اخرى . إن أبرزها ما شهدته الخريطة السياسية للعالم العربي خلال هذا القرن بداية من قيام الكيان الصهيونى فى أرض فلسطين واغتصابه لأرضها وطرده لسكانها ، وما ترتب على قيام هذا الكيان من حالة عدم الاستقرار السياسى التى شهدتها المنطقة منذ قيامه حتى الآن ، والتى أسفرت عن قيام حروب أربعه بين العرب واسرائيل . هذا بالاضافة الى الدور الذى يلعبه هذا الكيان فى قلقلة الأوضاع السياسية من فترة لأخرى فى المنطقة العربية وآخرها دوره فى الحرب الأهلية الدائرة فى لبنان وغزوه واحتلاله لجنوبه .

من الطبيعى أن يكون تأثير الدافع السياسى قويا فى دول المواجهة مع اسرائيل ؛ فان الهجرات الأردنية والفلسطينية إلى الكويت تعد من أكثر المجموعات العربية الوافدة اليها التى لعب الدافع السياسى دورا قويا فى هجرتها الى الكويت

وغيرها من الدول الأخرى . وإذا كانت الهجرات الفلسطينية إليها بدأت في التدفق عقب قيام حرب ١٩٤٨ وقيام الكيان الصهيونى فوق أرض فلسطين ، إلا أن هذه الموجات كانت قليله مقارنه مثلا بالهجرات السورية أو اللبنانية . وأمام استمرار الاحتلال الصهيونى وتدفق الهجرات اليهودية إلى فلسطين وعدم استقرار الاوضاع الحياتيه خرج الجزء الاكبر من الفلسطينيين واستقروا فى الضفة الشرقية لنهر الاردن ، كما خرجت أعداد أقل وتوزعت ما بين مصر وسوريا ولبنان والعراق . ولم تكن دول الخليج ومنها الكويت تمثل منطقة جذب قوية حيث كانت ظروف الحياة فى الكويت ـ فى بداية عهد النفط ـ صعبة ولا تشجع على الهجرة مقارنة بما كان يسود فى الدول الاخرى التى هاجروا اليها[1] ، لكن كان من الصعب على الفلسطينيين المقيمين فى الارض المحتلة احتمال الضغوط التى مارسها اليهود من أجل إخراجهم من أراضيهم سواء بالطرد مباشرة أو بالارهاب والترهيب وتدمير القرى والبيوت وعدم اشراكهم فى سوق العمل والاستيلاء على أراضيهم من أجل إقامه المستوطنات اليهوديه عليها .

لذلك كله خرجت موجات متتابعة من الهجرات الفلسطينية وتوجه معظمها الى دول الخليج النفطية . وكان للكويت ـ بصفة خاصة ـ نصيب وافر بين هذه الهجرات بحيث احتلت الهجرات الفلسطينية اليها منذ عام ١٩٦٥ وحتى الآن المركز الأول بين الهجرات الوافدة اليها . ويلقى الجدول التالى بعض الضوء على تطور حجم الهجرات الفلسطينية الوافدة الى الكويت .

جدول (٨) تطور الهجرة الفلسطينية إلى الكويت (٥٧ ـ ١٩٧٥)

السنة	عدد السكان الفلسطينيين	مقدار الزيادة بين التعدادين	نسبتهم الى جملة الوافدين	نسبتهم الى جملة الهجرات العربية
١٩٥٧	١٥١٧٣		٪١٦,٣	٢٤,٢
		٦٢٥٣٩		
١٩٦٥	٧٧٧١٢		٤٠,٨	٧٠,٥
		٦٩٩٨٤		
١٩٧٠	١٤٧٦٩٦		٦٠,٦	٨٩,٤
		٦٥٤٨٢		
١٩٧٥	٢٠٤١٧٨		٦٤,٤	٩٤,٤

(١) مكى محمد عزيز ، عبد الرسول الموسى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٢ ، ٢٣ .

يتضح من الجدول السابق مدى الارتباط بين الدوافع السياسية التى ألمت بالفلسطينيين وأثر الحروب العربية الاسرائيلية الأربع فيما بين**عامي**١٩٤٨ ، ١٩٧٣ على مقدار توافدهم على الكويت .

لم يقتصر الدافع السياسى فقط على الفلسطينيين بل تعداه إلى مجموعة دول المواجهة الاخرى التى تأثرت بهذه الحروب . وقد سبق إيضاح مدى انعكاس أثر هذه الحروب على الأوضاع الاقتصادية فى مصر وأثرها بالتالى على خروج موجات من الهجرات المصرية كنتيجة مباشرة لها . ويكاد ذلك ينطبق أيضاعلى الهجرات السورية .

وتعد الهجرات اللبنانيه التى وفدت الى الكويت خلال الفتره من (٧٥ ـ ١٩٨٠) عقب قيام الحرب الأهلية فى لبنان وما ترتب عليها من عدم استقرار سياسى واقتصادى دفع بالكثير من سكانها إلى الهجرة من الهجرات التى يمثل الدافع السياسى أحد دوافعها الرئيسية ، وساعد على ذلك أن اللبنانيين أصلا أهل هجرة . يبدو الدافع السياسى أيضا ـ وإن كان بصورة أقل حدة ووضوحا خلال فترات من عدم الاستقرار السياسى الداخلى شهدتها بعض الدول العربيه المصدره للعماله الى الكويت كما هو الحال فى ايران والعراق وسوريا ومصر[١] .

جـ ـ الدوافع الديموغرافية :

من الطبيعى أن يكون للعامل الديموغرافى دوره فى عملية الهجرة سواء فى مناطق الارسال أو فى منطقة الاستقبال . أما الكويت فان حجمها السكانى المحدود جعلها لاتستطيع أن تفى بحاجة سوق العمل من العمالة الوطنية بها خاصة مع النمو المتزايد لحجم هذا السوق مع نشاط عمليات التنمية والانشاء التى شهدها المجتمع عقب اكتشاف النفط به . لذلك كان هناك فراغ ديموغرافى ونقص فى العمالة لا بد من هجرة وافدة لتملأه وتفى باحتياجات سوق العمل . أما فى الدول المرسلة فان

---

(١) أمل يوسف العذبى الصباح ، الهجرة الى الكويت ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧١ ، مكى محمد عزيز ، عبد الرسول على الموسى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤١ .

هناك بعضا منها يمكن أن يعد العامل الديموغرافى أحد الاسباب الرئيسية وراء توافد المهاجرين منها الى الكويت . ينطبق ذلك بشكل واضح على الوافدين اليها من كل من مصر والهند .

أما مصر فانها بدأت تعانى من مشكلة سكانية حادة منذ بداية القرن الحالى تفاقمت بشكل واضح خلال العقدين أو الثلاثة الماضية بشكل أصبحت معه الزيادة السكانية فى مصر تلتهم أى عائد لمشاريع تنمية المجتمع ، هذا بالاضافه إلى زيادة العمالة عن حاجة سوق العمل وتفشى البطالة بانواعها المقنعة وغير المقنعة . كان العامل الديموغرافى هنا ولا زال يمارس قوة ضغط وطرد كبيرين للكثير من الشباب وبوجه خاص للهجرة الى مناطق تتوافر فيها فرص عمل وحياة أفضل . لقد واكب ذلك تبنى الحكومة فى الفترة الاخيرة لسياسة سكانية تشجع المواطنين على الهجرة كوسيلة لتخفيف عبء المشكلة السكانية وما تلقيه من ظلال على المشكلة الاقتصادية .

ولا يختلف الوضع فى الهند عنه فى مصر ، فهى ثانية دول العالم حجما ومن أعلاها نموا سكانيا تعانى وبشكل أوضح من المشكلة السكانية خاصة مع كبر حجمها السكانى . لذلك كان من الطبيعى أن يعرف سكانها منذ القدم الخروج من الهند الى ما وراء البحار باحثين عن فرص عمل أفضل . كانت اراضى الخليج العربى ودوله النفطية ومنها الكويت أحد المناطق التى سعى الهنود للقدوم اليها . ويعد استمرار تفاقم المشكلة السكانية فى الهند والحجم السكانى الكبير سببا فى توالى وفود الهجرات من شبه القارة الهندية باعداد ومعدلات تكاد تكون ثابتة ومستقرة على مدار الفترة السابقة كما تعكس ذلك أرقام التعدادات السكانية المختلفة .

دوافع أخرى :

تدعم مجموعة الدوافع الرئيسة ـ السابق الاشارة اليها ـ مجموعة أخرى من العوامل الاقل اهمية ، وان كان دورها يختلف حجما وأهميه من مجموعة إلى اخرى وتعد الدوافع الاجتماعيه إحدى الدوافع الثانوية التى تمارس دورها فى الهجرات الوافدة إلى الكويت ، خاصة بالنسبة للدول المحيطة بالكويت مثل إيران والعراق ومجموعة دول شبه الجزيرة خاصة الخليجية منها . إن الصلات الاجتماعية القائمة منذ فترة ما قبل النفط والانتقال بسهولة دون حدود فاصلة وعلاقة النسب والتزاوج

بين أفراد هذه المجتمعات يمثل عاملا اجتماعيا له دوره في الهجرة بين الكويت ومجموعة هذه الدول[1] . لقد توطدت العلاقات الاجتماعية نتيجة للجوار التاريخي وارتباط المصالح والحاجات المتبادلة ، ونشأت بسبب هذه الروابط علاقات وطيدة متميزة دعمت الهجرة بينها .

وإذ كانت هجرات شبه القارة الهندية تأتى فى المركز الثانى بين الهجرات غير العربية الوافدة الى الكويت ، فان الروابط التاريخية قد لعبت دورها فى تدعيم هذه الهجرات ، إذ خرج الكويتيون فى مرحلة ما قبل النفط وفى وقت كانت التجارة البحريه عمادا رئيسيا لاقتصادهم القومى فى رحلات تجارية إلى الهند بصفة خاصة . كانوا يقضون بها جزءا كبيرا من السنة ، كما كانت بعض المدن الهندية بالنسبة للكويت فى تلك الحقبة تمثل مراكز ثقافية يتلقون فيها دراستهم أو علاجية يقصدونها للعلاج[2] . ولقد نشأ فى ظل هذا البعد التاريخى الكثير من الروابط الاقتصادية والاجتاعية التى حددت أحد مسارات الهجرة من شبه القارة الهندية للاتجاة الى الخليج العربى بصفة خاصة ..

---

(١) مكى محمد عزيز ، عبد الرسول الموسى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٢ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٤٦ .

المبحث الثالث

توزيع سكان الكويت والعوامل المؤثرة فيه

تعد دراسة توزيع السكان من أكثر عناصر الدراسة السكانية قربا الى الجغرافية وبعدا عن الديموغرافية ، حيث ارتباطها قوى بالمكان أكثر من عناصر ديموغرافية أخرى مثل المواليد والوفيات ، مما يعطيها هذه الصفة الجغرافية . ولذلك يولى الجغرافيون اهتماما خاصا فى دراستهم السكانية لهذا العنصر . وتتعدد الطرق الكارتوجرافية التى يلجأ اليها الباحثون فى سبيل عرضهم لصورة توزيع السكان وإبراز نمط هذا التوزيع سواء كان ذلك فى صورة خرائط التوزيع بالنقطة أو التظليل النسبى أو خطوط التساوى أو الدوائر النسبية . وتتعدد أيضا الطرق والمعايير الاحصائية التى يلجأ اليها الديموغرافيون والمهتمون بالدراسات السكانية ، بعضها يقيس النزعة المركزية Central Tendency وتقابلها مقاييس التشتت Measures of Dispersion وكذلك مقاييس التركز السكانى Population concentration وغيرها من المعايير الاحصائية .[1] ورغم تباين هذه الطرق الكارتوجرافية المستخدمة فى دراسة توزيع السكان إذ لكل منها مزاياه وعيوبه ، الا أنها تتفق جميعا على محاولة ابراز صورة هذا التوزيع والعلاقة بين السكان وبيئتهم والموارد المتاحة كما هو الحال فى مقاييس وخرائط الكثافة السكانية [2] . ومن ناحية أخرى تعد خريطة توزيع السكان وكثافتهم من أهم الخرائط التى تحرص الدراسات الجغرافية على وجودها واعطائها ما تستحقه من اهتمام فهى مرآة تنعكس عليها مجموعة العناصر البيئية المختلفة المؤثرة فى توزيع هؤلاء السكان ومحصلة التفاعل بين عناصر هذه البيئة بشقيها الطبيعى والبشرى .[3]

---

(١) — Clarke J.I, Population Geography, Pergamon Press, London, 1968, p.p. 33-43.

(٢) فتحى أبو عيانة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤٣ - ٤٥ .

(٣) محمد صبحى عبد الحكيم ، محمد السيد غلاب ، السكان ديموغرافيا وجغرافيا ، الانجلو ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ٢١٥ .

أولا : توزيع السكان

تبلغ مساحة الكويت ١٦٩١٨ كيلومترا مربعا ، بينما يقدر عدد سكانها بـ ١٥٦٥١٢١ نسمة وفقا لتقديرات عام ١٩٨٣ ، وبذلك تبلغ الكثافة العامة للسكان بها ٨٧,٨ نسمة/كم٢ .(١) واذا كان الرقم الأخير يعكس صورة لتوزيع مخلخل وكثافة منخفضة لسكان ينتشرون فوق هذه المساحة بدرجة متعادلة ومتوازنة ، فان الواقع الفعلي بعيدا جدا عن تحقيق هذه الصورة . إذ يتركز سكان الكويت في مساحة محدودة من أرضها كما سيتضح فيما بعد .

يتضح من خلال خرائط توزيع سكان الكويت خلال الفترة من عام ١٩٥٧ الى عام ١٩٨٠ (الشكلان ٩ ، ١٠) تركز سكان الدولة فى مثلث المعمور الكويتى الذى يمكن تحديد رؤوس أضلاعه فى رأس الارض والجهراء شمالا والأحمدى والفحيحيل جنوبا ، بحيث تمثل النقطتان الاولى والثانية قاعدة هذا المثلث والثالثة رأسه . ولعل مما يمكن ملاحظته أيضا ذلك التغير الكبير الذى طرأ على صورة توزيع السكان ، والذى توضحه بشكل واضح مقارنة خريطتى توزيع السكان فى عامى ١٩٥٧ ، ١٩٨٠ .

أما عن صورة توزيع السكان فى عام ١٩٥٧ كما توضحها خريطة (شكل ٩) ، فلعل أكثر حقائق هذا التوزيع وضوحا التركز الواضح لسكان الكويت فى عاصمة دولتهم مدينة الكويت التى حددها سورها القديم المحيط بها والممتد بالقرب من بوابة المقصب غربا الى قصر دسمان شرقا . بلغ عدد سكان الكويت فى ذلك العام ٢٠٦٤٧٣ نسمة ، سكن منهم مدينة الكويت ١٠٤٥٥١ نسمة يمثلون ٥١٪ من جملة سكان الدولة ، مما يوضح ذلك التركز الحاد والواضح للسكان فى العاصمة . ولعل ذلك يوضح ما كانت عليه صورة توزيع سكان الكويت قبيل ظهور النفط وكيف كانت العاصمة تستقطب معظم سكان الدولة ولم يكن قائما خارج نطاق عمرانها من مراكز الاستقرار سوى القليل منها مثل قرية الجهراء فى غربها . ومع هدم السور المحيط بالمدينة خرج السكان منها ، وامتد العمران إلى مجموعة الضواحى الجديدة التى أقيمت فيما بين الدائريين الأول والرابع . تظهر بعض هذه الضواحى على الخريطة كمناطق مزدحمة نسبيا بالسكان وتمثلها مناطق الشامية وكيفان والدسمة

(١) الادارة المركزية للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٤ ، الكويت ، ١٩٨٢ ص ٢٥

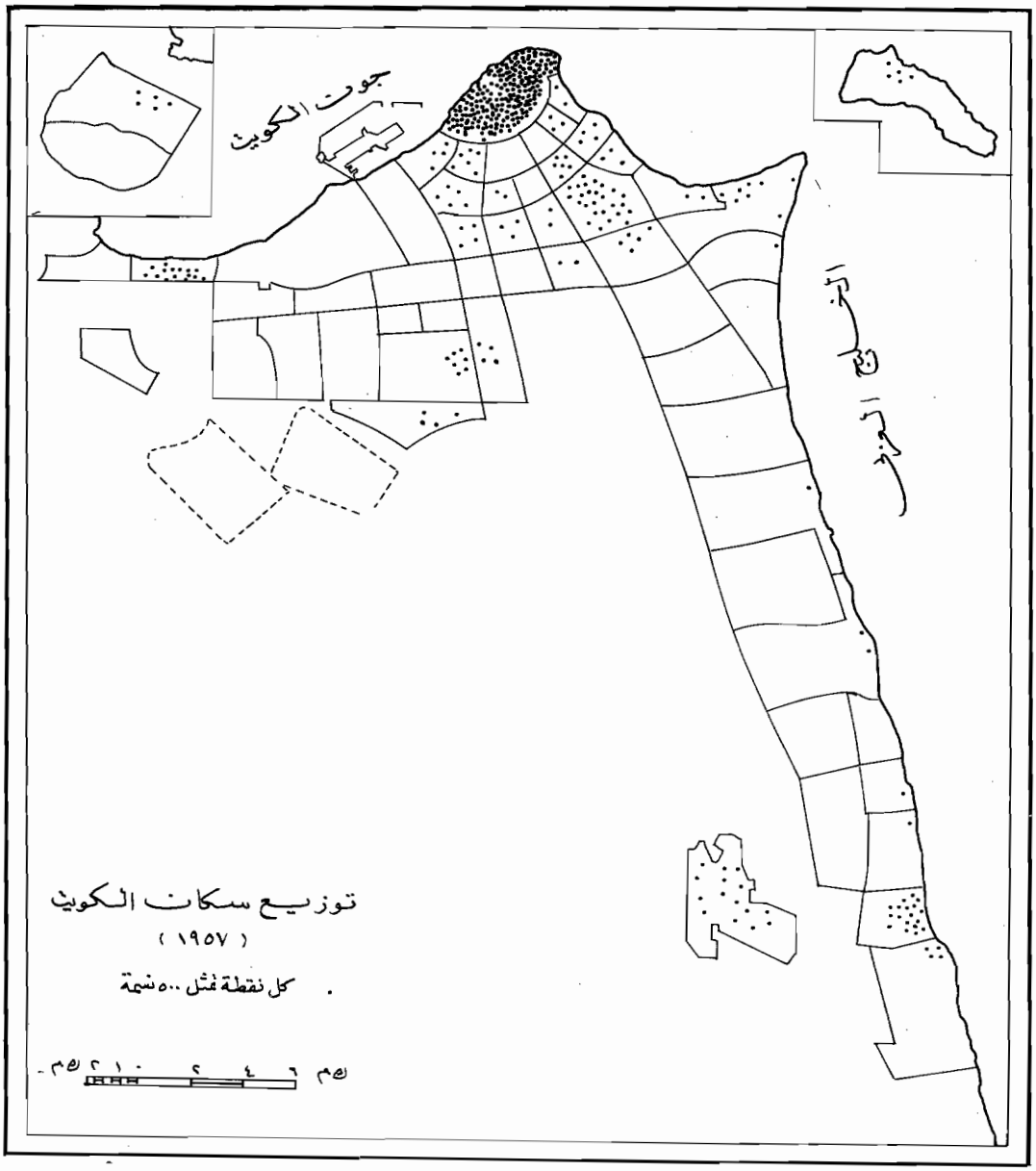
جوف الكويت
الخليج العربي
توزيع سكان الكويت
(١٩٥٧)
كل نقطة تمثل ٥٠٠ نسمة
٤٥ ٦ ٤ ٢ ١٠ ٢ ٤٥

(شكل ٩)

والشويخ (١٠٪ من جملة سكان الدولة) ، بينما كانت بقية الضواحى الجديدة الأخرى أقل سكانا . وتمثل المناطق السكنية لغير الكويتيين خارج مدينة الكويت القديمة أحد مناطق التركز الرئيسية للسكان في الدولة ،وتمثلها مناطق حولى والسالمية وأبرق خيطان والفروانية والتى كان يسكنها فى ذلك الوقت حوالى ١٢٪ من جملة سكان الدولة . كانت منطقة حولى تمثل المركز الثانى بعد العاصمة داخل السور يعيش بها وحدها ١٤٧٨٤ نسمة (٢ , ٩٪) . وتمثل منطقة الاحمدى والفحيحيل جنوبا أحد مناطق التركز الرئيسية البعيدة عن المدينة ، والتى ارتبط نموها عمرانيا وسكانيا باكتشاف النفط خاصة الاحمدى التى تمثل نموذجا كويتيا لمدينة خلقها النفط ؛ إذ لم يكن لها وجود ـ قبل ظهوره ـ على الخريطة العمرانية للكويت . يسكن المنطقتين معا حوالى ١٦٠٠٠ نسمة يمثلون حوالى ٨٪ من جملة سكان الدولة . أما غرب المدينة فقد ظهرت الجهراء لتمثل أحد المراكز السكانية الواضحة على الخريطة وتكاد تمثل أقصى امتداد للعمران فى إتجاه الغرب .

ومما تجدر الاشارة اليه ويميز الخريطة السكانية لهذه الفترة ما توضحه أرقام تعداد عام ١٩٥٧ من وجود عدد كبير من سكان البادية ينتشرون فى مناطق متفرقة من البر المحيط بمراكز العمران المختلفة ، بلغ عددهم حوالى ٢١,٥ ألف نسمة يمثلون حوالى ٨٪ من جملة سكان الدولة . أما الجزر الكويتية فان جزيرة فيلكا الواقعة مقابل ساحل رأس الأرض غير بعيدة عنه تكاد تكون الجزيرة الوحيدة بين الجزر الكويتية الاخرى المأهولة بالسكان ، كان يسكنها حوالى ٢٥٠٠ نسمة . هذا بالاضافة الى وجود عشيش البلدية التى خصصت لاسكان عمال البلدية وكانت تقع على الساحل غرب المدينة قرب قرية الصليبخات الحالية وبلغ عدد سكانها ٦٨٧٩ نسمة ، ولعل فى تسميتها بالعشيش دلالة على نمط السكن المؤقت الذى اتخذته .

اذا كانت هذه هى صورة توزيع سكان الكويت كما عكستها أرقام تعداد ١٩٥٧ وخريطة (شكل ٩) ، فان هذه الصورة قد تغيرت كثيرا كما يتضح من مجموعة خرائط التعدادات التالية ، والتى تمثل خريطة توزيع السكان عام ١٩٨٠ (شكل ١٠) أحدثها ، والتى يمكن من خلالها تحديد معالم هذا التغير فى الآتى : ـ

* فقدت مدينة الكويت القديمة ـ داخل السور ـ مركزها المتقدم سكانيا الذى كانت تحتله فى منتصف الخمسينات ـ كما اتضح سابقا ـ والتى استمرت تحتله

حتى بداية الستينات . فقد انخفضت نسبة سكان المدينة داخل السور الى جملة سكان الدولة من ٤١٪ عام ١٩٦١ الى ٢٦٪ عام ١٩٦٥ ثم الى ١٤٪ عام ١٩٧٠ ، ثم توالى انخفاض النسبة لتصل الى حوالى ٨٪ عام ١٩٧٥ .[١] ويرجع ذلك الى توالى خروج السكان من المدينة الى مجموعة الأحياء والضواحى الجديدة التى انشئت فيما بين الطريقين الدائريين الأول والسادس . وتكاد تكون المدينة ـ داخل السور ـ تمثل المنطقة الوحيدة بين مناطق الكويت الأخرى التى توالى نقصان سكانها بهذه الصورة ليصلوا الى حوالى ٦٠ ألف نسمة فى عام ١٩٨٠ يمثلون حوالى ٥٪ فقط من جملة سكان الدولة . ولعل من أسباب ذلك أيضا ذلك التحول الوظيفى واستخدامات الاراضى الذى شهدته المدينة القديمة ، فقد تحولت بها الكثير من الاستخدامات السكنية الى الاستخدام التجارى أو الإدارى وذلك فى ظل نمو مطرد لمنطقة الأعمال المركزية بها .

٢ ـ يبدوا أثر معدلات النمو المرتفعة لسكان الكويت بمصدريها الطبيعى من جهة والهجرة من جهة أخرى على الخريطة السكانية فى الكويت ممثلا فى ذلك العدد والكم الكبير من النقط التى غطت معظم أجزاء مثلث المعمور الكويتى وخرجت بسكانها بعيدا عن نواة عمرانها القديمة الى مناطق أبعد وأكثر اتساعا بشكل أصبح معه من الصعب التصديق بأن الفارق الزمنى بين الخريطتين الأولى لعام ١٩٥٧ والأخيرة لعام ١٩٨٠ فترة لا تزيد عن خمسة وعشرين عاما فقط .

واصل السكان الكويتيون خروجهم من المدينة القديمة وانتشارهم فوق مجموعة الضواحي الحديثة داخل مدينة الكويت وفي المناطق الحديثة لإعمار خارجها ، فقد غطت نقاط توزيع السكان كافة أجزاء المدينة بصورة لم تحدث من قبل . اختفت المناطق التي كانت خالية أو قليلة السكان داخلها مثل مناطق المنصورية وضاحية عبد الله السالم والنزهة . كان للهجرة الوافدة والمستمرة للسكان غير الكويتيين أثرها في ظهور مناطق اسكانهم بدرجة أكثر ازدحاماً عما كانت عليه قبلاً كما هو الحال في مناطق حولي والفروانية وأبرق خيطان .

---

(١) أحمد حسن ابراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢١ .

* تبدو صورة توزيع سكان عام ١٩٨٠ كما عكستها خريطة (شكل ١٠) ، وقد بدأت في الاستقرار بدرجة يكاد يصبح معها من الممكن تحديد ملامح هذا التوزيع وتحديد مناطق التركز الرئيسية ومحاور الازدحام السكاني في المناطق الاتية .

أ ـ محور مدينة الكويت داخل السور ـ حولي ـ السالمية والذي يمتد على هيئة حرف L شاملاً بالإضافة الى المناطق الثلاث السابقة مناطق المنصورية والقادسية وميدان حولي . يعد هذا المحور من أكثر مناطق المدينة ازدحاماً بالسكان إذ يتركز به وحده حوالي ٣٠ ٪ من جملة سكان الدولة . يلاحظ أن الذي خلق هذا المحور بصفة خاصة هي مجموعة الأحياء غير الكويتية المكونة له ، وبخاصة منطقتا حولي التي يعيش بها حوالي ١٥٢ ألف نسمة والسالمية التي يقطنها حوالي ١٤٦ ألف نسمة وهما وحدهما يسكن بهما ٢٢ ٪ من جملة سكان الدولة .

ب ـ محور طريق المطار والذي تتجمع حوله مناطق أبرق خيطان والفروانية وجليب الشيوخ والعمرية والرابية والعضيلية . ويمثل المحور الثاني من محاور الازدحام السكاني يعيش به حوالي خمس سكان الدولة . وتعد منطقتا أبرق خيطان وجليب الشيوخ أكبرها إذ يقطنهما معاً حوالي ١٧٥ ألف نسمة .

جـ ـ منطقة الجهراء والبر المحيط بها ، فقد نمت هذه المنطقة عمرانياً وسكانياً بدرجة ملحوظة وبصورة لم تحدث في أي من المناطق الأخرى . ولعل ذلك يتضح من خلال صورة توزيع سكانها في خريطتي عامي ١٩٥٧ ، ١٩٨٠ ، إذ لم يتعد عدد سكانها في الخريطة الأولى ٤٠٠٠ نسمة (٢ ٪) وصلوا الى حوالي ١٠٠,٠٠٠ نسمة عام ١٩٨٠ يمثلون حوالي ١١ ٪ من جملة سكان الدولة .

د ـ كتلة المعمور الرئيسي جنوب مدينة الكويت والتي يتركز السكان فيها بصفة خاصة حول منطقتي الأحمدي والفحيحيل شاملاً بالإضافة إليهما مناطق الصباحية والرقة وأم الهيمان . وتمثل المناطق الثلاث الأخيرة مناطق حديثة الإعمار لم تظهر على الخريطة العمرانية في الكويت إلا في السبعينات وقد جعلت من هذه المنطقة جنوب المدينة أحد مناطق التركز الرئيسية لسكان الدولة . يرتبط بهذه المنطقة محور مناطق الساحل الذي ينمو عمرانياً وسكانياً بشكل واضح في الفترة الأخيرة وبدأ نصيبه من النقط في التزايد الواضح خلال التعدادين الأخيرين والذي يتضمن مناطق الفنطاس والفنيطيس وأبو حليفة وبقية مناطق الساحل الأخرى .

* إذا كانت هذه هي مناطق التركز الرئيسية على خريطة توزيع السكان عام ١٩٨٠ فإنه يمكن تحديد المناطق المخلخلة القليلة السكان نسبياً والتي تمثلها مناطق

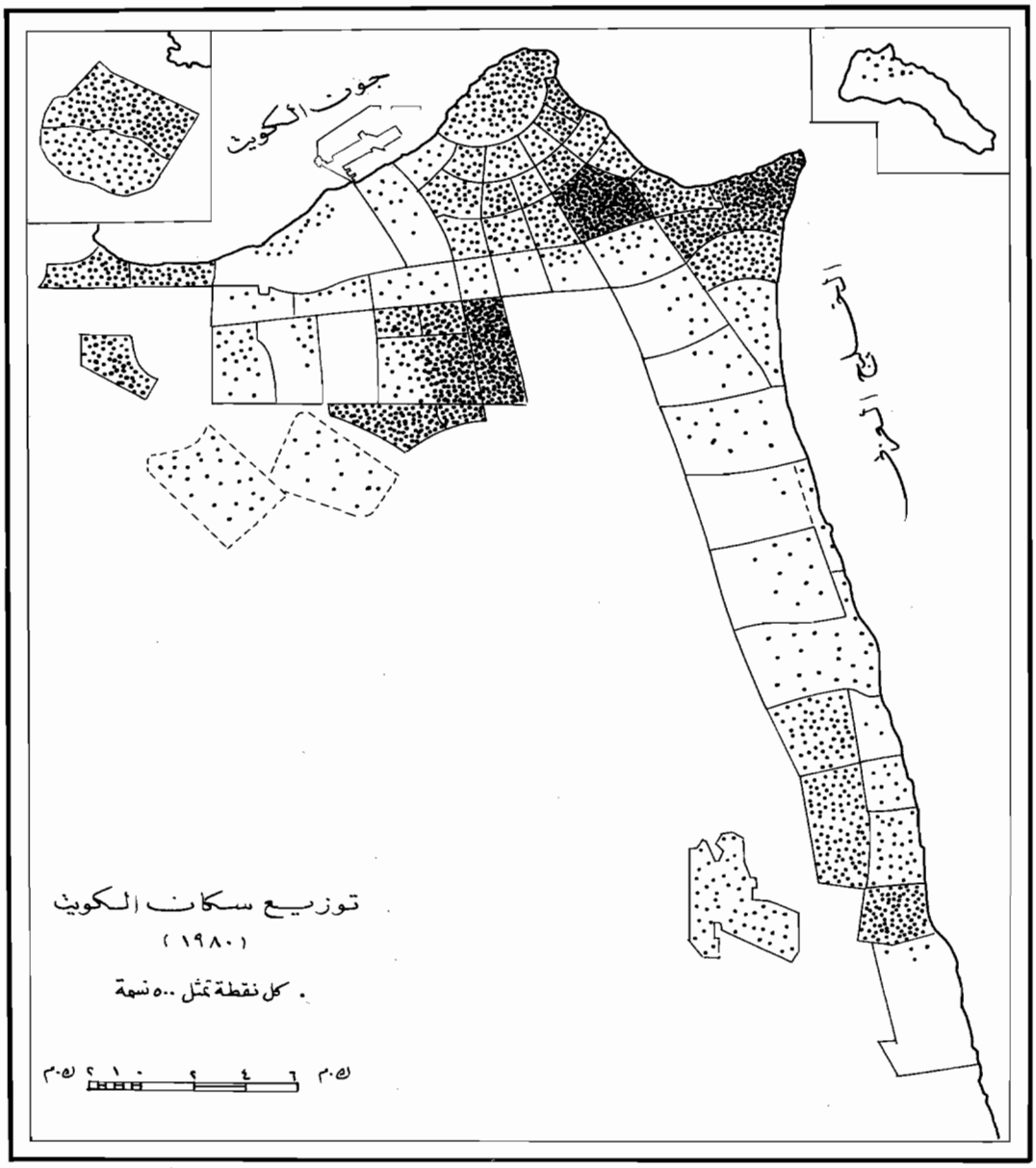
جون الكويت
الخليج العربي
توزيع سكان الكويت
(١٩٨٠)
كل نقطة تمثل ٥٠٠ نسمة
٠ ٢ ٤ ٦ ٨ ١٠ كم

(شكل ١٠)

حديثة الإعمار هي الآن في طور النمو سكنياً وسكانياً مثل مناطق مشرف وبيان واليرموك والأندلس والرقعي على أطراف مدينة الكويت ومناطق الفنيطيس والمهبولة والعقيلة على الساحل جنوب المدينة والتي لم يتعد عدد سكان أي منها ٥٠٠٠ نسمة . ومن الطبيعي أن تبدو على الخريطة المناطق ذات الوظيفة غير السكنية كمناطق قليلة السكان كما هو الحال في مناطق الشويخ الصناعية والري والشعيبة .

ومن ناحية أخرى يلاحظ اختفاء بعض التجمعات السكانية التي كانت قائمة قبل ذلك كما هو الحال في منطقة عشيش البلدية التي كان يسكنها العمال وسميت بعد ذلك مدينة العمال في تعداد عام ١٩٦٥ ، كذلك يلاحظ قلة انتشار سكان البادية الذين بلغ عددهم حوالي ٢١,٥ ألف عام ١٩٥٧ ـ كما اتضح سابقاً ـ بينما لم يصبح لهم وجود واضح الآن إلا في منطقة الجهراء فقط وقل تواجدهم بشكل واضح أيضاً في جنوب المعمور الكويتي . يرجع ذلك بطبيعة الحال الى استقرار الكثيرين منهم في المشاريع السكنية التي أقيمت لتوطينهم في المناطق المختلفة .

١ ـ كثافة السكان في الكويت :

تكمل خريطة كثافة السكان في الكويت ما سبق عرضه وإيضاحه عن خريطة توزيع السكان ، فإذا كانت الكثافة تأخذ في الاعتبار متغيرين هما المساحة وعدد السكان ، فإن خريطة التوزيع بطريقة النقطة تعطى ـ إذا أحسن اخراجها ـ هذا الإحساس بالكثافة أيضاً من خلال كثافة توزيع وانتشار النقط على الخريطة . لكن ربما كانت خريطة الكثافة أكثر تحديداً للفروق الكمية بين المناطق المختلفة ومدى تباين مستويات الكثافة والتوزيع السكاني عليها[1] .

وإذا كانت الكثافة العامة لسكان الكويت عام ١٩٨٠ قد بلغت ٨٠,٣ نسمة / كم٢ فإن الكثافة العامة داخل مثلث المعمور من أرض الكويت (الجهراء ـ رأس السالمية ـ الأحمدي) والذي تبلغ مساحته حوالي ٤٥٠ كيلومتراً تبلغ حوالي

(١) نظراً للتشابه بين ما تعكسه خرائط التوزيع بالنقطة وكثافة السكان فقد رئي الاكتفاء بخريطتي عامي ١٩٦٥ ، ١٩٨٠ فقط ، كما لم يكن ممكناً إعداد خريطة لعام ١٩٥٧ لصعوبة تحديد المناطق التعدادية ومساحتها وعمل خريطة دقيقة لهذا العام .

٣٠٠٠ نسمة / كم٢ والمدى الكبير بين الرقمين يوضح مدى تركز السكان في مساحة محدودة لا تتعدى ٣٪ من جملة مساحة الدولة .

أ ـ كثافة السكان (عام ١٩٦٥) :

يتضح من خلال خريطة كثافة السكان لعام ١٩٦٥ (شكل ١١) أنه يمكن تحديد ثلاثة مستويات للكثافة . تمثل مدينة الكويت ـ داخل السور ـ وحولى المستوى الأول ، فقد كانت مدينة الكويت أكثر أجزاء الدولة ازدحاماً وأعلاها كثافة إذ وصلت بها الكثافة الى حوالي ١٣ ألف نسمة / كم٢ . وتعتبر منطقتا الشرق والمرقاب أكثر أجزاء المدينة داخل السور ارتفاعاً في كثافة سكانها إذ وصلت فيهما الى حوالي ١٦,٥ ألف نسمة لكل كيلو متر مربع بينما كانت منطقة دسمان أقلها ازدحاماً . أما حولي فهي تمثل المركز الثاني الأكثر ازدحاماً في الدولة ، إذ وصلت فيها الكثافة حوالي عشرة آلاف نسمة لكل كيلو متر مربع ، ولا نجد بين مناطق الكويت الأخرى ما يقترب في مستوى كثافته السكانية من مستوى هاتين المنطقتين حتى بين تلك المخصصة لسكنى غير الكويتيين مثل منطقتي السالمية والفروانية التي لم تتعد الكثافة في أي منهما ٥٠٠٠ نسمة لكل كيلو متر مربع .

تحتل مجموعة الأحياء الكويتية الحديثة فيما بين الدائريين الأول والرابع المستوى الكثافي الثاني على خريطة الدولة ، وتمثلها مناطق الشامية والدعية والشويخ والخالدية والشعب وبنيد القار وكيفان والقادسية والفيحاء . تمثل الأربع مناطق الأخيرة منها أعلاها كثافة إذ تتراوح فيها بين حوالي ٤ الى ٦ آلاف نسمة لكل كيلو متر مربع ، بينما تتراوح الكثافة في بقية المناطق الأخرى لهذا المستوى بين حوالي ٢٠٠٠ الى ٤٠٠٠ نسمة لكل كيلو متر مربع .

أما المستوى الثالث فإن معظم أجزائه تقع خارج مدينة الكويت أو على أطرافها شاملة معظم مناطق محافظة الأحمدي والجهراء وأطراف مدينة الكويت مثل الصليبخات والدوحة والجابرية والعضيلية وجليب الشيوخ ، إذ تقل الكثافة في أي منها عن ألف نسمة لكل كيلو متر مربع ولم تزد عن ذلك إلا في منطقتي الفحيحيل ١٨٠٠ نسمة / كم٢ التي كانت بالتالي تمثل أحد المناطق المزدحمة نسبياً خارج مدينة الكويت بحدودها الحالية .

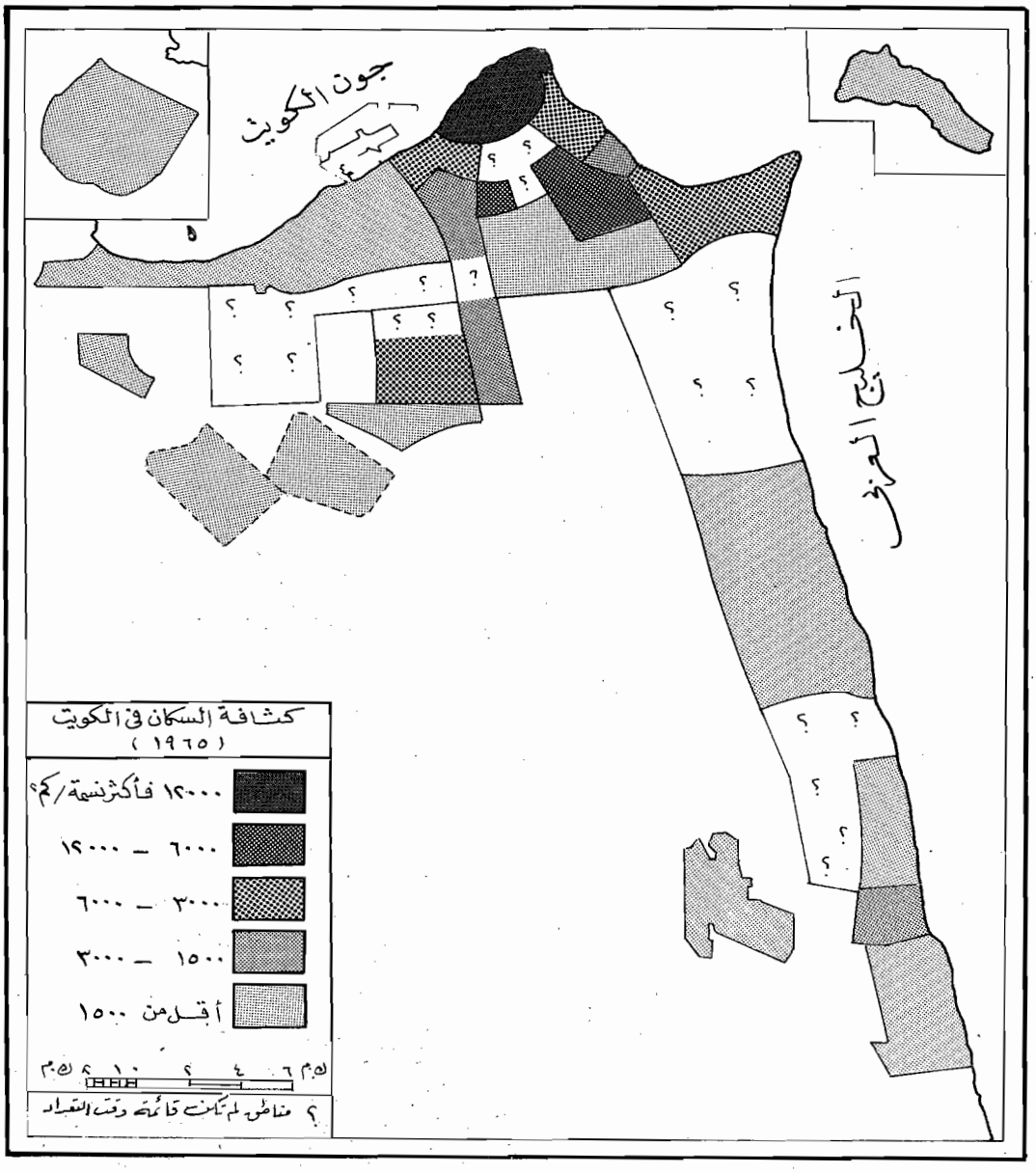
جون الكويت
الخليج العربي
كثافة السكان في الكويت
(١٩٦٥)
١٢٠٠٠ فأكثر نسمة/كم٢
٦٠٠٠ ـ ١٢٠٠٠
٣٠٠٠ ـ ٦٠٠٠
١٥٠٠ ـ ٣٠٠٠
أقل من ١٥٠٠
كم٢
مناطق لم تكن قائمة وقت التعداد

(شكل ١١)

ب ـ كثافة السكان (عام ١٩٨٠) :

تغيرت صورة توزيع الكثافة في عام ١٩٨٠ (شكل ١٢) عما كان سائداً في الخريطة السابقة لعام ١٩٦٥ ، إذ يظهر أثر النمو السكاني في الازدحام والكثافة المرتفعة لبعض المناطق وزيادة رقعة المعمور من أجزاء الدولة بكثافة مرتفعة نسبياً . ولقد لعبت الهجرة النامية من ناحية ونظام الإسكان بالدولة من ناحية أخرى دورهما في ظهور المناطق المخصصة لسكنى الوافدين من غير الكويتيين بصورة أكثر ازدحاماً عما يسود في بقية أجزاء الدولة الأخرى . تمثل منطقة حولي خير مثال على ذلك ، فقد وصلت فيها الكثافة الى حوالي ٢٤ ألف نسمة لكل كيلو متر مربع ، بينما تتراوح في معظم الأحياء الكويتية بين حوالي ٦ ـ ٨ آلاف نسمة لكل كيلو متر مربع .

ويمكن تحديد أربع مستويات للكثافة السكانية على ضوء ما توضحه الخريطة (شكل ١٢) . يجمع المستوى الأول مجموعة المناطق التي تسجل أعلى الكثافات السكانية في الدولة شاملاً مناطق حولي والسالمية وميدان حولي والفروانية وأبرق خيطان وأم الهيمان وجميعها مناطق مخصصة لإسكان غير الكويتيين باستثناء منطقة أم الهيمان التي تقع في أقصى جنوب المعمور من أرض الكويت الى الجنوب مباشرة من منطقة الشعيبة الصناعية ، ولم تظهر على الخريطة السكانية والعمرانية إلا في تعداد عام ١٩٨٠ ، وهي تمثل أحد المناطق الرئيسية لتوطين البدو .

أما المستوى الثاني فيمثل مجموعة المناطق السكنية الكويتية القديمة الإعمار مثل القادسية وكيفان ، وكذلك بعض المناطق الحديثة لمشاريع إسكانية استقبلت أعداداً كبيرة من السكان خلال فترة قصيرة كما هو الحال في مناطق الرابية والعمرية داخل مدينة الكويت والصباحية والرقة وهدية في محافظة الأحمدي ، وجميعها تزيد في أي منها الكثافة عن خمسة آلاف نسمة لكل كيلو متر مربع وتصل في بعضها الى حوالي ثمانية آلاف نسمة لكل كيلو متر مربع كما هو الحال في القادسية .

ويشمل المستوى الكثافي الثالث مجموعة المناطق والأحياء الكويتية التي تحوم فيها الكثافة حول المعدل العام للكثافة السائد داخل المعمور الكويتي ، إذ تتراوح فيها بين حوالي ألفين الى أقل من خمسة آلاف نسمة لكل كيلو متر مربع وتشمل مناطق المنصورية وعبد الله السالم والشامية والدعية والنزهة والعديلية والخالدية

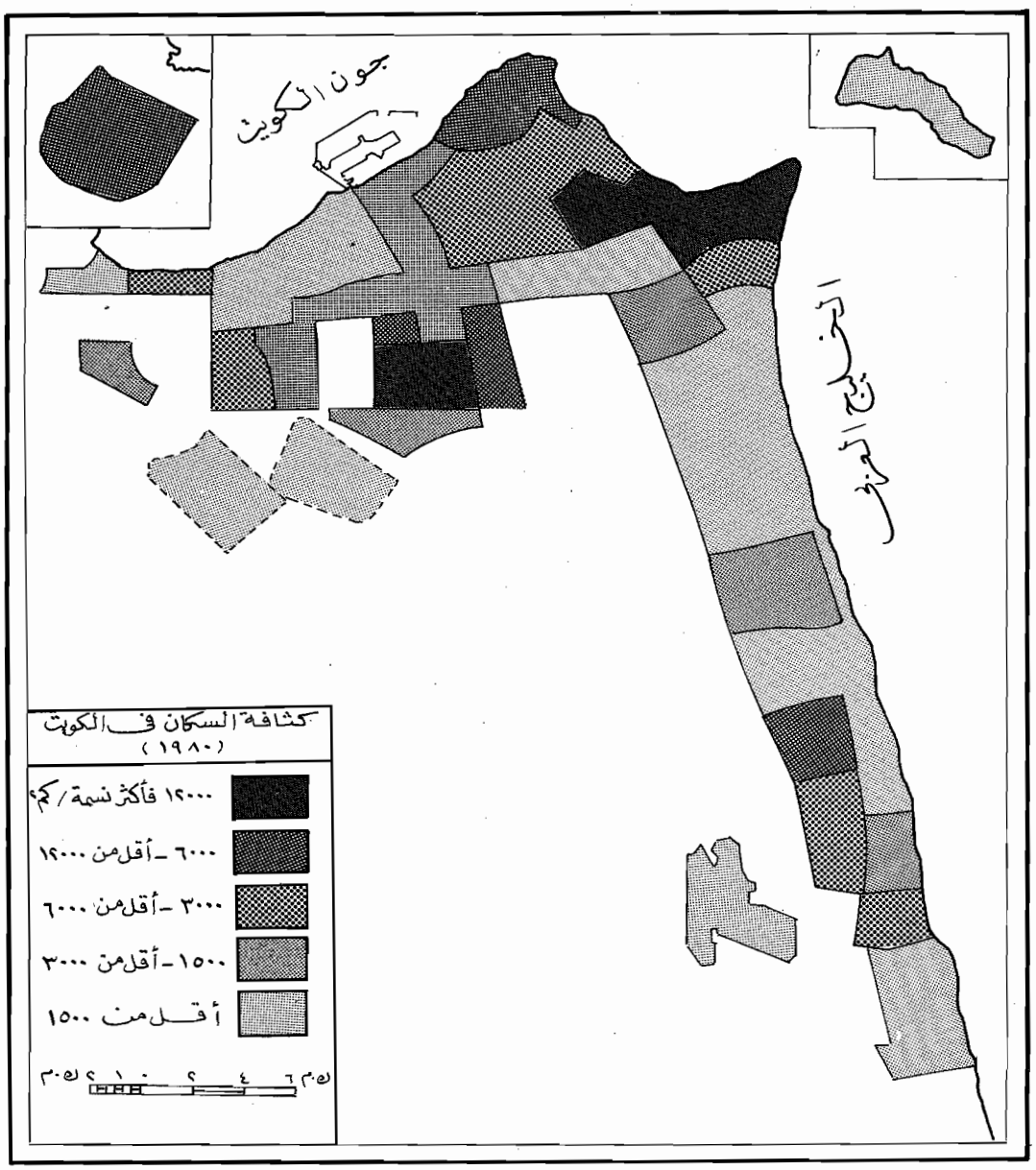
جون الكويت
الخليج العربي
كثافة السكان في الكويت
(١٩٨٠)
١٢٠٠٠ فأكثر نسمة/كم٢
٦٠٠٠ ـ أقل من ١٢٠٠٠
٣٠٠٠ ـ أقل من ٦٠٠٠
١٥٠٠ ـ أقل من ٣٠٠٠
أقل من ١٥٠٠
٠ ١ ٢ ٤ ٦ كم

(شكل ١٢)

والرميثية وبيان والعارضية والفردوس والفحيحيل والعقيلة والمنقف والأحمدي .

ويمثل المستوى الرابع مجموعة المناطق التي تسجل كثافة سكانية منخفضة بالنسبة لما يسود في المناطق الأخرى فهي تقل في أي منها عن ألفي نسمة لكل كيلو متر مربع وتشمل مجموعة المناطق الحديثة الإعمار داخل مدينة الكويت مثل مناطق سلوى واليرموك ومشرف والأندلس ومعظمها تقع على أطراف عمران مدينة الكويت . هذا بالإضافة الى معظم مناطق محافظة الأحمدي والتي تمثل أحد محاور النمو العمراني الحديث على طول الساحل جنوبي مدينة الكويت شاملة مناطق الفنيطيس والفنطاس والمهبولة وأبو حليفة والوفرة في أقصى الجنوب .

٢ ـ خصائص وملامح توزيع السكان وكثافتهم في الكويت :

يمكن على ضوء ما تم عرضه ـ سابقاً ـ عن صورة توزيع السكان وكثافتهم بالكويت أن نتبين عدداً من الملامح والخصائص التي تميز الخريطة السكانية للدولة ، والتي يمكن تحديدها في الآتي :

أ ـ التركز وليس الانتشار :

لا ينتشر سكان الكويت فوق أرض دولتهم ولكنهم يتركزون في مساحة محدودة لا تتعدى ٣ ٪ من جملة مساحة الدولة . يتركز العمران والسكان بصفة عامة في الجزء الشرقي منها وفي قطاعه الأوسط والجنوبي بالتحديد على طول ساحل الخليج في مثلث تمثل رؤوسه الثلاثة الجهراء ـ رأس الأرض ـ الأحمدي والفحاحيل ، بحيث تحتل قاعدته معظم ساحل جون الكويت الجنوبي وضلعه الآخر ساحل الكويت فيما بين رأس الأرض شمالاً الى الفحيحيل والأحمدي جنوباً . وخارج هذا النطاق ـ كما يتضح من (شكل ١٣) ـ لا توجد من المستقرات السكانية أو التجمعات السكنية المستقرة ما يمكن أن يذكر .

تتوسط مدينة الكويت ـ الكبرى اليوم ـ مجموعة مراكز الاستقرار داخل هذا المثلث فهي تبعد عن الجهراء بحوالي ٣٠ كيلو متراً وعن الفحيحيل والأحمدي بحوالي أربعين كيلو متراً . تستقطب المدينة الحالية حوالي ٨٠ ٪ من جملة سكان الدولة مما يزيد من حدة صورة تركز سكان الدولة داخل إطار المعمور من أراضيها .

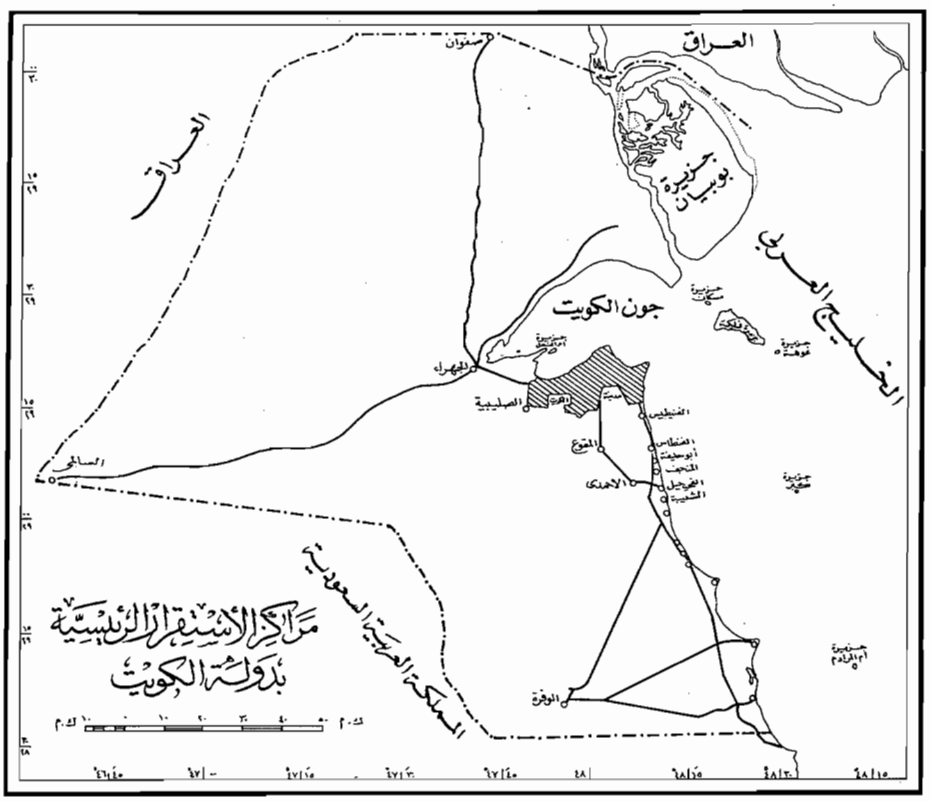
العراق
صفوان
العراق
بوبيان
جزيرة
الخليج العربي
جون الكويت
الجهراء
الصليبية
الفنطيس
المقوع
الاحمدي
الوفرة
السالمي
المملكة العربية السعودية
مراكز الاستقرار الرئيسية
بدولة الكويت
كم٠

(شكل ١٣)

ب ـ التجانس وليس التباين :

تعطى خريطة توزيع سكان الكويت عام ١٩٨٠ (شكل ١٠) لقارئها إحساساً أن بها قدراً من التجانس أكثر مما تعطي قدراً من التباين والاختلاف . يمكن أن نتبين على الخريطة داخل مثلث المعمور السابق الإشارة إليه عدداً من المناطق المزدحمة سكانياً بدرجة تفوق كثيراً ما حولها لتمثل مناطق تركز رئيسية للسكان . وتمثل هذه المناطق بوجه عام مناطق سكنى الوافدين من غير الكويتيين ، ومعظمها مناطق تزيد فيها نسبة هؤلاء السكان عن ٥٠ ٪ من جملة سكان كل منطقة ، ويزيد عدد السكان بأي منها عن ٢٥٠٠٠ نسمة ويصل في معظمها الى أكثر من ١٠٠,٠٠٠ كما هو الحال في مناطق حولي والسالمية وأبرق خيطان . إذ يعيش في هذه المناطق مجتمعة حوالي ٥٥ ٪ من جملة سكان الدولة بينما لا تتعدى مساحتها خمس مساحة المعمور من أرضها .

ومن ناحية أخرى تبدو مجموعة الأحياء والمناطق المخصصة لسكنى الكويتيين وبها قدر كبير من التجانس خاصة تلك الواقعة داخل مدينة الكويت اليوم فيما بين الدائريين الأول والسادس . يلاحظ على الخريطة أن عدد النقاط الممثلة لعدد السكان في كل منها يكاد يتساوى وينتظم توزيعها داخل هذه المناطق بحيث لا يمكن أن نجد بها مناطق مزدحمة تشبه تلك التي وجدناها في مناطق سكنى غير الكويتيين ، إذ يتراوح عدد سكان معظم هذه المناطق بين ٤ ـ ٨ آلاف نسمة .

جـ ـ الديناميكية وسرعة التغير :

تتميز الخريطة السكانية لدولة الكويت بدرجة عالية من الديناميكية وسرعة التغير بصورة قد لا نجد لها نظيراً في كثير من دول عالمنا العربي المعاصر ، والتي تتميز خرائطها السكانية بأنها على قدر كبير من الثبات النسبي كما هو الحال في مصر والعراق وسوريا مثلاً . وتتضح سرعة التغير بشكل واضح عند مقارنة خريطتي توزيع السكان في عامي ١٩٥٧ ، ١٩٨٠ والتي اتضح ـ سابقاً ـ الكثير من ملامح التغير بينهما سواء في النقصان المتوالي لسكان مدينة الكويت داخل السور أو توالي ظهور مناطق سكنية جديدة بين تعداد وآخر وانتشار السكان ـ خاصة داخل مدينة الكويت ـ فوق كل أجزائها بشكل اختفت معه كثير من المناطق التي كانت خالية من

السكان حتى منتصف الخمسينات من هذا القرن . ومن ناحية أخرى فإن المقارنة بين خريطتين لتوزيع السكان في تعدادين متتاليين يتضح بينهما الكثير من ملامح التغير بشكل لا يتناسب مع قصر الفترة الزمنية بينهما كما هو الحال عند مقارنة خريطتي عامي ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ مثلاً .

د ـ القرب من البحر :

إذا كان التركز وليس الانتشار أحد السمات المميزة لخريطة توزيع سكان الكويت فإن القرب من البحر وليس البعد عنه يمثل سمة أخرى من سمات هذا التوزيع . تكاد جميع مراكز الاستقرار وعلى رأسها أكبرها مدينة الكويت وابتداء من الجهراء شمالاً وحتى الفحيحيل وأم الهيمان جنوباً تطل معظمها على ساحل الخليج وجون الكويت . ويمثل هذا القرب من الساحل نتاجاً طبيعياً للتوجيه البيئي للسكان والعمران بالكويت ـ كما سيتضح فيما بعد .

هـ ـ سكـــان حضـــر :

تمثل مدينة الكويت ـ بموقعها على الساحل الجنوبي لجون الكويت وامتدادها على طوله من رأس الأرض شرقاً حتى دوحة كاظمة غرباً ، وتوسطها لمراكز الاستقرار الأخرى ـ أكبر مركز عمراني بالدولة . لذلك فقد استقطبت معظم سكان الدولة بدرجة جعلت معها الحديث عن المدينة هو حديث عن دولة الكويت . وتمثل المدينة بذلك نموذجاً مثالياً لما يعرف في جغرافية المدن بدولة المدينة City State.وقد ساعد على ذلك حدة تركز السكان نتيجة لنمو عمران المدينة في اتجاه الغرب حتى ليكاد عمرانها النامي في هذا الاتجاه يلتحم مع الجهراء أكبر تجمع سكاني غربي المدينة ، وكذلك نمو عمرانها جنوباً ليلتحم أيضاً مع مجموعة مراكز الاستقرار الساحلية من الفنطاس وحتى الفحيحيل والأحمدي .

ومن ناحية أخرى لا يعرف معظم ـ ان لم يكن كل ـ سكان الكويت نمطاً للسكنى سوى النمط الحضري ، وحتى في حالة تسمية بعض المناطق بتسميات تدل على مظهرها الريفي مثل قرية الجهراء فإننا لا نجد الآن خلف هذه التسمية ما يدل عليها في المظهر أو المخبر ، إذ اختفت هذه السمة العمرانية الريفية وحل بدلاً منها

الطابع الحضري السائد في كل مراكز الاستقرار بالدولة[1] . وكان لذلك أثره على توزيع السكان وكثافتهم . ولعل مما تجدر الإشارة إليه في هذا االمجال أيضاً هو ما شوهد على مجموعة الخرائط السكانية وآخرها لعام ١٩٨٠ متمثلاً في قلة سكان البادية الذين كانوا يمثلون نسبة من سكان الدولة تنتشر في البر المحيط بمراكز الاستقرار الرئيسية بها خاصة تلك البعيدة عن العاصمة .

ثانياً : العوامل المؤثرة في توزيع سكان الكويت

إذا كانت خريطة توزيع السكان وكثافتهم مرآة تنعكس عليها مجموعة الظروف البيئية المحيطة ، فإنه يمكن على ضوء مجموعة خرائط توزيع السكان وكثافتهم ـ السابق الإشارة إليها ـ خلال الفترة من (٥٧ ـ ١٩٨٠) أن تحدد مجموعة العوامل المؤثرة في توزيع سكان الكويت في الآتي[2] :

١ ـ التوجيه البيئي البحرى :

إذا كان سكان الكويت قد حرصوا على اختيار مواقع مناطق استقرارهم وسكناهم بالقرب من البحر ، فإن ذلك يعود الى البيئة الطبيعية التي وجهت الكويتيين نحو البحر وجعلتهم يعطون ظهورهم للبر والصحراء . وقد لعب البحر دوراً رئيسياً في تاريخ الكويت ، خرج إليه الكويتيون في فترة ما قبل النفط ليكون مصدر رزقهم وعماد اقتصادهم سواء في رحلاتهم التجارية في المحيط الهندي مع

---

(١) الجهراء أحد مراكز الاستقرار الرئيسية في الكويت ، تقع الى الغرب من مدينة الكويت . كان لها طابعها الزراعي كواحة توجد بها مساحات من الأراضي الزراعية التي تعتمد على مياه بعض الآبار ، ومع التطور العمراني الذي شهدته الكويت زحف العمران الحضاري على المناطق الزراعية وتغير الطابع العمراني لها وتحولت الى مركز حضري بعد أن كان يرد اسمها في كثير من المصادر تحت اسم « قرية الجهراء » .

(٢) لعل مما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال أن تركز السكان في مساحة محدودة من أرض الدولة لا يتعدى ٤٥٠ كم٢ تمثل ٣ ٪ من جملة مساحتها ، يجعل من الصعب محاولة إبراز تباينات إقليمية واضحة ونمط للتوزيع ، وكذلك يصعب تحديد العوامل المؤثرة في هذا التوزيع بحيث يخشى في هذا التعليل محاولة تحميل بعض العناصر وزناً أكثر مما تستحق .

الهند شرقاً أو ساحل شرق افريقيا غرباً ، كما كان مصدراً لصيد اللؤلؤ أحد الحرف الرئيسية التي مارسها السكان في هذه الحقبة . وقد كان فقر البيئة الصحراوية سبباً رئيسياً في ذلك التوجيه البيئي البحري . لذا كان من الطبيعي أن يسكن الكويتيون قرب البحر وليس في البر بعيداً عنه . هذا بالإضافة الى سيادة طقس ألطف ـ في معظم الأحيان ـ في المناطق الساحلية عما يسود في الداخل كما سيتضح فيما بعد .

٢ ـ العامل الديموغرافي :

يمثل العامل الديموغرافي المتمثل في ارتفاع معدل النمو السكاني ، الذي يعد من أعلى المعدلات في عالم ما بعد الحرب ، أحد العوامل الرئيسية المؤثرة بوضوح في توزيع السكان وكثافتهم ، فقد وصل هذا المعدل خلال أحد الفترات التعدادية ـ كما اتضح سابقاً ـ حوالي ١١ ٪ سنوياً ، كما لم ينخفض في أي منها عن حوالي ٦ ٪ سنوياً . ويعد هذا العامل مسئولاً أيضاً عن سرعة التغير وديناميكيته التي عكستها مجموعة خرائط توزيع السكان في التعدادت المختلفة ، والتي تعد أحد الملامح والسمات المميزة لخريطة توزيع سكان الكويت ـ كما اتضح سابقاً .

إن الفارق الكبير بين خريطتي توزيع سكان الكويت في عامي ١٩٥٧ ، ١٩٨٠ ـ رغم قصر الفترة الزمنية الفاصلة بينهما ـ يعكس أثر ارتفاع النمو السكاني ، فقد غطت نقاط توزيع السكان بشكل أكثف وأكثر عدداً في الخريطة الثانية الى درجة عكست معها بوضوح أثر هذا النمو المرتفع في ذلك التباين الواضح بين الخريطتين سواء في زيادة عدد النقط بشكل واضح أو انتشارها على مساحات أكبر مما كانت عليه في خريطة عام ١٩٥٧ .

ويعد العامل الديموغرافي وتأثيره الفعال في توزيع السكان بالكويت نتاجاً مباشراً للعامل الاقتصادي المتمثل في اكتشاف النفط وأثر عائداته في رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع وتوفير فرص عمل متزايدة لذلك العدد الكبير من الوافدين المهاجرين الى الكويت عقب ظهور النفط ، يتضح أثر هذا العامل الاقتصادي ـ بصفة خاصة ـ إذا قارنا بين تطور انتاج النفط وعائداته من ناحية وتطور مستوى دخل الفرد في الكويت وتطور أعداد الوافدين إليها من ناحية أخرى .

٣ ـ المنـــــاخ :

ليس هناك من شك في أن المناخ يعد أحد العوامل الرئيسية ذات التأثير المباشر في توزيع السكان . ويعد المناخ القاسي الذي تتميز به الكويت أحد العوامل المؤثرة في توزيع سكان الكويت[1] ، بما تتميز به من حرارة مرتفعة خلال فصل الصيف والانتقال الفجائي الى فصل شتاء بارد دون وجود اعتدالين واضحين بينهما ، هذا بالإضافة سيادة بعض عناصر الطقس التي تضايق الإنسان في حياته كثيراً مثل العواصف الرملية والرطوبة العالية المقترنة بارتفاع في درجة الحرارة ، والتي قد يصل أثرها الى حد تعطيل الحياة في الدولة . ولعل نزوح السكان وسفرهم في فصل الصيف الى الخارج بحثاً عن طقس ألطف ، إنما هو نتيجة مباشرة لذلك الطقس الصيفي الحار الذي لا يحتمل . وإذا كان الإنسان قد مكنته التكنولوجيا الحديثة من التغلب على حدة وتطرف المناخ باستخدام أجهزة تكييف الهواء ، فإن الإنسان الكويتي قد فضل سكنى المناطق الساحلية وبعد عن المناطق الداخلية نظراً لأثر البحر في تلطيف المناخ وتقليله للقارية الحادة التي تعاني منها المناطق البعيدة عنه .

٤ ـ السياسة الإسكانية :

أعقب ظهور النفط وذلك الرخاء الاقتصادي الذي أوجده تبني الحكومة سياسة إسكانية تهدف الى توفير المسكن المناسب لكل المواطنين الكويتيين على اختلاف طبقاتهم ، وذلك بصور عديدة منها استملاك منازلهم في المدينة القديمة داخل السور وتعويضهم عنها مع منحهم قسائم سكنية للبناء عليها في الضواحي الجديدة ، أو بناء مساكن لذوي الدخل المحدود والمتوسط . وكان لهذه السياسة أثرها في ذلك التجانس الذي شهدته خرائط الكثافة ـ بصفة خاصة ـ نتيجة لتساوي المساحات التي تشغلها هذه الأنماط من المساكن وعدد أفراد الأسرة التي تقطنها الى حد كبير . كان لهذه السياسة أثرها أيضاً في تناسب مقدار الكثافة السكانية وعدد السكان بكل منطقة ، مع قدم أو حداثة العمران بها مما جعل المناطق الأقدم تبدو ـ في معظم الأحيان ـ أكثر ازدحاماً من الأحدث .

---

(١) لمزيد من المعلومات عن مناخ الكويت وأثره يمكن الرجوع الى :

ـ عبد العزيز طريح شرف ، مناخ الكويت ، الكويت ، ١٩٨٠ .

ـ عبد الملك علي الكليب ، مناخ الكويت ، الكويت ، إدارة الأرصاد الجوية ، ١٩٨١ .

كان لتبني سياسة إسكانية توطن السكان في نمط المنزل الخاص وليس الشقة أثره في امتداد العمران بشكل أفقي أكثر منه رأسي مما جعل النمو العمراني ينتشر فوق المعمور من أرض الدولة في نمو سرطاني عكسته بشكل واضح مجموعة خرائط توزيع السكان،وكان أحد الأسباب المساعدة في ظهور أثر النمو المرتفع للسكان في سرعة التغير الذي شهدته الخريطة السكانية للكويت بين تعداد وآخر . وكان للنمو العمراني الأفقي وليس الرأسي أثره في انخفاض مستوى الكثافة السكانية في المناطق الحضرية بالدولة بالمقارنة بمناطق أخرى في عالمنا العربي مثل القاهرة أو دمشق مثلاً .

وكان لتحديد مناطق محددة وتخصيصها لسكنى غير الكويتيين من الوافدين الى الكويت أثره الواضح على خريطة توزيع السكان وكثافتهم ، فقد ظهرت هذه المناطق ـ خاصة في خريطتي التوزيع والكثافة لعام ١٩٨٠ ـ كمناطق تركز واضح وكثافة مرتفعة بشكل يفوق كثيراً المناطق الأخرى . وفي هذا المجال يكفي المقارنة بين عدد السكان في حولي البالغ ١٥٢٤٠٢ نسمة وكثافتهم التي وصلت الى ٢٣٨١٣ نسمة لكل كيلو متر مربع ، وما يسود في منطقة الروضة الواقعة الى الغرب منها مباشرة وعدد سكانها البالغ حوالي ١٥٣٨٥ نسمة وكثافة وصلت الى ٥٢٩٦ نسمة لكل كيلو متر مربع ، أو النزهة الواقعة شمالها مباشرة والتي بلغ عدد سكانها ٦٠٩٨ نسمة وكثافتهم ٣٥٨٧ نسمة لكل كيلو متر مربع لنفس العام أيضاً .

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال دور الهجرة النامية وتلك الأعداد المتدفقة من الوافدين الى الكويت والذين بلغت نسبتهم حوالي ٥٥ ٪ من جملة السكان عام ١٩٨٠ وبلغ معدل نموهم السنوي حوالي ٦ ٪ سنوياً ، وقد ألقت دراسة الهجرة وأثرها في نمو السكان الكثير من الضوء على دورها في هذا المجال .

٥ ـ الحضرية وأثرها في توزيع السكان :

إن ارتفاع نسبة التحضر في الكويت التي تصل الى ما يزيد عن ٨٠ ٪ من سكانها يجعلها دولة مدينيه . إذا أضفنا لذلك أن مدينة الكويت تمثل مثالاً نموذجياً كاملاً لدولة المدينة حيث يسكن العاصمة وحدها حوالي ٧٥ ٪ من جملة سكان الدولة ، كما كان لها أثرها في ذلك التحول الحضاري والحضري الذي شهدته الخريطة العمرانية والتي حافظت على هذا الوضع بحيث لم يعد هناك فكاك منه . يشاهد ذلك الآن فيما يكاد يحدث من التحام لعمران المدينة مع جناحها الشرقي

المتمثل في مجموعة مناطق الساحل الشرقي حتى الأحمدي والفحيحيل وجناحها الغربي في اتجاه الجهراء بشكل يزيد من حدة صورة دولة المدينة بحيث يتوقع أن تشمل مدينة الكويت كل عمران الدولة في المستقبل القريب .

لعبت هذه الحضرية الواضحة دورها في توزيع سكان الدولة ، فإذا كان توزيع سكان المدن وكثافتهم يختلف كثيراً عن توزيعهم وكثافتهم في المناطق الريفية مثلاً ، فقد أكسبت الحضرية هنا توزيع السكان صفة التركز وليس الانتشار الذي يمثل أحد السمات المميزة للخريطة السكانية بالكويت .

المبحث الرابع

الخصائص الديموغرافية لسكان الكويت

تهتم الدراسات السكانية على اختلاف تخصصاتها واهتماماتها بدراسة الخصائص الديموغرافية وتركيب السكان ، إذ تعكس هذه الدراسة الكثير من الظروف الديموغرافية والبيئية السائدة في المجتمع ، لأن هذه الخصائص تعد نتاج مجموعة هذه الظروف تتأثر بها وتؤثر فيها أيضاً . تعكس هذه الدراسة كذلك ما يملكه المجتمع من موارد بشرية وتصنيفها حسب قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة . ولا تعتبر دراسة هذا التكوين موضوعاً منفصلاً عن غيره من الموضوعات الديموغرافية الأخرى ، إذ تعد الكثير من عناصر هذا التكوين أساساً لتحليل بعض العناصر والمكونات الديموغرافية الكبرى مثل الخصوبة والوفيات والهجرة والموارد البشرية المتاحة[1] .

ومن الطبيعي أن تختلف الدراسة الجغرافية للتركيب والتكوين السكاني عن غيرها من الدراسات ، حيث تعنى بإيضاح ملامح التباين الإقليمي لعناصر هذا التكوين ، هذا بالإضافة الى اهتمامها أيضاً بابراز العلاقات المتبادلة بين هذه العناصر من ناحية وبقية عناصر الدراسة السكانية الأخرى ، خاصة التوزيع والنمو . ولعل مما تجدر الإشارة إليه هنا أن هذه الدراسة لا تستطيع أن تتخلى عن اعتمادها كثيراً على ما تمدها به الديموغرافيا من مؤشرات احصائية وحقائق ديموغرافية عن هذا التكوين ، لذلك تعد هذه دراسة ديموجغرافية .

وإذا كان لكل مجتمع خصائصه الديموغرافية التي تميز تركيب وتكوين سكانه ، مما يجعله يتميز عن غيره من المجتمعات ، بحيث أصبح من الصعب أن نجد مجتمعين يتشابهان تماماً في خصائصهما ، فإن دراسة هذه الخصائص في المجتمع

---

1. Weller R.H. & Bouvier L.F., Population Demography & Policy, New york, 1981, p.10.

السكاني بالكويت تستأثر بمزيد من الاهتمام ، نظراً لتفرد هذا المجتمع واختلافه وتميزه الواضح ديموغرافيا عن غيره من المجتمعات الأخرى في عالمنا اليوم . ظهرت بعض ملامح هذا التفرد والتميز في العناصر السابق دراستها ، ولعلها تتضح بصورة أكثر بعد دراسة خصائصه الديموغرافية ، مما يزيد أو يكمل ـ صورة هذا التفرد والتميز . نحن حيال مجتمع يتكون في واقع الأمر من مجتمعين : الكويتيين السكان المحليين والوافدين المهاجرين الى الكويت . المجتمع الأول نموذج لمجتمع مستقر ديموغرافياً ، بينما المجتمع الآخر مجتمع كونته الهجرة الوافدة فهو غير مستقر ديموغرافيا له خصائصه المميزة وتأثره الواضح بظروف هذه الهجرة كما اتضح سابقاً عند دراستها .

ونظراً لتعدد الملامح والخصائص الديموغرافية وتباين الاهتمام بها بين المهتمين بالدراسات السكانية ، فإن دراستنا الديموغرافية لهذه الملامح والخصائص سوف تقتصر على العناصر التالية :

- التركيب العمري والنوعي .
- التركيب حسب الحالة التعلمية .
- التركيب حسب الحالة الزوجية .
- التركيب حسب الجنسية .

أولاً : التركيب العمري والنوعي لسكان الكويت

تعتبر دراسة هذا التكوين ذات أهمية خاصة للباحثين في النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، وهي قبل ذلك أداة هامة من أدوات التخطيط من أجل تنمية أفضل للموارد المختلفة للمجتمع ، إذ تختلف الحاجات البشرية في المجتمعات السكانية تبعاً لاختلاف فئات عمر أفرادها وتتفاوت تبعاً لذلك أعباء الدولة لمواجهة تلك الاحتياجات بتوجيه العناية نحو توفير خدمات خاصة بدرجة أكثف من خدمات أخرى . ويكشف التركيب العمري والنوعي للسكان عن الكثير من الملامح الديموغرافية للمجتمع ، ذكوراً وإناثاً ، ويحدد الفئات المنتجة فيه وحجم قوة العمل وبالتالي أعباء الإعالة التي تلقيها الفئات الأخرى غير المنتجة من الأطفال والمسنين على

كاهل السكان المنتجين وعلى الدولة[1] . وسوف تتناول دراستنا مكونات هذا التركيب ديموغرافيا لتشمل تركيب السكان حسب النوع ذكوراً وإناثاً وفئات أعمارهم ، بالإضافة إلى قوة العمل وخصائصها .

١ ـ التركيب النوعي :

لا تعطي الكثير من الدراسات السكانية أهمية لدراسة هذا التركيب رغم ما له من أهمية ، فعلى ضوء مدى التوازن بين النوعين في المجتمع تتوقف القدرة على الإنجاب والحالة الزواجية ، كما يمكن أن تكشف عن طبيعة الفئات المهاجرة والتغيرات التي تنتابها من فترة لأخرى . والجدول التالي يعكس تطور التركيب النوعي لسكان الكويت بفئتيهم الكويتيين والوافدين ، على مدار الفترة من (٥٧ ـ ١٩٨٠) ومنه يتضح الآتي :

(جدول ٩) تطور التركيب النوعي لسكان الكويت
(٥٧ ـ ١٩٨٠)

السكان / السنة	الكويتيـــون		غير الكويتيين	
	النسبة النوعية	نسبة الذكور	النسبة النوعية	نسبة الذكور
١٩٥٧	١٠٨,٦	٥١,٤	٣٦٥,٥	٧٩,٨
١٩٦١	١٠٩,١	٥٢,-	٣٧٦,٤	٧٣,-
١٩٦٥	١٠٤,٧	٥١,٢	٢٣٦,٣	٧٠,٣
١٩٧٠	١٠٢,١	٥٠,٥	١٦٦,٤	٦٢,٥
١٩٧٥	١٠٠,٥	٥٠,١	١٤٢,٥	٥٨,٨
١٩٨٠	٩٨,٥	٤٩,٦	١٦٨,٢	٦٢,٩

المصدر : النسب من حساب الباحث

---

(١) فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٣٩٩ .

من الطبيعي في مجتمع تلعب فيه الهجرة دوراً رئيسياً في نمو سكانه وتركيبه الديموغرافي ، وتمثل هذه الفئات الوافدة إليه أكثر من نصف عدد سكانه ، أن ترتفع فيه نسبة الذكور والنسبة النوعية لهم ، كما انعكس ذلك بصورة واضحة على أرقام الجدول خلال الخمسينات وأوائل الستينات.وصلت النسبة النوعية لسكان الكويت خلال هذه الفترة أكثر من ١٦٠ ذكراً لكل مائة أنثى ، إلا أنه يلاحظ اتجاه النسبة النوعية للانخفاض التدريجي ، فقد هبطت هذه النسبة من ١٧٧,٥ ذكراً لكل مائة أنثى عام ١٩٥٧ لتصل الى ١٢٠,٦ في عام ١٩٧٥ وإن عادت للارتفاع قليلاً في التعداد التالي عام ١٩٨٠ لتصل الى حوالي ١٣٥ ذكراً لكل مائة أنثى . وربما يفسر هذا الانخفاض اختلاف النسبة النوعية بين المجتمعين ، الكويتيين وغير الكويتيين .

يوضح الجدول السابق مدى التباين بين المجتمعين ، فإذا كانت النسبة النوعية لدى المجتمعات المستقرة ديموغرافيا والتي لا تتأثر بعوامل خارجية غير طبيعية ـ مثل الهجرة ـ تتراوح بين ١٠٠ ـ ١٠٥ ذكر لكل مائة أنثى أي تكاد تتعادل فيها النسبة النوعية ، فإن ذلك يمكن أن ينطبق على السكان الكويتيين الذين تبدو نسبتهم النوعية ـ بوجه عام ـ أكثر توازناً خاصة في الفترة الأخيرة . ولعل ارتفاع هذه النسبة في بداية الفترة (٥٧ ـ ١٩٦١) يرجع الى أثر سياسة التجنيس في هذه الفترة والتي اكتسب خلالها بسهولة الكثير من سكان البادية الجنسية الكويتية بالإضافة الى ادعاء البعض ـ خاصة من الذكور ـ بحمل الجنسية الكويتية ، وكذلك ما يمكن أن يكون في الأرقام من مبالغة نتيجة لما اتصف به التعدادان الأول والثاني من عدم الدقة خاصة تعداد ١٩٦١[1] .

أما السكان غير الكويتيين فإن النسبة النوعية ترتفع بينهم بشكل واضح كمجتمع مهاجر ينتخب أفراده من نوع دون آخر ومن فئة عمرية دون أخرى . ولعل ذلك الانخفاض الواضح في هذه النسبة لأفراد هذا المجتمع التي هبطت من حوالي ٣٦٥ ذكراً لكل مائة أنثى عام ١٩٥٧ لتصل الى حوالي ١٤٣ عام ١٩٧٥ ثم عودتها للارتفاع قليلاً في عام ١٩٨٠ لتصل الى حوالي ١٦٨ ذكراً لكل مائة أنثى ، يوضح أمرين : أولهما أنه يفسر ذلك الانخفاض الذي شهدته النسبة النوعية الخاصة بجملة

---

(١) أمل يوسف العذبي الصباح ، الهجرة الى الكويت ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣١٦ .

السكان ، وثانيهما ـ وهو الأهم ـ أنه يوضح مدى التغير الذي أصاب المجتمع المهاجر الى الكويت ومعرفته لهجرة الإناث والذكور معاً بعد أن كانت الهجرة في البداية تكاد تقتصر على الذكور خلال الخمسينات وأوائل الستينات من هذا القرن . يرجع ذلك لصعوبة الحياة حينئذ إذ يتكيف التركيب العمري والنوعي للمهاجرين مع مدى توفر الخدمات الأساسية للسكان في المناطق التي يهاجرون إليها وبصفة خاصة الخدمات التعليمية والصحية ، فإن توافر هذه الخدمات بالمستوى المناسب وبطريقة مُيسرة من شأنه أن يشجع المهاجرين على اصطحاب أسرهم معهم ومن ثم يقترب تكوين المجتمع المهاجر من طبيعة المجتمع المستقر ديموغرافيا الى حد ما . لعل ذلك هو الحادث في الكويت الآن التي توفر هذه الخدمات وبكفاءة عالية وبصورة ميسرة لكل أفراد المجتمع على حد سواء ، مما يجعل الكثيرين من المهاجرين يفضلونها على مناطق أخرى قد لا يتوافر بها نفس القدر والمستوى من هذه الخدمات الأساسية للسكان . هذا بالإضافة الى توفر فرص عمل للإناث بقدر لم يكن متوفراً قبل ذلك مع تطور المجتمع وبنيته الاقتصادية والحضارية . ومن ناحية أخرى قد يكون لاختلاف تكوين السكان حسب الجنسية بين هذه الفئات المهاجرة أثره في هذا التغير كما سيتضح فيما بعد .

ولعل من أسباب انخفاض النسبة النوعية للسكان الوافدين ـ أيضاً ـ معرفة نسبة كبيرة منهم الاستقرار في الكويت ـ كما سبق الإشارة إليه عند دراسة الهجرة ـ خاصة بين الفلسطينيين الذين يكونون أكبر جالية وافدة الى الكويت . أما ارتفاع النسبة النوعية ـ قليلاً ـ بين السكان غير الكويتيين في عام ١٩٨٠ عما كان سائداً في عام ١٩٧٥ ، فإن ذلك يمكن أن يعزى الى بعض القيود التي وضعت على الهجرة[1] ، بالإضافة الى ارتفاع ايجارات المساكن بشكل أصبح معه قدوم الأسرة يمثل عبئاً اقتصادياً على عائلها يكاد يضيع معه عائد الدافع الاقتصادي للهجرة . هذا بالإضافة الى وفود هجرات آسيوية جديدة خاصة الكورية منها تكاد تتكون من الذكور فقط ، والتي بدأت في الوفود منذ عام ١٩٧٧[2] .

---

(١) من هذه القيود ما نص عليه أخيراً من شروط استقدام الزوج لزوجته للالتحاق به . والتي تقضي بألا يقل راتبه عن ٤٠٠ ديناراً شهرياً ، بحيث أصبح من المتعذر على قطاع كبير من الوافدين ذوي الدخول المتوسطة أو المنخفضة الذين يقل راتبهم عن هذا الحد كثيراً استقدام الزوجة والأسرة للإقامة معهم .

(٢) مكي محمد عزيز ، عبد الرسول الموسى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦١ .

وإذا كانت النسبة النوعية تختلف على مدار فئات السن ، فإنه من المتوقع أن ينعكس على التركيب النوعي لفئات السن في المجتمع السكاني بالكويت ظاهرة ارتفاع نسبة السكان الوافدين في فئات سن العمل والانتاج ، وارتفاع عدد الذكور بينهم عن الإناث في هذه الفئات . لذلك قد يكون من الأفضل دراسة كل من المجتمعين على حدة .

(جدول ١٠) تطور التركيب النوعي للسكان الكويتيين في فئات السن (١٩٨٠ - ٥٧)

السنة / فئات السن	١٩٥٧	١٩٦١	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
٠ - ٩	٩٨,٥	١٠١,٩	١٠٣,٤	١٠١,٦	١٠١,٨	١٠٢,٦
١٠ - ١٩	١٠٣,٣	١٠٠,٩	٩٩,٨	١٠٠,-	٩٨,٧	٩٩,٢
٢٠ - ٢٩	١٠٩,٤	١٠٣,٢	٩٩,٩	٩١,٤	٩٠,٨	٨٨
٣٠ - ٣٩	١٢٠,٥	١١٦,١	١١٨,٩	١١٢,٥	١٠٣,٥	٨٦,٧
٤٠ - ٤٩	١١٧,٩	١٢٣,٦	١٢٦,٥	١٢٥,٨	١٦٦,٥	١٠٠,١
٥٠ - ٥٩	١٠٨,١	١١٢,٥	١٠٨,٢	١١٢,٤	١٠٧,٩	١١١,١
٦ فأكثر	٩٥,٧	٩٧,١	٩٧,٣	٩٦,٩	١٠٢,٢	١٠٤,٦
غير مبين	١٠٩,٦	١٦٣,٢	١٢٦,٢	١٣٣,٣	-	-
الجملة	١٠٥,٧	١٠٨,٤	١٠٤,٧	١٠٢,١	١٠٠,٥	٩٨,٥

يتضح من الجدول السابق الذي يوضح النسبة النوعية للسكان الكويتيين على مدار فئات السن الخمسية أن هذه النسبة تتخذ مساراً واضحاً لا يكاد يشاهد فيه انحراف كبير عن الوضع النمطي لتوزيع هذه النسبة لدى المجتمعات المستقرة ديموغرافياً غير المتأثرة بعوامل طارئة أو عوامل خارجية . تبدأ النسبة مرتفعة نسبياً في فئة السن الأولى والثانية (٠ - ٩ سنوات) ويرجع ذلك الى ارتفاع معدلات الخصوبة لدى هؤلاء السكان ، ثم تبدأ النسبة في الانخفاض التدريجي لدى فئات السن الشابة ثم تعود مرة أخرى الى الارتفاع في فئات السن المتأخرة . ويعد ارتفاعها هذا

اضطراباً في النسبة النوعية لدى أفراد هذا المجتمع حيث من المفروض أن تنخفض النسبة النوعية في فئات السن المتأخرة . ويعزو البعض هذا الارتفاع الى عدم دقة تسجيل بيانات السن إذ يجهل الكثيرون من كبار السن أعمارهم الحقيقية ، كذلك هناك الحرج ـ أحياناً ـ من ذكر معلومات عن الإناث في أسرهم ، وربما يفسر ذلك ما يشاهد من ارتفاع في النسبة النوعية لفئات السن المتأخرة[1] .

أما بالنسبة للسكان غير الكويتيين ، فإن الجدول التالي يوضح مدى التباين والاختلاف بين المجتمعين ، ومدى ما أصاب النسب النوعية لفئات السن المختلفة لدى السكان الوافدين من تغير .

(جدول ١١) التركيب النوعي للسكان غير الكويتيين حسب فئات السن (١٩٨٠ ـ ٥٧)

السنة / فئات السن	١٩٥٧	١٩٦١	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
٠ ـ ٩	١٠٥,٦	١٠٥,٣	١٠٣,٦	١٠٤,٩	١٠٤,٢	١٠٤,٢
١٠ ـ ١٩	٢٥٣,٦	٢٠٨,-	١٩٤,١	١٣٠,١	١١٥,٦	١١٩,٥
٢٠ ـ ٢٩	٥٧٣,٣	٣٨٩,٥	٣٢٦,٣	١٨٨,-	١٤٩,٣	٢٠٥,٩
٣٠ ـ ٣٩	٦١١,١	٤٦٦,-	٤٣٠,٨	٢٨٠,٤	١٩٧,٩	٢٣٣,-
٤٠ ـ ٤٩	٦٤٢,٢	٤٣٥,٩	٤٥٨,-	٣٥٥,٦	٢٥٤,٧	٢٨٢,٨
٥٠ ـ ٥٩	٤٠٩,٧	٣١١,٧	٢٩٥,١	٢٦٢,٢	٢٣٢,٥	٢٨٤,٥
٦٠ فأكثر	٣٢٣,٣	١٤٢,٣	١٢٢,-	١٠٣,٥	١٠٣,٧	١٢٧,٣
غير مبين	٧٣١,٧	٣١٢,-	٢١٣,٨	٤٦٠,٩	-	-
الجملة	٣٩٥,٣	٢٧٠,-	٢٣٦,٣	١٦٦,٤	١٤٢,٥	١٦٧,٤

(١) فوزية يوسف النفيسي ، تقييم وتقدير بعض المقاييس الديموغرافية لدولة الكويت ، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات الإحصائية بجامعة القاهرة ، غير منشور ، ١٩٧٣ ، ص ٦٦ .

يتضح من الجدول السابق أن النسبة النوعية لدى السكان الوافدين على مدار فئات السن الخمسية في عام ١٩٨٠ ، قد توالى ارتفاعها من فئة سن لأخرى لتسجل نسباً عالية ـ بوجه عام ـ في فئات السن الفتية الشابة (٢٥ ـ ٥٩ سنة) إذ تتراوح النسبة في هذه الفئات بين حوالي ٢١٦ ـ ٢٩٦ ذكر لكل مائة أنثى . وهي تسجل أعلى هذه النسب في فئة السن (٤٠ ـ ٥٤ سنة) التي تصل النسبة النوعية لبعض فئاتها الى حوالي ٣٠٠ ذكر لكل مائة أنثى . ثم تعود النسبة النوعية الى الانخفاض التدريجي لتسجل أدنى معدلاتها في فئات السن المتأخرة (٧٠ عاماً فأكثر) . ويعد هذا التكوين طبيعياً ـ الى حد ما ـ مع مجتمع مهاجر ينتخب ويتأثر بالظروف المحيطة به في منطقتي الإرسال والاستقبال .

أما عن بعض التغيرات التي طرأت على مجتمع الوافدين الى الكويت ومدى التباين بين الموجات الأولى من المهاجرين خلال الخمسينات وأوائل الستينات وما هي عليه الآن في الثمانينات ، فلعل أكثر مظاهر هذا التغير الذي أصاب التكوين النوعي لهم يتمثل في زيادة نسبة تمثيل الإناث بعد أن كانت نسبتهم قليلة للغاية مما رفع من النسبة النوعية لهم . فقد كانت النسبة في فئات سن العمل تتراوح بين حوالي ٤٠٠ ـ ٦٠٠ ذكر لكل مائة أنثى كما توضح أرقام تعدادي عامي ١٩٥٧ ، ١٩٦٥ ، بينما هي الآن تكاد تسجل نصف النسب السابقة ، إذ تتراوح النسبة النوعية لدى فئات السن الشابة بين حوالي ٢٠٠ ـ ٣٠٠ ذكر لكل مائة أنثى . ولعل أرقام الجدول السابق ـ وما ذكر سابقاً يوضح أثر استقرار نسبة كبيرة من الوافدين الى الكويت في تغير الكثير من الخصائص الديموغرافية لمجتمعهم الذي بدأ يقترب ـ نسبياً ـ من طبيعة المجتمع المستقر خاصة بالنسبة لفئتي العمر المبكرة والمتأخرة التي بدأت فيهما النسبة النوعية تميل الى الاعتدال كثيراً كما عكست ذلك أرقام تعداد عام ١٩٧٥ ، بينما عكست أرقام التعداد الثاني عام ١٩٨٠ ارتفاعاً في النسب النوعية لفئات السن الشابة والمتأخرة . يمكن أن يعزى هذا الى تغير اصاب مصادر الهجرة إذ بدأت بعض الهجرات الآسيوية تفد كهجرات جماعية ذكوراً دون اناث كما هو الحال في الهجرات الكورية . هذا بالإضافة الى ما ذكر سابقاً عن القيود التي وضعت أمام استقدام فئات ذوي الدخول المنخفضة والمتوسطة لزوجاتهم للالتحاق بهم .

ومن ناحية أخرى لا يقتصر التباين في التكوين العمري لمجتمع الوافدين الى الكويت بين الموجات الأولى والموجات الأخيرة منهم ، بل يتعداها الى جنسياتهم

حيث تختلف النسبة النوعية بين جنسية وأخرى . ويمكن بوجه عام تقسيم الجنسيات الوافدة من حيث نسبة الذكور الى المجموعات الآتية :

* المجموعة الأولى وهي التي ترتفع بها نسبة الذكور لتسجل أعلى النسب بين الجنسيات الوافدة بحيث تزيد النسبة فيها عن ٧٠ ٪ . وهذه تمثلها الجنسيات الإيرانية والعمانية والسورية واليمنية[1] .

* المجموعة الثانية والتي تتراوح فيها نسبة الذكور بين ٦٥ ـ ٧٠ ٪ . وهي نسبة لا زالت مرتفعة ، وتشمل الجنسيات الهندية والباكستانية بوجه خاص .

* المجموعة الثالثة وتشمل الجنسيات التي تتراوح فيها النسبة بين ٥٥ ـ٦٥ ٪ وتضم معظم الجنسيات العربية الأخرى مثل الأردنيين والفلسطينيين والسعوديين واللبنانيين والعراقيين ، وقد انضم إليهم أخيراً المصريون الذي ارتفعت النسبة بينهم في السنوات الأخيرة .

* المجموعة الرابعة وتضم مجموعة الجنسيات التي يكاد يتعادل فيها التكوين النوعي لسكانها وتتراوح فيها النسبة بين ٥٠ ـ ٥٥ ٪ . وهي تضم معظم الجنسيات الأوروبية والأمريكية .

أما عن التوزيع الإقليمي للنسبة النوعية على مناطق الدولة ، فكما يتضح من خريطة (شكل ١٤) لعام ١٩٨٠ وخريطة (شكل ٢٣) التي توضح التوزيع النسبي للسكان غير الكويتيين بمناطق الكويت المختلفة لنفس العام ، يبدو الارتباط والعلاقة الواضحة بين ارتفاع النسبة النوعية في المناطق التي ترتفع بها نسبة السكان غير الكويتيين عن ٦٠ ٪ من جملة سكانها . تسود هذه المناطق نسبة نوعية تزيد عن ٢٠٠ ذكر لكل مائة أنثى ، ولا يشذ عن هذا المستوى سوى مناطق حولي والفروانية . ويرجع ذلك الى طبيعة سكانها من الوافدين حيث يغلب عليها السكن الأسري ويقل

---

(١) يمكن أن يضم الى هذه المجموعة مجموعة الجنسيات الآسيوية التي وفدت حديثاً الى الكويت من جنوب شرق آسيا وهي هجرات يغلب عليها هجرة الذكور دون الإناث . وربما تعكس ذلك أرقام تعداد ١٩٨٠ التي لم تنشر كاملة حتى الآن .

بها سكن العزاب ، ومن ناحية أخرى ترتفع بها نسبة السكان الفلسطينيين الذين يمثلون أكثر الجنسيات الوافدة استقراراً بالكويت . وهناك مناطق تسجل نسباً نوعية عالية رغم كونها مناطق مخصصة لسكنى الكويتيين كما هو الحال في مناطق الأندلس والجابرية وبيان وسلوى والمسيلة وصباح السالم والعارضية . وجميعها مناطق حديثة كانت عند إجراء التعداد في دور البناء والتعمير يسكن بها الكثير من العمال الذكور غير الكويتيين من العاملين في مشاريع البناء في هذه المناطق .

يلاحظ اعتدال النسبة النوعية لتتراوح ما بين ٩٥ ـ ١٠٥ ذكراً لكل مائة أنثى في معظم الأحياء الكويتية خاصة القديمة منها مثل المنصورية والقادسية وكيفان والضاحية والعمرية والعديلية . يرجع ذلك الى أنها مناطق يقل بها وجود غير الكويتيين (حوالي ٢٥ ٪ من جملة سكان المنطقة) . هذا بالإضافة الى أن هؤلاء الوافدين المقيمين بهذه الأحياء تعتدل أيضاً بينهم النسبة النوعية ، ولا يعنى ذلك وفودهم كأسر ولكنهم يعملون لدى الأسر الكويتية ـ في معظم الأحيان ـ في أعمال الخدمة المنزلية خاصة بالنسبة للنساء منهن بينما يعمل الذكور منهم في قيادة السيارات أو خدمة الحدائق وغيرها من الأعمال التي تناسب الذكور وليس الإناث .

ترتفع النسبة النوعية بشكل حاد ومتطرف في مناطق الشويخ الصناعية والري والشعيبة وهي مناطق صناعية غير سكنية معظم ساكنيها هم من عمالها الذكور المقيمين في مقار أعمالهم . ومن المناطق الأخرى التي ترتفع بها النسبة النوعية بشكل ملحوظ في مدينة الكويت داخل السور التي تفوق فيها النسبة ٢٥٠ ذكراً لكل مائة أنثى ، وهي ترتفع عن هذا الحد لتصل الى أكثر من ٣٥٠ في منطقتي المرقاب والصالحية ، ويمكن تعليل ذلك بانتشار سكن غير المتزوجين من العزاب في المساكن القديمة وبكثافة عالية للغاية .

٢ ـ التركيب العمري لسكان الكويت :

يعكس التركيب العمري لسكان مجتمع ما الكثير من العناصر الديموغرافية الأخرى والتي تميزه عن غيره من المجتمعات مثل عناصر النمو السكاني الطبيعي وغير الطبيعي ، كما يعكس هذا التركيب ـ أيضاً ـ الكثير من الحقائق عن التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والديموغرافي لأفراد المجتمع والأحداث الهامة التي ألمت بهذا

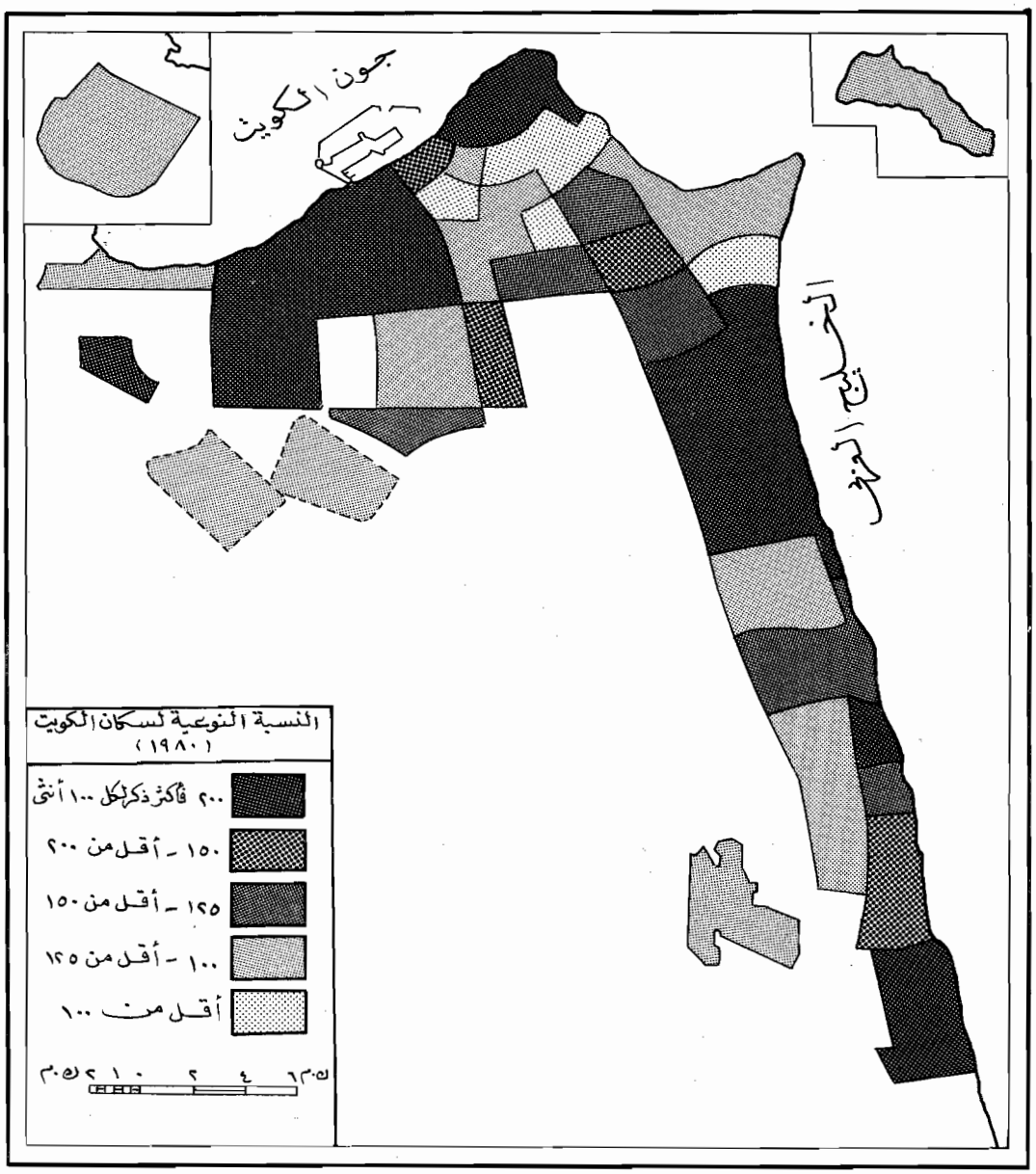
جون الكويت
الخليج العربي
النسبة النوعية لسكان الكويت
(١٩٨٠)
٢٠٠ فأكثر ذكر لكل ١٠٠ أنثى
١٥٠ - أقل من ٢٠٠
١٢٥ - أقل من ١٥٠
١٠٠ - أقل من ١٢٥
أقل من ١٠٠
٠ ١ ٢ ٤ ٦ ٨ ١٠ كم

(شكل ١٤)

المجتمع والتي تترك بصماتها على تكوينه العمري مثل الحروب والأزمات الاقتصادية التي تفقد المجتمع الجزء المنتج والفعال من الشباب فيه[1] . ويؤثر التركيب العمري لأفراد المجتمع كثيراً على اتجاهِ معدلات الوفيات والخصوبة في المستقبل ، لأنه على ضوء هذا التركيب تتحدد قدرة المجتمع على الإنجاب وتحديد معدلات الوفيات التي تختلف بين فئة سن وأخرى ـ كما اتضح سابقاً .

ومن الطبيعي أن يختلف التركيب العمري للسكان الكويتيين والسكان الوافدين كما يتضح من خلال (شكل ١٥) . المجتمع الأول فتى شاب تقل به نسبة الأفراد المسنين ، بينما الثاني مجتمع ينتخب أفراده من فئات سن دون أخرى . ولقد شهد كل من المجتمعين بعض التغيرات في تركيبه العمري ـ خاصة بالنسبة للسكان الوافدين ـ وذلك على مدار الفترة من (٥٧ ـ ١٩٨٠) .

أما بالنسبة للسكان الكويتيين فقد ارتفعت بينهم نسبة صغار السن من فئة العمر (أقل من ١٥ سنة) ، فينما كانت نسبتهم حوالي ٤٤ ٪ عام ١٩٥٧ نجدها قد ارتفعت لتصل الى حوالي ٥٠ ٪ عام ١٩٧٥ . يعد التحسن الذي شهدته معدلات الوفيات بوجه عام ومعدلات وفيات الأطفال الرضع بوجه خاص مسئولاً عن هذا الارتفاع . وإذا كانت نسبة سكان هذه الفئة قد عادت الى الانخفاض قليلاً في عام ١٩٨٠ فإن ذلك يمكن تفسيره على ضوء الانخفاض الذي شهدته معدلات المواليد في الفترة الأخيرة . أما السكان المسنون (٦٠ سنة فأكثر) فإن نسبتهم قد تعرضت للانخفاض من ٦,١ ٪ عام ١٩٥٧ الى ٣,٧ ٪ عام ١٩٨٠ . ويمكن ـ أن يعزى هذا الانخفاض الى زيادة نسبة مشاركة فئات العمر الأخرى وارتفاع نسبتها من تعداد لآخر كما يتضح من الشكل . ومن المتوقع أن تستمر نسبة صغار السن من أفراد المجتمع الكويتي في شغل ذلك الحيز الكبير في التكوين العمري لسكانه طالما يتوقع أن تظل معدلات المواليد على مستواها المرتفع الحالي .

إذا كانت هذه هي التغيرات التي يمكن ملاحظتها على التركيب العمري

---

(١) محمد صبحي عبد الحكيم ، محمد السيد غلاب ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٦ .

للسكان الكويتيين فإن ما شهده مجتمع الوافدين أكثر وضوحاً وتبايناً . ولعل أوضح هذه التغيرات ما شهدته فئة صغار السن التي تعرضت للارتفاع الواضح ، فقد ارتفعت نسبة هذه الفئة العمرية (أقل من ١٥ سنة) من حوالي ١٥ ٪ عام ١٩٥٧ لتصل الى حوالي ٤٠ ٪ عام ١٩٧٥ . ويرجع ذلك الى التغيرات التي حدثت بين الوافدين وأكثرها تأثيراً استقرار نسبة كبيرة منهم ـ كما اتضح سابقاً ـ هذا بالإضافة الى التطور الذي شهدته الخدمات خاصة الصحية منها وتحسن ظروف الحياة التي شجعت الكثير من هؤلاء الوافدين على المجيء بأسرهم وليس كأفراد . وإذا كانت نسبة سكان هذه الفئة من صغار السن قد عادت للانخفاض قليلاً في عام ١٩٨٠ ، فإن ذلك يمكن أن يعزى الى اختلاف مصادر الهجرة والظروف المحلية المؤثرة في التكوين النوعي في الفترة الأخيرة .

ومن التغيرات التي يمكن مشاهدتها أيضاً على التكوين العمري للسكان الوافدين ما حدث في فئة السن الشابة (١٥ ـ ٥٩ سنة) التي انخفضت نسبتهم من حوالي ٨٠ ٪ عام ١٩٥٧ لتصل الى حوالي ٦٠ ٪ في عام ١٩٧٥ ، ثم عادت للارتفاع قليلاً في عام ١٩٨٠ . ويرجع ذلك الانخفاض الى زيادة نسبة الأطفال وصغار السن السابق الإشارة إليها . أما فئة كبار السن (٦٠ عاماً فأكثر) فيلاحظ انخفاض نسبة مشاركتها الواضحة في تكوين السكان وعدم تعرضها لتغير كبير على مدار الفترة من (٥٧ ـ ١٩٨٠) ، ويعد ذلك أمراً طبيعياً في مجتمع مهاجر ينتخب أفراده من الشباب .

أهرام السكان في الكويت :

يلخص الهرم السكاني للمجتمع طبيعة تركيبه النوعي والعمري معاً ، كما يوضح مجموعة التغيرات التي طرأت على هذا المجتمع بحيث يمكن النظر الى الهرم السكاني على أنه صورة للتاريخ البيولوجي للمجتمع ـ أي محصلة مائة عام تقريباً من المواليد والوفيات والهجرة النازحة والوافدة[1] . ويعكس الشكل العام للهرم مدى قوة أو وهن المجتمع ديموغرافياً والمرحلة الديموغرافية التي يمر بها سكانه .

ومن خلال (شكل ١٥) الذي يوضح مجموعة أهرام السن لكل من السكان

(١) فتحي أبو عيانة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢٠ .

الكويتيين والوافدين على مدار التعدادات السكانية من عام ١٩٥٧ الى عام ١٩٨٠ ، يمكن أن نتبين الحقائق التالية عن التركيب العمري والنوعي لكل من هاتين المجموعتين السكانيتين ، ومدى التباين بينها ، والتغيرات التي تعرض لها التركيب العمري والنوعي في كل منهما .

ـ تبدو مجموعة أهرام السن للسكان الكويتيين بشكل متناسق ومنتظم التركيب فهي تبدأ من قاعدة عريضة بكل من الذكور والإناث ثم تتدرج درجات الهرم بشكل تدريجي حتى تصل الى قمة ضيقة تمثل فئات السن الكبيرة . ويعكس ذلك أن التكوين العمري والنوعي لهم تكاد تتقاسمه فئتا العمر الطفولة والشباب ، حيث تمثل الفئة الأولى حوالي ٥٠ ٪ من جملة السكان في جانبي الذكور والإناث بينما تمثل الفئة الثانية حوالي ٤٧ ٪ وبالتالي لا تمثل فئات السن المتأخرة سوى ٣ ٪ من جملة سكان المجتمع . وتتميز أهرام السن للسكان الكويتيين ـ بالإضافة الى تناسقها وانتظام شكلها ـ باستقرارها وعدم حدوث تغيرات جوهرية يمكن ملاحظتها على هذه الأهرام خلال الفترة من عام ١٩٥٧ الى عام ١٩٨٠ . ويعد ذلك أمراً طبيعياً لمجتمع مستقر ديموغرافياً لا يتعرض لعوامل طارئة أو غير طبيعية مثل الهجرة .

توضح هذه الأهرامات أنها لمجتمع فتيّ يمر بمرحلة الشباب والنمو السريع لديه القدرة على الإنجاب وتعويض نفسه في فترة زمنية قصيرة ، وبالتالي فإن ذلك يعكس أننا حيال مجتمع يستهلك أكثر مما ينتج ، ترتفع فيه نسبة الإعالة ، كما يلقى على الدولة مسئولية كبيرة من أجل توفير السلع والخدمات بأنواعها المختلفة لهؤلاء السكان .

ـ على النقيض من مجموعة أهرام السن للسكان الكويتيين نجد مجموعة الأهرام الخاصة بالسكان الوافدين ـ غير الكويتيين ـ تمثل نموذجاً لأهرام السن في مجتمع غير مستقر ديموغرافياً تلعب الهجرة الدور الرئيسي في نموه وتكوينه . ينعكس ذلك بجلاء على شكل هذه الأهرام ذات القاعدة الضيقة مع بروز في الوسط يعكس ارتفاع نسبة الشباب خاصة في جانب الذكور مع قمة مدببة ضيقة لتدل على قلة مشاركة كبار السن لمجتمع الهجرة . ويعتبر هرما السكان لعامي ١٩٥٧ ، ١٩٦٥ نموذجاً ينطبق عليه الوصف السابق للمجتمع المهاجر ، بينما بعدت أهرام السن للسنوات التالية عن هذه الصورة النموذجية لتعكس بعض التغيرات التي حدثت في

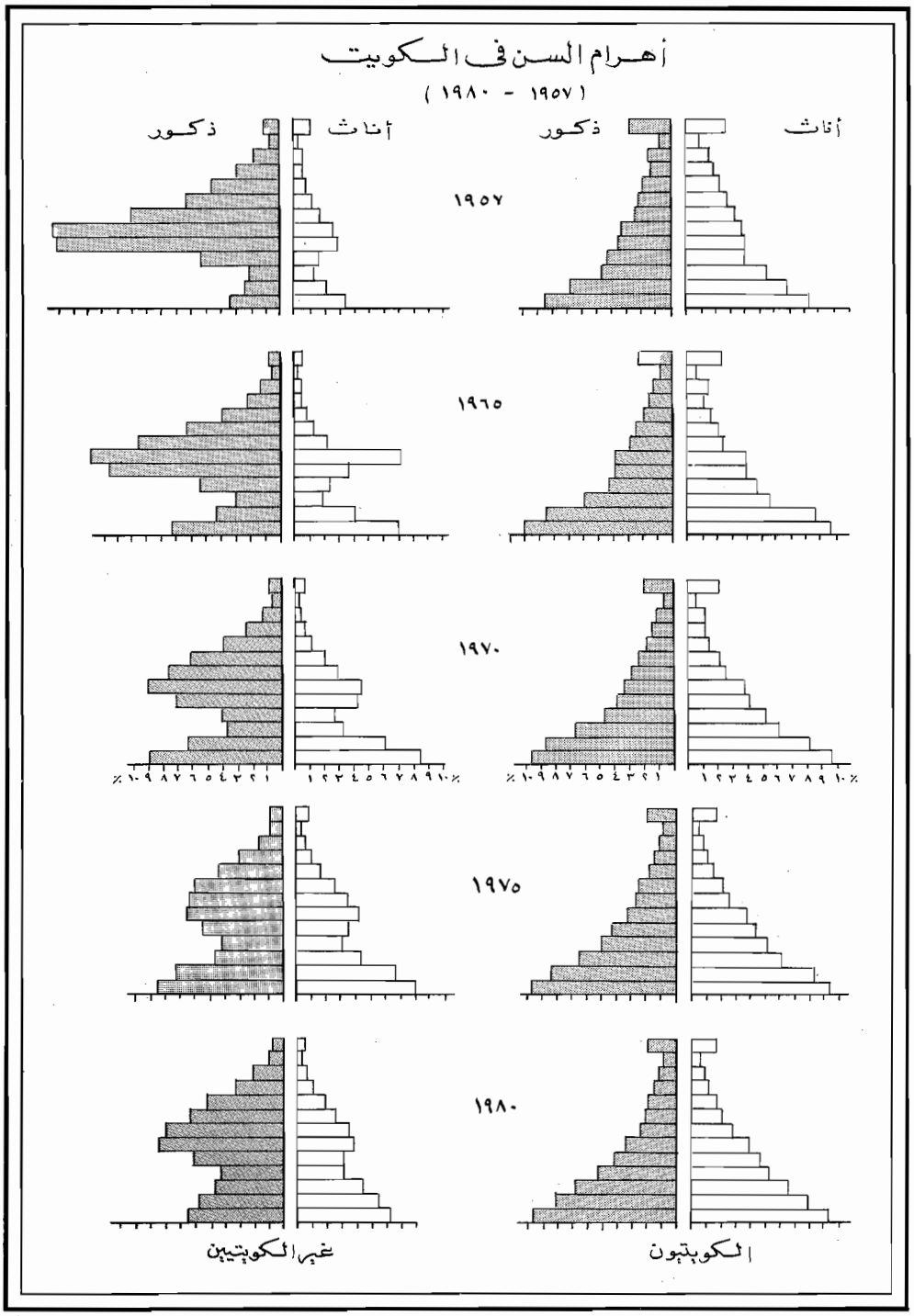
أهرام السن فى الكويت
(١٩٥٧ - ١٩٨٠)
ذكور
أناث
١٩٥٧
١٩٦٥
١٩٧٠
١٩٧٥
١٩٨٠
الكويتيون
غير الكويتيين

(شكل ١٥)

مجتمع الوافدين الى الكويت في الفترة الأخيرة .

ـ إذا كان هرم السكان الكويتيين لم يشهد تغيرات واضحة في تركيبه على مدار التعدادات المختلفة ، فإن هرم السكان غير الكويتيين قد شهد بعض التغيرات التي يمكن تلخيصها في اتساع قاعدة الهرم الممثلة للأطفال أقل من خمس سنوات ، وكذلك زيادة عدد الإناث بصفة عامة وفي سن الحمل بصفة خاصة (١٥ ـ ٤٩ سنة) ، فقد ارتفعت نسبة مشاركتهم في أهرام سكان الفترة الأخيرة عما كان سائداً في الخمسينات وبداية الستينات . وتوضح هذه التغيرات ما أصاب هذا المجتمع من تغير في تكوينه العمري والنوعي ومعدلات خصوبة أفراده وزيادة نسبة المستقرين منهم وقد سبق الإشارة الى ذلك بشيء من التفصيل .

أما عن التوزيع الإقليمي لأهرام السن لكل من السكان الكويتيين والوافدين ، فإنه من خلال (شكلي ١٦ ، ١٧) اللذان يوضحان نماذج مختارة لمناطق سكنى الكويتيين وأخرى لمناطق مخصصة لسكنى غير الكويتيين ، يتضح الآتي :

ـ إذا كانت مجموعة أهرام السكان الكويتيين لم تسجل تغيراً ملحوظاً في تركيبها على مدار الفترة منذ منتصف الخمسينات حتى الآن ، فإن هذا الاستقرار يمكن ملاحظته أيضاً على البعد الإقليمي لأهرام السن لهؤلاء السكان في مناطق الكويت المختلفة . تعتدل درجات معظم هذه الأهرام وتظهر بوجه عام ـ متناسقة منتظمة الشكل ـ مقارنة بأهرام السكان غير الكويتيين التي يوضحها (شكل ١٧) ـ فهي تتدرج من قاعدة عريضة نسبياً الى قمة ضيقة يتقاسم ضفتي الهرم بنسب متعادلة تقريباً ذكور المجتمع وإناثه دون خلل واضح . يؤكد ذلك طبيعة المجتمع السكاني الكويتي واستقراره الديموغرافي .

ـ يكاد التغير ـ المحدود ـ الذي يمكن ملاحظته على مجموعة الأهرام المختارة لبعض مناطق الكويت ـ كما يوضحها الشكل ـ ينحصر في أمرين : أولهما العلاقة الواضحة بين معدلات المواليد السائدة في المناطق المختلفة وقاعدة أهرامها .

نجد أن المناطق الأعلى خصوبة تتسع قاعدة الهرم الخاص بها بينما تضيق القاعدة في المناطق الأقل خصوبة . يبدو ذلك واضحاً عند مقارنة هرمي ضاحية عبد

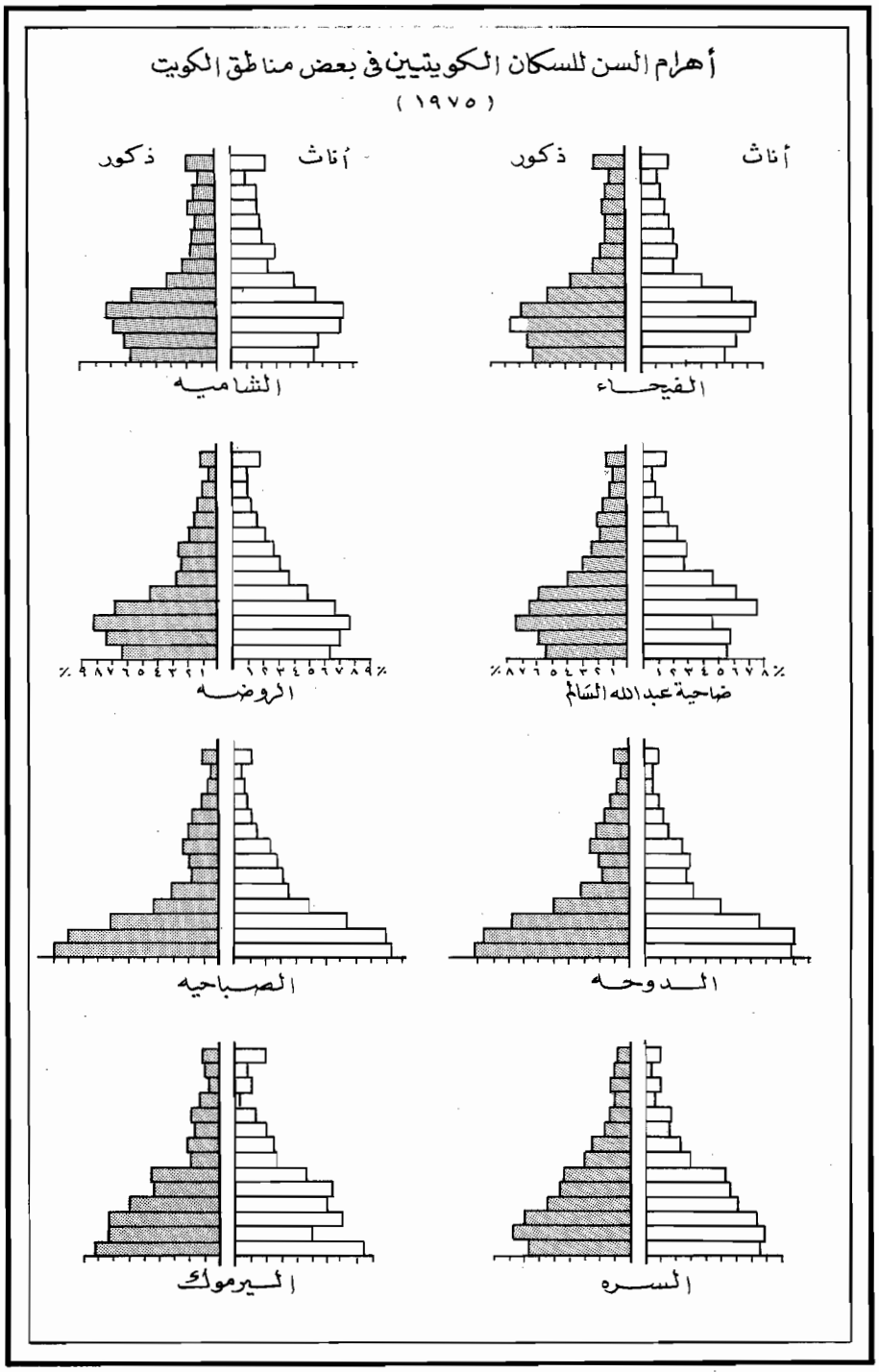
أهرام السن للسكان الكويتيين فى بعض مناطق الكويت
(١٩٧٥)
أناث
ذكور
الفيحاء
أناث
ذكور
الشاميه
ضاحية عبدالله السالم
الروضه
الدوحه
الصباحيه
السره
السرموك

(شكل ١٦)

الله السالم (٢٥ ٪) والشامية (٢٨,٨ ٪) مع هرمي الدوحة (٤٩ ٪) والصباحية (٤٥,٨ ٪) . أما الأمر الثاني فهو أن أهرام السن الخاصة بالمناطق حديثة العمران تبدو بشكل غير طبيعي نتيجة لعدم استقرار صورتها الديموغرافية . يلاحظ في أهرام هذه المناطق إرتفاع نسبة فئات السن الوسطى بشكل واضح عما يسود في الأهرام الأخرى . يرجع ذلك الى أن هذه المناطق الحديثة تتكون في معظم الأحيان من أسر حديثة التكوين وبالتالي يقل بها وجود المسنين بشكل واضح . يبدو ذلك واضحاً عند مقارنة هرمي السرة واليرموك مع هرمي الفيحاء والشامية حيث المجموعة الأولى لمناطق حديثة الإعمار بينما الأخرى قديمة السكنى . ومن ناحية أخرى ربما تكشف طبيعة التكوين العمري المعتل غير المكتمل لهذه المناطق الأرقام المطلقة أكثر مما تعكسه الأرقام النسبية التي اعتمدت عليها أهرام السكان بالشكل المذكور ، فقد بلغ عدد السكان الكويتيين في منطقة اليرموك ٨٤٦ نسمة في عام ١٩٨٠ بلغ عدد الذكور منهم في فئة السن (٥٠ سنة فأكثر) سبعة وثلاثين ذكراً فقط وذلك مقابل خمس وعشرين من الإناث في نفس الفئة العمرية ، بينما بلغ عدد الذكور من الشباب في فئة السن (١٥ ـ ٤٩ سنة) ٢١٤ ذكر مقابل ١٩٢ أنثى في نفس الفئة العمرية .

ـ أما أهرام السن للسكان غير الكويتيين والتي يوضحها (شكل ١٧) فإن هناك تبايناً واضحاً في توزيعها الإقليمي بين مناطق الدولة المختلفة تعكسه مجموعة المناطق المختارة في الشكل المذكور . ويمكن بوجه عام أن نتبين ثلاثة أنماط من هذه الأهرام لكل منها شكله وتركيبه الخاص به .

النمط الأول : وتمثله مجموعة أهرام السن الخاصة بمجموعة المناطق التي يتركز فيها سكنى غير الكويتيين في المناطق المخصصة لسكناهم وتمثلها مناطق حولي والسالمية والفروانية وأبرق خيطان . تعطي أهرام هذه المناطق صورة أكثر واقعية عن طبيعة التكوين العمري والنوعي للفئات المهاجرة الى الكويت في الفترة الأخيرة ، وبصفة خاصة المجموعات المستقرة منهم كما هو الحال في الأردنيين والفلسطينيين الذين يكونون أكثرية عددية في معظم هذه المناطق . يبدو ذلك واضحاً عند مقارنة هرمي منطقتي حولي والسالمية من ناحية ومجموعة الأهرام الأخرى مثل هرمي السكان الوافدين بضاحية عبد الله السالم والمرقاب من ناحية أخرى . تبدو أهرام السن في

---

(١) توضح مجموعة الأرقام الواردة بين أقواس في هذه الفقرة معدلات المواليد الخاصة بالمناطق الموضحة قرين كل منها وذلك في عام ١٩٨٠ .

أهرام السن للسكان غير الكويتيين فى بعض مناطق الكويت
(١٩٧٥)

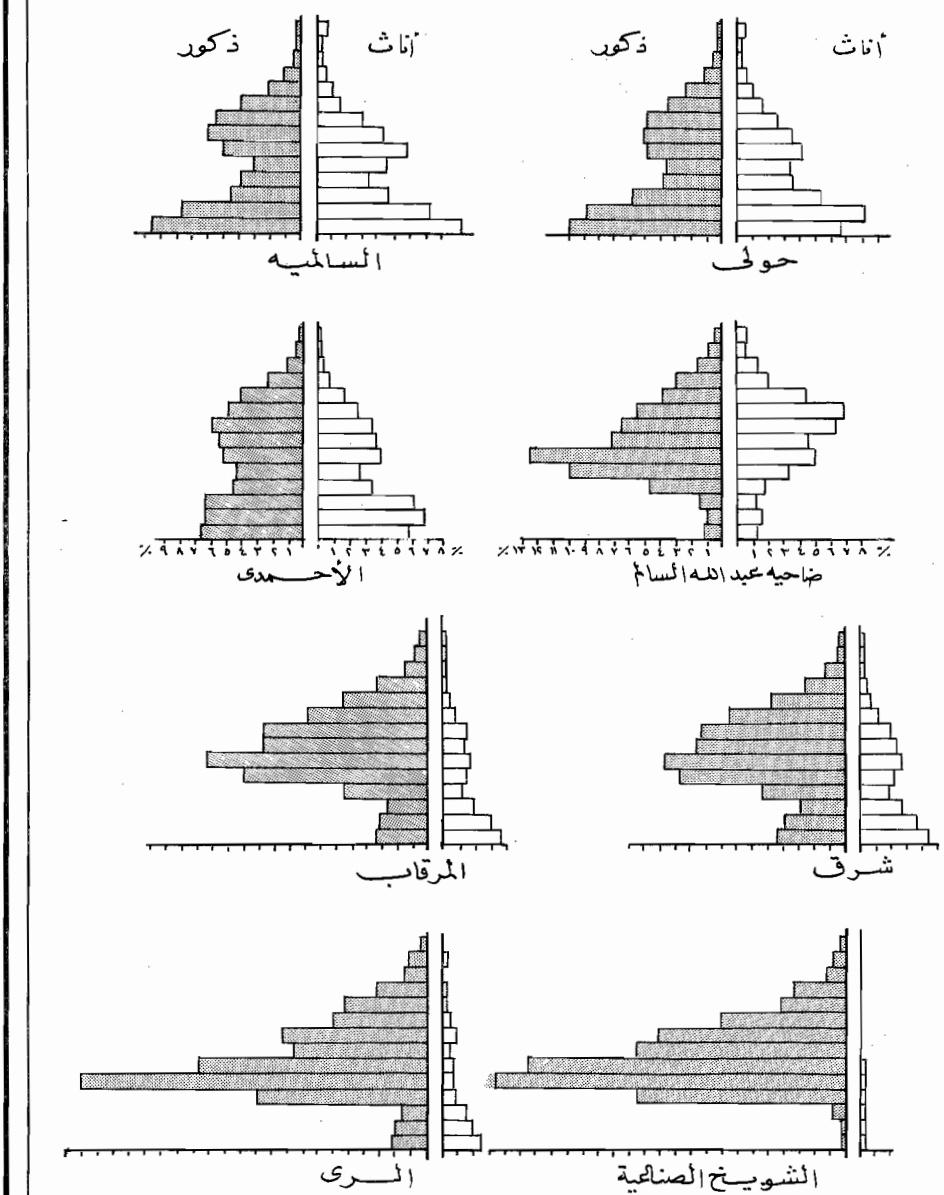

(شكل ١٧)

المنطقتين الأولى والثانية وقد اعتدل فيها شكل الهرم السكاني عما يسود بالأهرام الأخرى . بدأ يتكون للهرم قاعدة عريضة لتدل على استقرار الفئات الوافدة القاطنة في هذه المنطقة والتي تمثل النسبة الكبرى من السكان الوافدين الى الكويت . وربما يعكس ذلك أيضاً معدلات المواليد الخاصة والتي تبلغ في منطقة حولي مثلاً ٣٠,٧ لكل ألف من السكان عام ١٩٨٠ ، بينما بلغت في ضاحية عبد الله السالم ١١,٣ لنفس العام .

النمط الثاني : وتمثله مجموعة أهرام السن للسكان غير الكويتيين القاطنين في مناطق مخصصة لسكنى الكويتيين ، والذين يعملون لديهم في بعض أعمال الخدمات المنزلية في معظم الأحيان كما سبق الإشارة الى ذلك . ويمثل هرم السكان غير الكويتيين بمنطقة ضاحية عبد الله السالم والموضح في (شكل ١٧) نموذجاً لأهرام هذه المجموعة . هرم يكاد يكون مثالياً للتركيب العمري والنوعي للمجتمعات المهاجرة ، ذو قاعدة ضيقة ترتفع فيه بحدة نسبة السكان من الشاب ومن الذكور أكثر من الإناث ، ويقل به نسبة فئة كبار السن . ولعل ما تجدر ملاحظته عن هرم السكان الوافدين في هذه المنطقة ارتفاع نسبة الإناث عن النسب المعتادة في أهرام سكان المجتمعات المهاجرة ، ويرجع ذلك الى توفر فرص عمل بصورة أفضل للإناث أحياناً ـ أكثر من الذكور ، نتيجة لاعتماد الكثيرين من الكويتيين على نساء يعملن مربيات للأطفال أو في خدمات منزلية أخرى لا يستطيع الذكور منافستهن فيها .

النمط الثالث : وتمثله مجموعة أهرام السن للسكان غير الكويتيين في مناطق يعتل بصورة واضحة التركيب العمري والنوعي لأفرادها بحيث يبتعد الشكل البياني لهذا التركيب عن الصورة المعتادة لهرم السكان المتدرج الدرجات على كلا الجانبين ، كما هو الحال في مناطق الشويخ الصناعية والري والشرق والمرقاب ، أما المنطقتان الأولى والثانية ، فإن اعتلال وعدم تناسق شكل هرمي سكانهما يرجع الى كونهما مناطق صناعية غير سكنية الاستخدام يعيش بها الذكور دون الإناث تقريباً من عمالتهما القاطنين ـ أحياناً ـ في نفس أماكن عملهم في بعض الورش أو في محطات تشحيم وغسل السيارات مثلاً . أما منطقتا الشرق والمرقاب فإن تكوين سكانهما يغلب عليه الذكور أيضاً ويقل بهما سكنى الإناث ، ويرجع ذلك الى سكنى هؤلاء الذكور من العمال في بعض المناطق السكنية القديمة داخل هاتين المنطقتين وبكثافة عالية جداً ، وذلك لعملهم في حرف بسيطة لا تحقق لهم دخلاً مرتفعاً يمكنهم من

الحصول على سكن أفضل بإيجار أعلى ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن حياتهم بمفردهم دون أسرهم يجعل من الصعب عليهم أن يعثروا على سكن خاص بهم في المناطق السكنية المخصصة لغير الكويتيين مثل حولي نظراً لسيادة السكن الأسرى في هذه المناطق . ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن سكان المناطق غير سكنية الاستخدام مثل الشويخ الصناعية أعدادهم قليلة والرجوع الى الأرقام المطلقة ربما يلقى مزيداً من الضوء على طبيعة تكوين هذه المجتمعات وحجمها المحدود .

ثانياً : تركيب السكان حسب الحالة التعليمية

شهد المجتمع الكويتي تحسناً ملموساً في المستوى التعليمي لأفراده . كان ذلك نتيجة مباشرة للتزايد والتطور المطرد في الخدمات التعليمية التي تقدمها الدولة في شتى مراحل التعليم . وإذا كانت الدولة قد وجهت الكثير من الاهتمام بتطوير المستوى التعليمي والصحي ـ بصفة خاصة ـ لأفرادها لما لذلك من أثر في خلق المواطن الصالح ، فقد كان لهذه النهضة الكثير من الفضل في استيعاب سكان الكويت لتلك الطفرة الحضارية التي عاشتها الدولة عقب تدفق عائدات النفط بها .

لقد انعكس أثر هذا التطور والاهتمام في مستوى الخدمات التعليمية على الحالة العلمية لأفراد المجتمع ويوضح (شكل ١٨) مدى ما أصاب المجتمع بشقيه السكان الوطنيين والوافدين من تطور في الحالة التعليمية لكل منهما ، ومنه يتضح الآتي[1] :

ـ تتباين الحالة التعليمية لأفراد المجتمع خلال الخمسينات عما يسود الآن في الثمانينات بشكل واضح . كانت الأمية تسود لدى سكان المجتمع بقطاعيه في الفترة الأولى التي وصلت فيها نسبة الأميين وأنصاف الأميين ممن يعرفون القراءة والكتابة فقط ولا يحملون أية شهادة دراسية بين السكان الكويتيين حوالي ٨٠ ٪ من جملة أفراد

---

(١) الأرقام الواردة في التحليل التالي من حساب الباحث اعتماداً على البيانات الواردة في مجموعة التعدادات السكانية الكويتية من ١٩٥٧ الى ١٩٨٠ .

مجتمعهم . تغيرت الحالة التعليمية كثيراً خلال الثمانينات إذ وصلت نسبة هؤلاء الى حوالي ٥٠ ٪ من جملة سكان المجتمع وهو تحسن ملحوظ الى حد كبير ، وإن كان مرتفعاً حتى الآن . ولعل صورة هذا التحسن في المستوى التعليمي لدى أفراد المجتمع تصبح أكثر وضوحاً في نسبة الأمية التي انخفضت لديهم من ٦٢ ٪ عام ١٩٥٧ الى ٣٦ ٪ عام ١٩٨٠ . أما السكان الوافدون فقد شاركوا المجتمع المحلي ، إذ انخفضت نسبة من هم بدون مؤهل بينهم من ٤٩ ٪ الى ٢٤ ٪ لنفس الفترة . يعكس ذلك مدى التطور الاجتماعي والحضاري الذي شهده المجتمع عقب اكتشاف النفط وتدفق عائداته التي شملت آثارها كافة مرافق الحياة بالكويت .

ـ يلاحظ ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث أكثر منها لدى الذكور من السكان الكويتيين ، إذ بلغت نسبة الأمية بينهن في عام ١٩٥٧ حوالي ٧٥ ٪ من جملة الإناث الكويتيات ، بينما كانت لدى الذكور حوالي ٤٦ ٪ . واصلت النسبة انخفاضها لدى النوعين ولكنها ظلت على حالها ، إذ وصلت النسبة بين الإناث حوالي ٥٠ ٪ ولدى الذكور حوالي ٢٣ ٪ وذلك عام ١٩٨٠ . وربما يرجع ذلك الى طبيعة التقاليد الإجتماعية التي كانت سائدة في المجتمع والتي لم تكن توفر للمرأة قدراً كبيراً من الحقوق التي نالتها الآن سواء في مجال التعليم أو العمل . يختلف الوضع بين السكان غير الكويتيين الذين تكاد تتساوى نسبة الأمية بين النوعين لديهم ، فقد بلغت بين الإناث حوالي ٤٩ ٪ ، ولدى الذكور حوالي ٥١ ٪ وذلك في عام ١٩٥٧ ، بينما وصلت نسبة الأمية بين الإناث ٢٥ ٪ والذكور ٢٣ ٪ عام ١٩٨٠ . وهو تغير واضح وملموس في الحالة التعليمية لأفراد هذا المجتمع دون فارق بين النوعين .

ـ توضح الأرقام السابقة وما يوضحه (شكل ١٨) أن الأمية ـ رغم جهود الدولة ـ لا زالت مرتفعة خاصة لدى السكان الكويتيين الذين تكون الأمية نصف مجتمعهم . يرجع ذلك الى أمرين ، أولهما طبيعة التركيب العمري والنوعي للمجتمع الذي لم يلحق جزء كبير من أفراده بتلك النهضة التعليمية التي شهدتها الكويت ولحقها أبناؤهم وأحفادهم . ولعل ذلك يبدو ـ بصورة أكثر وضوحاً ـ في اختلاف الحالة التعليمية للسكان حسب فئات أعمارهم كما سيتضح فيما بعد . والأمر الثاني هو عملية التجنيس التي تضيف للمجتمع الكويتي أعداداً من الأميين عاماً بعد عام وإن كانت هذه الإضافة قد تضاءلت كثيراً في السنوات الأخيرة .

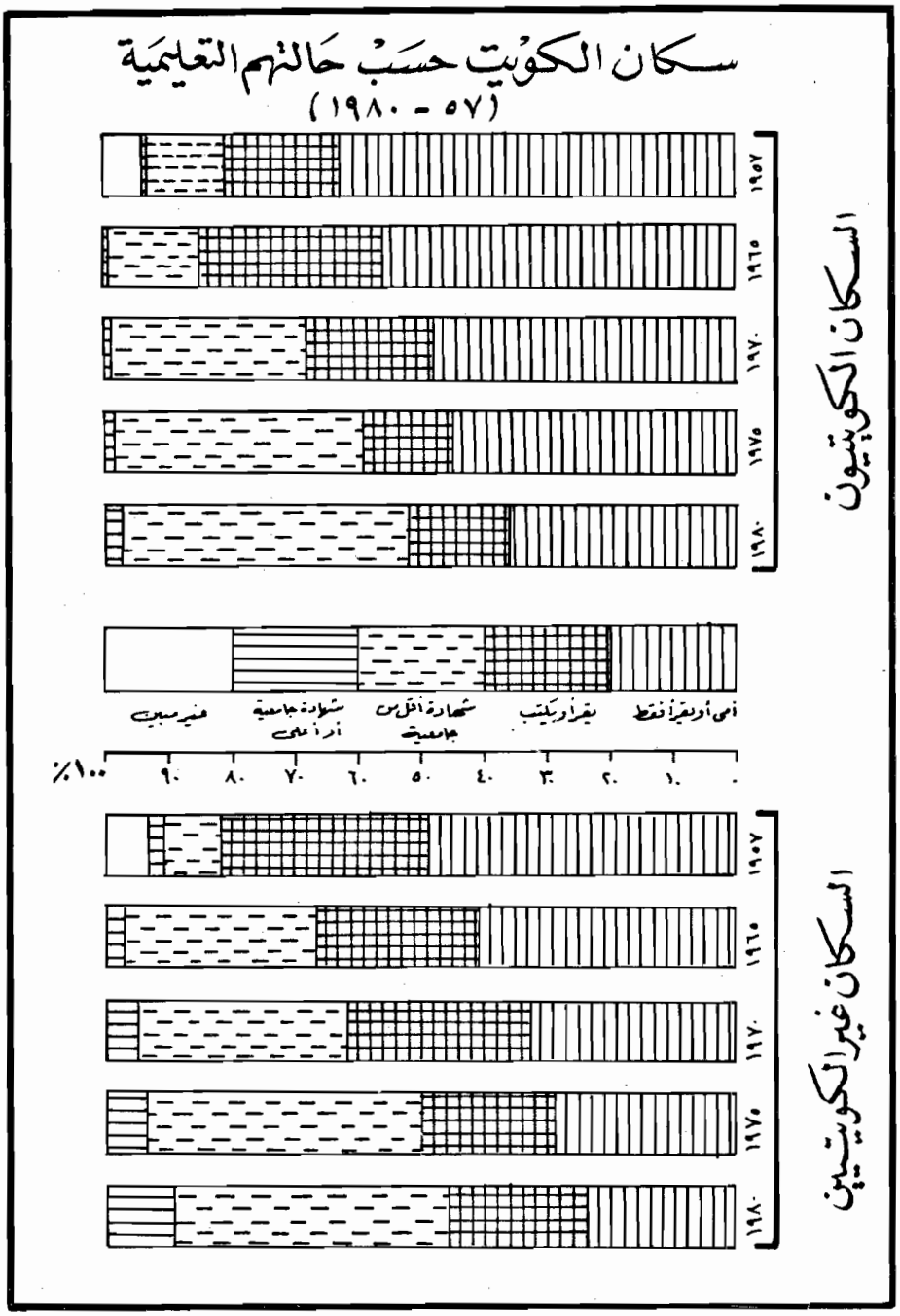
سكان الكويت حسب حالتهم التعليمية
(٥٧ - ١٩٨٠)
السكان الكويتيون
١٩٥٧
١٩٦٥
١٩٧٠
١٩٧٥
١٩٨٠
أمي أو يقرأ فقط
يقرأ ويكتب
شهادة أقل من جامعية
شهادة جامعية أو أعلى
غير مبين
٪١٠٠
٩٠
٨٠
٧٠
٦٠
٥٠
٤٠
٣٠
٢٠
١٠
.
السكان غير الكويتيين
١٩٥٧
١٩٦٥
١٩٧٠
١٩٧٥
١٩٨٠

(شكل ١٨)

أما مجتمع غير الكويتيين فإن الوضع لديهم لا يختلف كثيراً عما يسود بين السكان الكويتيين فإن حوالي ٥٠ ٪ منهم في عداد الأميين أو أنصاف الأميين . ولعل ذلك يوضح أن كثيراً من فرص العمل المتاحة لهم لا تتطلب عمالة مثقفة أو متعلمة كما هو الحال في عمالة البناء والتشييد أو النقل والمواصلات .

ـ إذا كانت نسبة المتعلمين قد شهدت ـ في المقابل ـ ارتفاعاً ملحوظاً لدى السكان الكويتيين والوافدين على حد سواء ، فقد بلغت نسبتهم ٤٩ ٪ ، ٥٤ ٪ لكل منهما على التوالي وذلك عام ١٩٨٠ ، إلا أن نسبة الحاصلين منهم على مؤهل جامعي أو أعلى لم تزد عن ٢,٥ ٪ من جملة السكان الكويتيين مقابل ١٠,٦ ٪ للسكان غير الكويتيين . ويعد ذلك أمراً مثيراً للانتباه أيضاً ويدعو الى مزيد من الدراسة عن أسباب عزوف الشباب عن إكمال تعليمهم الجامعي في مجتمع يحرص على أن يوفر لأبنائه هذا النوع من التعليم العالي . وربما كان نظام الإجازات الدراسية المتبع حالياً يمثل أحد الأسباب وراء ذلك ، حيث يحرص الكثير من الشباب على الالتحاق بالعمل بعد اتمام الدراسة بالمرحلة الثانوية وربما الزواج وتكوين أسرة مع تحقيقه لدخل من عمله هذا ، وفي نفس الوقت يضمن الحصول على إجازة دراسية يكمل بها تعليمه الجامعي . وهي فرصة يحصل عليها البعض بينما يعزف البعض الآخر عن الاستفادة منها مع زيادة أعبائه الاجتماعية وعدم إحساسه بمدى أهمية التعليم الجامعي له في حياته العملية . لكن من ناحية أخرى يلاحظ أن نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي أو أعلى في تزايد مستمر ، وبمعدل نمو يكاد يفوق أيا من المستويات التعليمية الأخرى ، فقد قفزت نسبتهم من ٠,٠٦ ٪ عام ١٩٥٧ الى ٠,٦ ٪ عام ١٩٧٠ ووصلت الى ٢,٥ ٪ عام ١٩٨٠ مما يعني إقبالاً متزايداً على التعليم العالي بالكويت رغم انخفاض نسبتهم .

أما السكان الوافدون فإن ارتباط حالتهم التعليمية بفرص العمل المتاحة ومدى التغير الذي أصاب هذه الفرص يعد مسئولاً عن ارتفاع نسبة المتعلمين منهم بوجه عام ، والحاصلين منهم على مؤهل جامعي أو أعلى بوجه خاص ، والذين بلغت نسبتهم عام ١٩٨٠ حوالي ١٠ ٪ بعد أن كانت لا تزيد عن ٢ ٪ عام ١٩٥٧ .

١ ـ الحالة التعليمية للسكان حسب فئات أعمارهم :

تتباين الحالة التعليمية لأفراد المجتمع على مدار فئات العمر المختلفة . ومن خلال (شكل ١٩) الذي يوضح الحالة التعليمية لسكان الكويت بقطاعيهم الكويتيين والوافدين حسب فئات أعمارهم يمكن أن يتضح الآتي :

ـ يلاحظ بوضوح أنه كلما تقدم العمر بأفراد المجتمع كلما ارتفعت نسبة الأمية بين أفراده وبخاصة السكان الكويتيون الذين لا تقل نسبة الأمية بين السكان من ذوي العمر أربعين عاماً فأكثر عن نصف عدد سكان أية فئة عمرية داخل هذا النطاق العمري ، بل إنها تصل الى حوالي ٩٠ ٪ بين كبار السن من ذوي العمر سبعين عاماً فأكثر . ويتشابه السكان الوافدون في ذلك ولكن بصورة أقل حدة إذ تتراوح نسبة الأمية لنفس فئات العمر السابقة بين حوالي ٣٥ ٪ لذوي السن (٤٠ عاماً فأكثر) وحوالي ٧٥ ٪ لكبار السن (٧٠ عاماً فأكثر) . في مقابل ذلك ترتفع نسبة الحاصلين على مؤهل دون الجامعي في فئات السن المبكرة بشكل واضح في فئات السن المتأخرة وتكاد تتركز النسب المرتفعة لهؤلاء في فئات السن الشابة التي يتراوح عمر أفرادها بين (١٠ ـ ٣٩ عاماً) ، إذ تتراوح نسبتهم بين السكان الكويتيين داخل نطاق هذا العمر بين حوالي ١٧ ـ ٦٨ ٪ من جملة سكان كل فئة عمر . أما السكان غير الكويتيين فإن نسبة هؤلاء بينهم تتراوح بين ٣٨ ـ ٧٤ ٪ من جملة سكان كل فئة عمر ، وهي بذلك أعلى من مثيلتها لدى السكان الكويتيين يلاحظ أنها ترتفع بوضوح أكثر لدى كبار السن (٤٠ ـ ٦٩ عاماً) عما يسود بين السكان الوطنيين ، إذ تتراوح نسبة من يحصل منهم على مؤهل دون الجامعي بين حوالي ١٥ ـ ٣٠ ٪ من جملة سكان كل فئة عمرية ، بينما هي تتراوح لدى السكان الكويتيين بين حوالي ٢ ـ ٦ ٪ فقط . ومن المنتظر على ضوء ارتفاع نسبة الحاصلين على مؤهل متوسط خاصة بين الشباب في فئات السن الأولى التي يتراوح عمر أفرادها بين (١٠ ـ ٢٩ عاماً) أن يحدث تغير كبير في المستوى التعليمي لأفراد المجتمع وأن يشاهد ـ في المستقبل القريب ـ نسبة الحاصلين منهم على مؤهل جامعي ارتفاعاً واضحاً عما هو عليه الآن .

ـ تقل بشكل واضح نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي أو أعلى منه بين السكان الكويتيين خاصة في فئات العمر المتأخرة ، إذ لا تزيد نسبة الحاصلين على هذا المؤهل بين شباب هذا المجتمع (٢٠ ـ ٤٩ عاماً) عن حوالي ٦ ٪ من جملة

سكان كل فئة عمرية بينهم ، بينما تقل عن ذلك كثيراً لدى كبار السن بحيث لا تزيد نسبتهم في فئات السن المتأخر (٥٠ عاماً فأكثر) عن ٦ , ٪ من جملة كل فئة عمرية . ولعل ذلك يعكس أن اهتمام الأفراد بنيل حقهم في التعليم الجامعي ظاهرة حديثة بينهم ، هذا على الرغم من افتتاح جامعة الكويت منذ حوالي ستة عشر عاماً .

أما السكان غير الكويتيين فيلاحظ رغم انخفاض نسبة الحاصلين منهم على مؤهل جامعي أو أعلى بوجه عام ، إلا أن نسبتهم في فئات السن المختلفة أعلى مما تسجله نفس فئات السن لدى السكان الكويتيين خاصة في فئات سن الشباب (٢٠ ـ ٤٩ عاماً) التي تتراوح نسبة الحاصلين منهم على مؤهل جامعي بين حوالي ٥ الى ١٣ ٪ من سكان كل فئة عمرية ، وتسجل الفئة العمرية (٣٠ ـ ٣٩ عاماً) أعلى هذه النسب بين السكان الوافدين .

ـ كان لمشروع محو أمية كبار السن من أفراد المجتمع الذين لم يلحقوا بركب التعليم الذي واكب نهضة الكويت عقب اكتشاف النفط أثره الواضح في ارتفاع نسبة من يقرأ ويكتب من السكان الكويتيين خاصة في فئات السن المتأخرة بشكل واضح إذ تتراوح نسبتهم بين ١٥ ـ ٢٠ ٪ من جملة كل فئة عمرية داخل نطاق العمر (٣٠ ـ ٦٩ عاماً) .

أما العمالة الوافدة فيلاحظ أن نسبة من يقرأ ويكتب منهم تتراوح بين حوالي ١١ ـ ٢٢ ٪ داخل فئات العمر المختلفة ، بين الشباب وكبار السن على السواء ، مما يعني أن جزءاً كبيراً من هذه العمالة الوافدة لا يحمل أفرادها أية مؤهلات علمية مما يدمغها بالأمية خاصة مع الانخفاض الواضح لنسبة الجامعيين بينهم كما اتضح سابقاً . ولعل ذلك يدعو الى ضرورة إعادة النظر في السياسة السكانية الخاصة بوفود غير الكويتيين المهاجرين الى الكويت نظراً لما للهجرة من آثارها الاجتماعية والاقتصادية وغيرها[1] .

ـ رغم ارتفاع نسبة الأمية وأنصاف الأميين خاصة بين السكان الكويتيين في فئات العمر المتأخر ، فإن نسبة الحاصلين منهم على مؤهل ـ خاصة بين فئات السن

---

(١) مكي محمد عزيز ، عبد الرسول علي الموسى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٢ .

الحالة التعليمية للسكان (١٠ سنوات فأكثر) حسب فئات السن

(١٩٨٠)

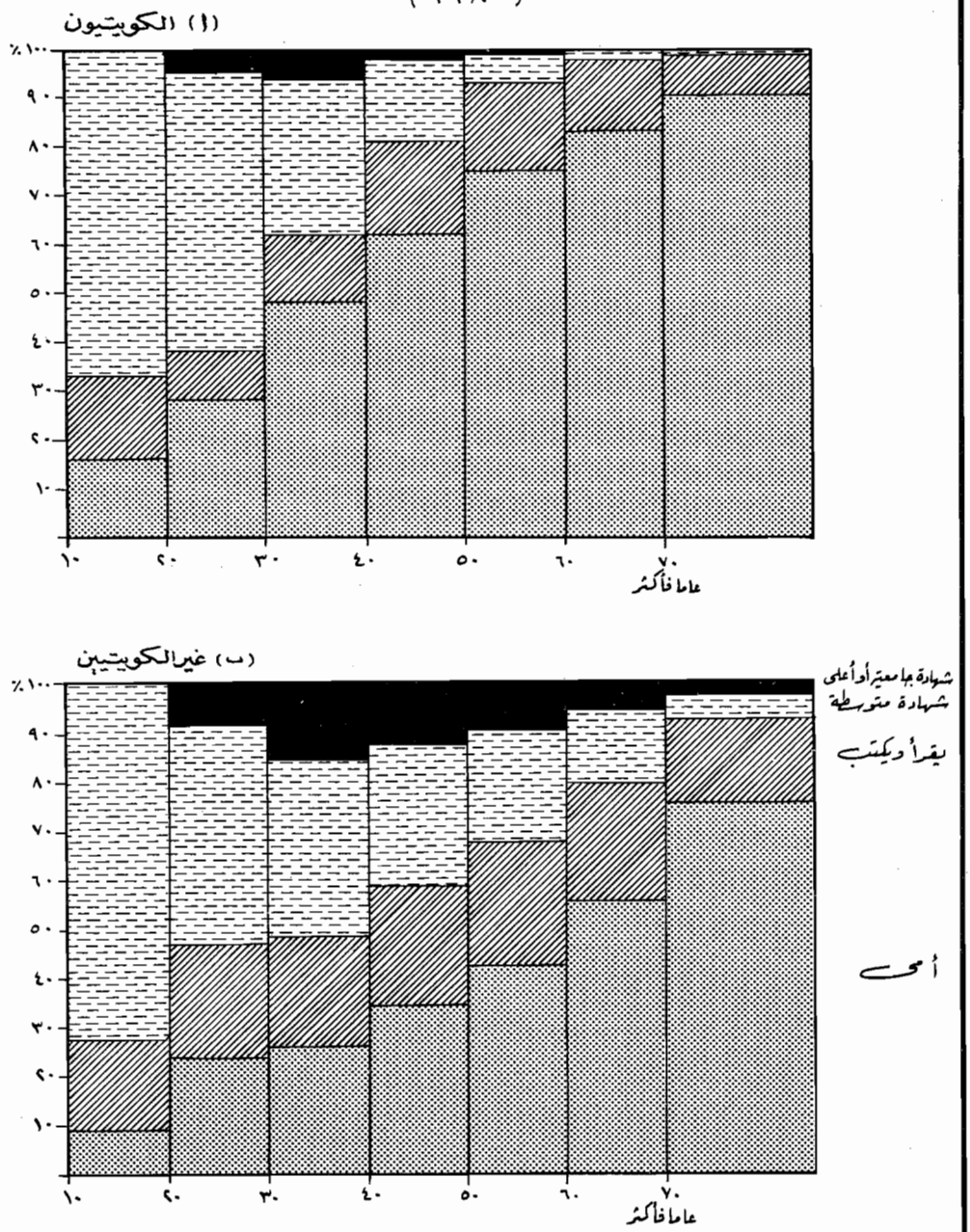

(شكل ١٩)

الشابة ـ من ناحية ، واتجاه هذه النسبة للارتفاع المتوالي عاماً بعد عام ـ كما اتضح سابقاً ـ يمثل مردوداً جيداً لجهود الدولة في مجال توفير فرص التعليم في المراحل المختلفة لأفراد المجتمع ، ومحاولة خلق كوادر كويتية تلبي جزءاً من احتياجات سوق العمل بدأت تتضح لدى فئات السن الوسطى (٢٠ ـ ٤٩ عاماً) . ويؤمل مع ذلك أن تتجه نسبة الأميين الى الانخفاض التدريجي في السنوات القادمة مقابل ارتفاع نسبة الحاصلين على مؤهلات متوسطة أو جامعية .

٢ ـ التوزيع الجغرافي للسكان الأميين :

إذا كان العرض السابق قد أوضح تبايناً في الحالة التعليمية لكل من السكان الكويتيين والسكان الوافدين ، ثم تبايناً بين هاتين المجموعتين على مدار فئات السن المختلفة وعلى مدار السنوات التي أعقبت ظهور النفط ، فإن هذا التباين يستمر وجوده أيضاً عبر البعد الإقليمي . تتباين الحالة التعليمية لأفراد المجتمع الوطنيين والوافدين منهم على حد سواء في مناطق الدولة المختلفة مما يكمل صورة الحالة التعليمية لسكان الكويت ويلقى مزيداً من الضوء على بعض خصائصها .

ـ أما عن السكان الكويتيين ، فكما يتضح من خريطة توزيع نسبة الأمية بينهم عام ١٩٧٥ (شكل ٢٠) ، يسود في مناطق سكنى الكويتيين التي تسمى أحياناً بالضواحي النموذجية ، حيث نمط السكن السائد هنا هو « الفيلا » ، أقل نسب الأمية على خريطة الدولة إذ تغطي هذه المناطق بوجه عام التظليلين الأول والثاني بالخريطة ، أي تقل بها نسبة الأمية عن ٤٥ ٪ من جملة سكان كل منطقة منها[1] يلاحظ أن المناطق الأقدم عمراناً منها ـ والتي وزعت أراضيها ومساكنها خلال الخمسينات ـ تسجل نسبة أمية بين سكانها أعلى من المناطق الأخرى الأحدث عمراناً ، كما هو الحال في الفيحاء (٣٥ ٪) والقادسية (٣٩ ٪) ، الدسمة (٣٩) ، كيفان (٣٩ ٪) ، الشامية (٣٦ ٪) . أما المناطق الأحدث عمراناً فهي تسجل نسباً أقل مثل المنصورية (٢٨ ٪) . وضاحية عبد الله السالم (٢٤ ٪)

(١) نسبة الأمية هنا تشمل الأميين ومن يقرأ فقط . وقد اعتمد على بيانات تعداد عام ١٩٧٥ نظراً لعدم نشر بيانات تعداد ١٩٨٠ على مستوى المناطق حتى وقت إعداد هذا البحث .

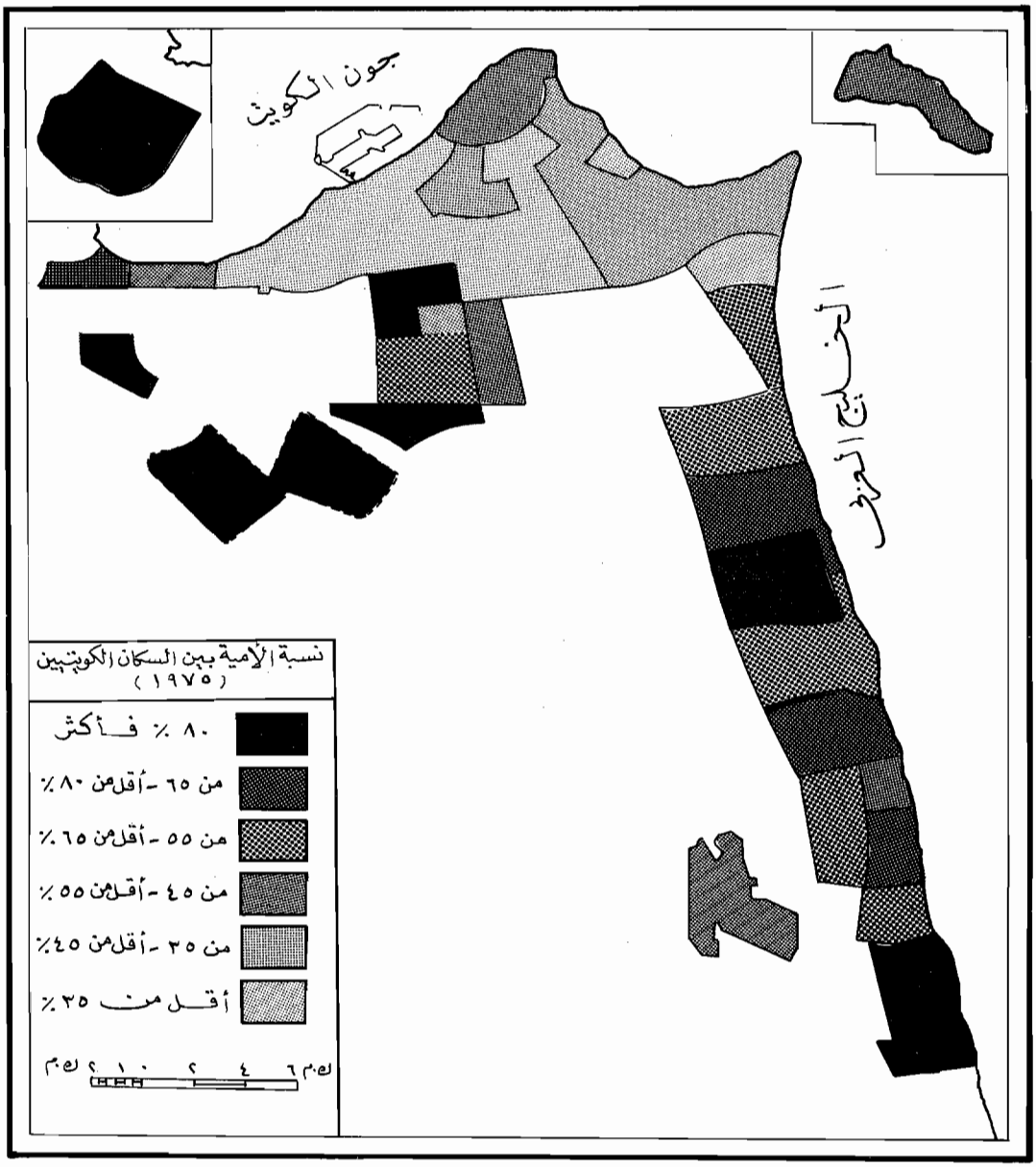
جون الكويت
الخليج العربي
نسبة الأمية بين السكان الكويتيين
(١٩٧٥)
٨٠ ٪ فأكثر
من ٦٥ - أقل من ٨٠ ٪
من ٥٥ - أقل من ٦٥ ٪
من ٤٥ - أقل من ٥٥ ٪
من ٣٥ - أقل من ٤٥ ٪
أقل من ٣٥ ٪
كم٠ ٢ ٤ ٦ كم

(شكل ٢٠)

والنزهة (٢٧ ٪) . يعكس ذلك تبايناً واضحاً في الكثير من الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لكل من النمطين ، القديم والحديث ، يختلف في كل منهما التركيب العمري والنوعي للسكان ومستوى دخل الفرد . فقد نشأت هذه المناطق الحديثة في ظل طفرة اقتصادية كبيرة عاشتها الكويت خلال السبعينات من هذا القرن . وربما يعكس الفارق الحضاري والاقتصادي بين هذين النمطين مقارنة بين الطرز المعمارية للسكن السائدة في ضاحية قديمة مثل كيفان أو الفيحاء وأخرى حديثة مثل ضاحية عبد الله السالم أو النزهة مثلاً .

ـ إذا كانت مدينة الكويت اليوم التي تمتد من الساحل شمالاً وحتى الطريق الدائري السادس جنوباً ومن السالمية والرميثية شرقاً وحتى الصليبخات غرباً ، يسود مناطقها بوجه عام معدلات منخفضة للأمية بين أفرادها كما يتضح من الخريطة (شكل ٢٠) فإن العمران المتواجد على أطراف هذه المدينة في محافظتي الجهراء غرباً والأحمدي جنوباً يكاد يسود بهما أعلى نسب للأمية بالمجتمع كما هو الحال في مناطق الصليبخات والدوحة والجهراء غرباً والرقة والمنجف والوفرة والعقيلة جنوباً . يلاحظ أن معظمها مناطق ذات بنية سكانية واقتصادية تختلف عن المناطق النموذجية المسجلة لأقل نسب الأمية في المجتمع ، هنا يسود المسكن من نمط ذوي الدخل المحدود أو المتوسط ، ولعل ذلك يعكس مستوى معيشياً أقل مما يسود في المناطق النموذجية يسكن معظم هذه المناطق جماعات البدو التي جرى توطينها في هذه المناطق ضمن سياسة الدولة الإسكانية التي تقوم على أساس توفير المسكن المناسب لكل أفراد المجتمع على اختلاف طبقاتهم وقدراتهم الاقتصادية ، وربما يفسر ذلك السبب في ارتفاع نسبة الأمية بينهم نظراً لكونهم مجتمعاً يشاهد تغيراً اجتماعياً في نمط حياتهم .

ـ تسجل بعض المناطق في محافظة الأحمدي نسبة أمية معتدلة بين سكانها كما هو الحال في مناطق الأحمدي والفحيحيل وأبو حليفة والفنطاس . ولعل السبب في ذلك يرجع الى أن معظم سكان هذه المناطق هم من العاملين في منطقتي عمل ، الأحمدي مقر شركة النفط ومنطقة الشعيبة الصناعية الذين يفضلون السكن بالقرب من منطقة عملهم نظراً لبعد هاتين المنطقتين عن المناطق السكنية في مدينة الكويت[1] .

(١) يتفق ذلك كثيراً مع ما جاء عند عرض الأنشطة الاقتصادية لسكان بعض مناطق الدولة كما وردت في (شكل ٢٥) والتي يتضح منها ارتفاع العمالة في قطاعي المناجم والمحاجر والصناعات التحويلية في منطقتي الفحاحيل والأحمدي مثلاً .

وتتطلب معظم فرص العمل المتاحة في هاتين المنطقتين مستوى معينا لافرادها مما يرفع من نسبة المتعلمين بين السكان في هذا القطاع النامي والذي يمثل جناحا عمرانيا حديثا لمدينة الكويت في اتجاه الجنوب .

أما السكان غير الكويتيين فكما يتضح من خريطة التوزيع النسبي للأمية بينهم (شكل ٢١) ، فإن أهم ما يمكن استخلاصه من حقائق عن هذا التوزيع ما يلي:

* تسود في المناطق المخصصة لسكنى الوافدين من السكان التي لا تقل نسبة تواجدهم بها عن ٦٥٪ من جملة سكان المنطقة ، وتشمل مناطق حولي وميدان حولي والسالمية وبنيد القار والفروانية وابرق خيطان والفحيحيل والمهبولة ، تسود هذه المناطق نسبة أمية منخفضة ، فهي تقل عن ٤٥٪ في أي منها ، بل انها تنخفض عن ذلك كثيرا في بعض المناطق كما هو الحال في السالمية (٣١٪) وميدان حولي (٢٩٪) . يعكس ذلك صورة حقيقية عن الحالة التعليمية للسكان الوافدين بالكويت والذين يمثلون غالبية السكان في هذه المناطق ، كما يتضح أيضا أثر استقرار نسبة كبيرة منهم في خفض نسبة الأمية بينهم وتمتع الكثيرين من أسرهم بالخدمات التعليمية التي توفرها لهم الدولة .

أما الوافدون القاطنون في مناطق سكنى الكويتيين خاصة مناطق الضواحي النموذجية ، والتي تقل نسبة تواجدهم في معظمها عن ٢٥٪ من جملة سكان كل منطقة ، فان نسبة الأمية ترتفع بينهم بشكل واضح ، فهي لا تقل في معظم هذه المناطق عن ٧٥٪ من جملة السكان الوافدين بكل منطقة كما هو الحال في الشامية وكيفان وضاحية عبدالله السالم . ويعكس ذلك طبيعة العمالة الوافدة المقيمة في هذه المناطق والأعمال التي تقوم بها والتي لا تتطلب مستوى معينا من التعليم كما سيتضح فيما بعد .

يشارك السكان الوافدون القاطنين في المناطق المتطرفة من عمران مدينة الكويت تسجيلهم لنسب أمية مرتفعة لا تقل عن ٦٥ ٪ من جملة سكان كل منطقة من السكان غير الكويتيين بها كما هو الحال في العضيلية والشدادية ، أو في مناطق محافظة الجهراء مثل الدوحة وعشيرج والجهراء ، وكذلك في بعض مناطق محافظة الأحمدي مثل الفنيطيس والعقيلة والرقة والمنجف . وهي مناطق يسكنها في معظم الاحوال الوافدون الذين يقيمون في حجرات ملحقة بالمساكن منخفضة الايجار

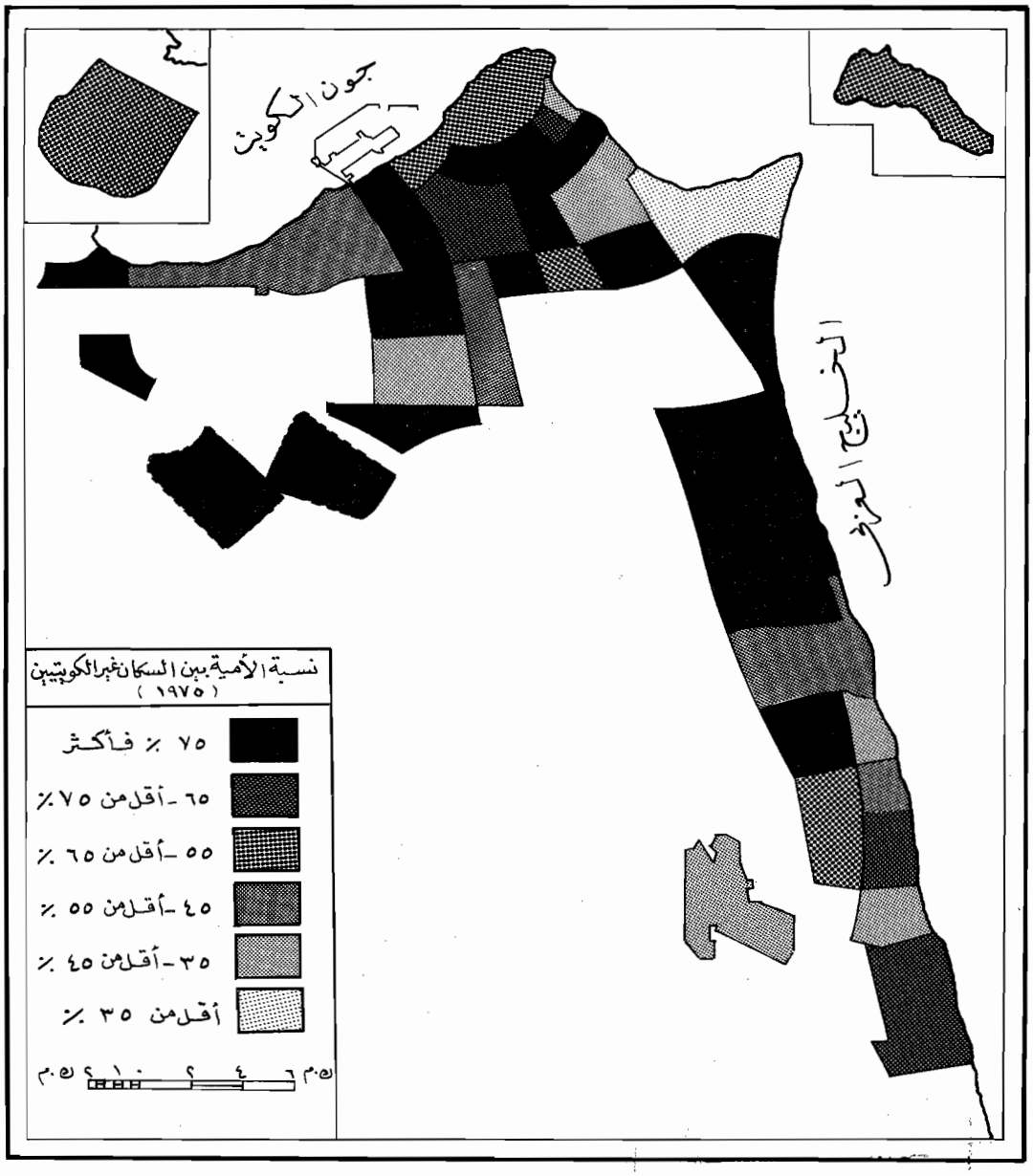
جون الكويت
الخليج العربي
نسبة الأمية بين السكان غير الكويتيين
(١٩٧٥)
٧٥ ٪ فأكثر
٦٥ - أقل من ٧٥ ٪
٥٥ - أقل من ٦٥ ٪
٤٥ - أقل من ٥٥ ٪
٣٥ - أقل من ٤٥ ٪
أقل من ٣٥ ٪
كم

(شكل ٢١)

تناسب دخولهم المحدودة ، ومعظمها عمالة لا تتطلب حرفها تعليما عاليا كما هو الحال في عمال النظافة العاملين بالبلدية أو عمال البناء والتشييد والنقل والمواصلات . ولعل من أسباب ارتفاع نسبة الأمية في بعض المناطق المتطرفة السابقة أيضا ان الكثير من سكانها هم من فئة بدون جنسية وبالتالي لا يتمتعون بالكثير من المميزات التي تتوافر لمن حصل منهم على الجنسية الكويتية في وقت سابق ، كما أن الكثيرين منهم يقيمون لدى أقاربهم من الكويتيين القاطنين في هذه المناطق . وترتفع نسبة الأمية أيضا في بعض المناطق غير السكنية الاستخدام مثل مناطق الري والشعيبة والشويخ الصناعية والوفرة حيث تسكن في هذه المناطق أعداد من عمالتها القادمين بمفردهم دون أسرهم .

ثالثا ؛ تركيب السكان حسب حالتهم الزواجية

إن إبراز الجوانب الاجتماعية للهجرة في مجتمع مثل الكويت اكثر من نصف عدد سكانه من الوافدين اليها ، يعد أمرا في غاية الأهمية . إن بعض هذه الجوانب مثل الزواج والطلاق والعزوبة بين هؤلاء الوافدين لها الكثير من النتائج التي لا يقتصر مردودها على مجتمع الوافدين فقط بل يتعداها الى كل فئات المجتمع وقطاعاته .

وإذا كانت الحالة الزواجية لافراد المجتمع تعد من الخصائص الديموغرافية ذات البعد الاجتماعي ، ويهتم بابراز تفاصيلها كثيرا علماء الاجتماع المهتمون بدارسة السكان ، فانها أيضا تعد من المؤشرات الديموغرافية ذات التأثير في كثير من جوانب حياة المجتمع ، ديموغرافياً واجتماعيا واقتصاديا وعمرانيا . لذلك سوف نعرض للحالة الزواجية للسكان في إيجاز من أجل استكمال الصورة العامة للخصائص الديموغرافية للمجتمع السكاني بالكويت .

جدول (١٢) السكان (٢٥ سنة فاكثر) حسب حالتهم الزواجية عام ١٩٨٠

الحالة الزواجية	السكان الكويتيين				السكان غير الكويتين			
	ذكور	٪	اناث	٪	ذكور	٪	اناث	٪
لم يتزوج	٥٥١٦٧	٣٩ر٤	٤٠٦٩٨	٢٧ر٦	١٢٢٤٩٢	٣٤ر٢	٣٨٩٨٣	٢٣ر٥
متزوج	٨٢٦٦٢	٥٩ر١	٨٩٠٠٧	٦٠ر٥	٢٣٥٤٤٥	٦٥ر٥	١١٨٠٢٥	٧١ر٣
مطلق	٨٩٢	٦ر	٣٨٧٥	٢ر٦	٥٢٠	١ر	١٥٣٣	٩ر
أرمل	١٢٩٣	٩ر	١٣٧٣١	٩ر٣	٧٩٥	٢ر	٧١١١	٤ر٣
الجملة	١٤٠٠١٤	١٠٠	١٤٧٣١١	١٠٠	٣٥٩٢٥٢	١٠٠	١٦٥٦٥٢	١٠٠

المصدر: الادارة المركزية للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٣ ، ص ٥٤ ، ٥٥

من الجدول السابق يتضح أنه بينما تتقارب نسبة المتزوجين لدي ذكور المجتمع الكويتيين واناثه ، فان نسبة من لم يتزوج من أفراده أعلى بين الذكور (٤ر٣٩٪) عن الاناث (٦ر٢٧٪) . ترتفع أيضا نسبة المطلقات الكويتيات إذ تصل الى ٣٪ بينما لا تتعدى ٦ر٪ لدي الذكور ، كما ترتفع نسبة الارامل من الاناث ، إذ تبلغ نسبتهن ٣ر٩٪ مقابل ٩ر٠٪ للذكور . يعني ذلك أنه بينما يكاد ينقسم مجتمع الذكور الى افراد متزوجين وآخرين غير متزوجين ، نجد مجتمع الاناث تتمثل به الحالة الزواجية بأنماطها الاربعة .

رغم ظروف مجتمع غير الكويتيين كمهاجرين الى الكويت فان تركيبهم حسب الحالة الزواجية لا يختلف كثيرا عن نظيره في المجتمع الكويتي ، اذ ترتفع نسبة المتزوجين بوجه عام وتتقارب النسبة بين الجنسين دون تباين واضح ، بينما ترتفع نسبة من لم يتزوج من الذكور عن الاناث ، كما ترتفع نسبة الأرامل من النساء بشكل واضح أيضا . ولعل هذا التشابه مع المجتمع الكويتي المستقر يعكس تغيرا في طبيعة مجتمع الوافدين بالكويت مع اتجاه جزء كبير من أفراده الى الاستقرار مبتعدين بذلك عن الخصائص المميزة للمجتمع في كثير من المظاهر الديموغرافية كما اتضح سابقا عند الحديث عن الهجرة وفي مواضع أخرى .

أما عن مدى استقرار أو تباين الحالة الزواجية لأفراد المجتمع طوال الفترة السابقة ، فانه من خلال (شكل ٢٢) الذي يوضح تطور هذه الحالة لدى السكان الكويتيين وغير الكويتيين يمكن أن يتضح الآتي :

* بينما تتجه نسبة الذكور الكويتيين الذي لم يسبق لهم الزواج الى الارتفاع التدريجي خلال الفترة من (٦٥-١٩٨٠) فإن هذه النسبة تتجه الى الارتفاع ايضا ولكن بشكل أكثر وضوحا بين الاناث التي ارتفعت نسبتهن من حوالي ١٦٪ من جملة السكان (١٥ سنة فأكثر) الى حوالي ٢٨٪ عام ١٩٨٠ . وذلك مقابل انخفاض نسبة المتزوجين من حوالي ٦٢٪ الى ٥٩٪ ، بينما انخفضت لدى المتزوجات من حوالي ٦٨٪ الى ٦٠٪ في نفس الفترة .

* تحقق نسبة المطلقين سواء بين الذكور أو الاناث قدرا من الثبات النسبي ، بينما تميل نسبة الأرامل من الاناث الكويتيات إلى الانخفاض الواضح إذ انخضفت النسبة بينهن من ١٨٪ عام ١٩٦٥ الى ٩٪ عام ١٩٨٠ . اما لدى الذكور فهي أقل مما هي لدى الاناث ، كما تتميز باستقرارها إذ تراوحت خلال الفترة من (٦٥-١٩٨٠) بين حوالي ١٪ الى ٦٪ من جملة السكان (١٥ سنة فأكثر) . وإذا جاز القول بأن ارتفاع نسبة من لم يتزوج والمطلقات بين الاناث الكويتيات انما يعود الى ظروف اجتماعية يعيشها المجتمع فان اتجاه نسبة الارامل إلى الانخفاض يمكن أن يعزى إلى التطور الحضاري الذي شهده المجتمع ، والى الرعاية الصحية التي توفرها الدولة للأفراد وما كان لذلك من أثر على تحسن معدلات الوفيات كما اتضح سابقا.

أما بالنسبة للسكان غير الكويتيين فيلاحظ بينهم عكس ما شوهد لدى السكان الكويتيين ، إذ تميل نسبة من لم يسبق لهم الزواج من الذكور الى الانخفاض ، فقد انخفضت نسبتهم من ٢ر٤٣٪ عام ١٩٦٥ لتصل الى ١ر٣٤٪ عام ١٩٨٠ . وذلك مقابل ارتفاعها لدى الاناث من ١ر١٦٪ الى ٥ر٢٣٪ لنفس الفترة . كما تميل نسبة الأرامل من الاناث - رغم ارتفاعها - الى الانخفاض التدريجي إذ هبطت من ٦ر٦ عام ١٩٦٥ الى ٤ر٤٪ عام ١٩٨٠ .

* أما بالنسبة للزواج فقد بلغ معدله الخام للسكان الكويتيين ٩ر١٠ لكل ألف من السكان عام ١٩٨١ . وهو يعد من أعلى المعدلات في العالم . وقد حافظ هذا المعدل على مستواه مستقرا حول ما يتراوح بين ٧-٥ر٧ لكل ألف من السكان طوال الفترة من (٧٠-١٩٧٧) ، ثم ارتفع المعدل الى مستواه الحالي في فترة لا تتعدى اربع

سنوات . يسجل السكان غير الكويتيين معدل زواج خام أقل مما يسود لدى السكان الكويتيين ، اذ بلغ المعدل بينهم ٩ر٢ لكل ألف من السكان عام ١٩٨١ ، ويتميز معدلهم أيضا باستقراره النسبي ، فقد تراوح بين ٥ر٢-٣٪ طوال الفترة من (١٩٧١ - ١٩٨١) .

وتتزوج الكويتيات في سن مبكرة نسبيا فقد بلغ متوسط العمر بينهن عند الزواج ٤ر١٨ سنة ، كما بلغت نسبة المتزوجات من الكويتيات قبل أن يبلغن سن العشرين للمرة الأولى في حياتهن حوالي ٤٤٪ من جملة حالات الزواج عام ١٩٨١ . ويلاحظ أن هذه النسبة تشاهد انخفاضا متواليا فقد كانت ٧٣٪ عام ١٩٥٧ ، ٦٨٪ عام ١٩٧٥ . ويعد اقبال المرأة المتزايد على ميدان التعليم - خاصة العالي منه - مسئولا عن ذلك . أما بالنسبة للرجال الكويتيين فان حوالي ٥١٪ منهم يتزوجون في عمر لا يزيد على خمسة وعشرين عاما وذلك طبقا لبيانات عام ١٩٨١ . وقد اظهرت السجلات الحيوية ان العمر عند الزواج في ارتفاع مستمر ، إذ بلغ متوسط السن عند الزواج الأول ٤ر١٩ في سنة ١٩٧٤ بينما وصل الى ٧ر١٩ في سنة ١٩٧٧ وبلغ ٨ر٢٠ في سنة ١٩٨١ .

تتزوج غير الكويتيات في سن متأخر نسبيا بالمقارنة بالكويتيات فقد بلغت نسبة من تزوجن منهن دون أن يبلغن سن العشرين حوالي ٣٦٪ فقط من جملة الاناث (١٥ سنة فأكثر) ، وبلغت نسبة من تزوج من الرجال دون سن الاربع والعشرين حوالي ٢٥٪ من جملة الذكور الوافدين عام ١٩٨١ .

* يعتبر تعدد مرات الزواج ظاهرة يمكن ملاحظتها بين السكان الكويتيين ، إذ بلغت نسبة النساء اللاتي تزوجن أكثر من مرة حوالي ٣ر٧٪ من جملة النساء المتزوجات ومن تزوجن منهن مرتين بلغت نسبتهن ٦ر٦٪ ومن تزوجن ثلاث مرات او اكثر ٨ر٪ . أما بين الرجال فقد بلغت نسبة من تزوج منهم أكثر من مرة ٩ر٢٥٪ من جملة الذكور (١٥ سنة فأكثر) ، بينما بلغت نسبة من تزوج منهم مرتين ٢ر١٩٪ ، ومن تزوج ثلاث مرات أو أكثر ٧ر٦٪ . ويعكس ذلك ظاهرة تعدد الزوجات من ناحية وكثرة حالات الطلاق من ناحية أخرى .

بلغ متوسط المعدل الخام للطلاق بين السكان الكويتيين ٥ر٢ لكل الف من خلال

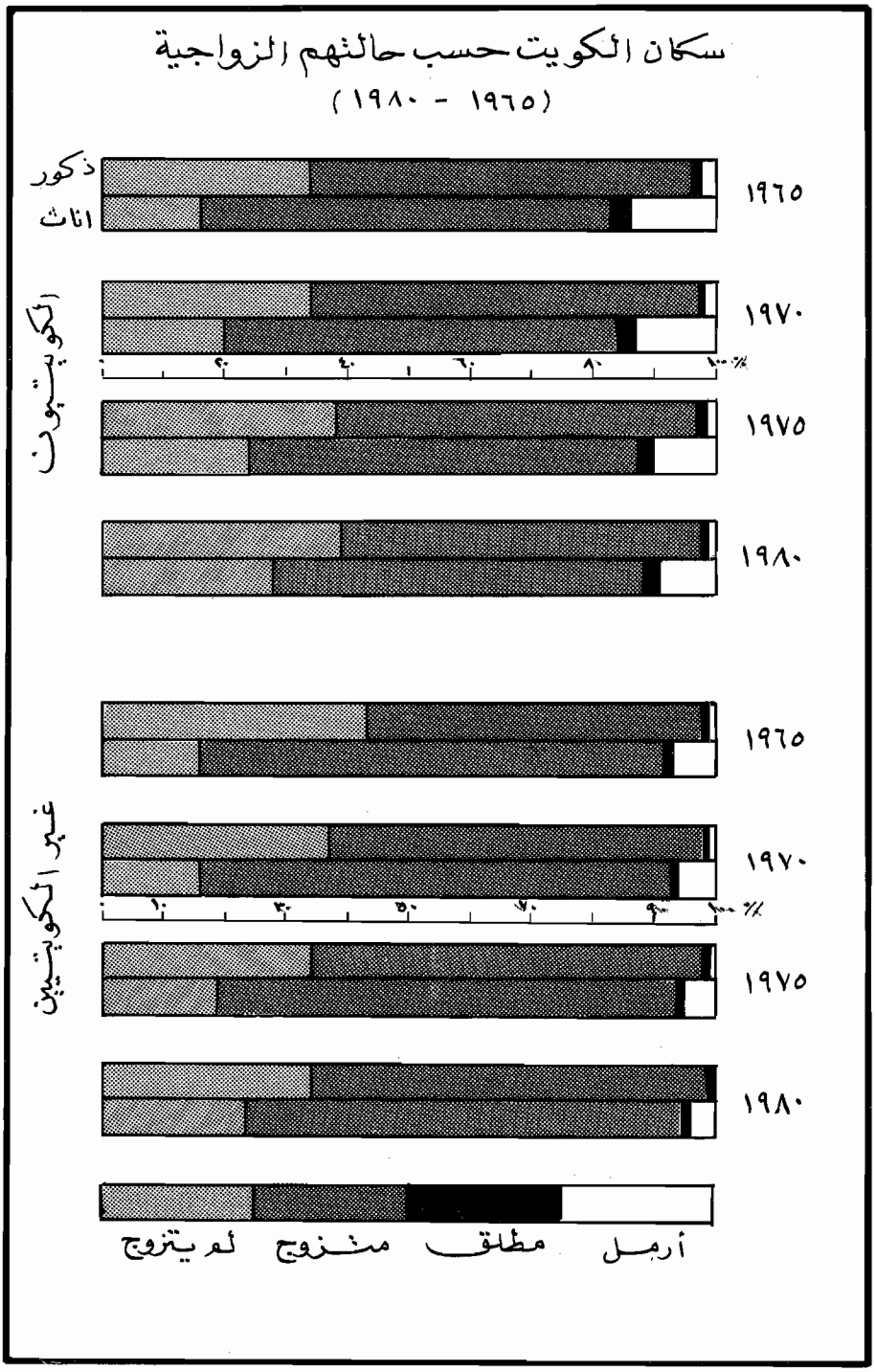
سكان الكويت حسب حالتهم الزواجية
(١٩٦٥ - ١٩٨٠)
ذكور
اناث
١٩٦٥
١٩٧٠
١٩٧٥
١٩٨٠
الكويتيون
غير الكويتيين
١٩٦٥
١٩٧٠
١٩٧٥
١٩٨٠
٪
أرمل
مطلق
متزوج
لم يتزوج

(شكل ٢٢)

الفترة من (٧٧ ـ ١٩٨١) . وهو معدل آخذ في الارتفاع التدريجي ، فقد ارتفع المعدل بينهم من ٢٪ عام ١٩٧٢ الى ٩ر٢٪ عام ١٩٨١ . وتعكس الارقام ذلك إذ بينما بلغ عدد حالات الطلاق بين الكويتيين ١٢٧٩ حالة عام ١٩٧٧ وصلت إلى ١٦٩٢ حالة عام ١٩٨١ . أما بالنسبة لغير الكويتيين فان هذه الظاهرة أقل حدوثا ، إذ بلغ معدل الطلاق الخام بينهم ٧ر لكل ألف من السكان خلال الفترة من (٧٧ ـ ١٩٨٠) . وهو معدل يتميز بالاستقرار ، قد تراوح بين ٥ر ـ ٧ر . لكل ألف من السكان طوال الفترة من (٧١ ـ ١٩٨١) ويعد ذلك أحد الخصائص المميزة للفئات المهاجرة .

ويلاحظ أن معدل الطلاق يرتفع بين الاناث اكثر من الذكور ، كما تمثل حالات الطلاق حوالي ثلث حالات الزواج وذلك خلال الفترة من (٧٤-١٩٧٧) ، وكان متوسط مدة استمرار الحياة الزوجية للمطلقين لا تزيد عن ثلاث سنوات[١] . كما ان احتمال حدوث الطلاق أكبر لدى المتزوجين حديثا إذ بلغت النسة بين حديثي الزواج ٧٪ من جملة حالات الزواج خلال نفس الفترة السابقة وارتفعت نسبة المطلقات بعد حياة زواجية طويلة تزيد عن العشرين عاما إذ بلغت نسبتهم ٦ر٥٪ من جملة حالات الطلاق .

وهناك علاقة قوية بين الحالة التعليمية للسكان وحالات الطلاق بين المتزوجين منهم ، اذ وجد ان أعلى المعدلات بين الكويتيين تسجل بين الأميين منهم خاصة بين الاناث ، أما بالنسبة لغير الكويتيين فقد سجلت أعلى المعدلات بين المؤهلين علميا وهي بين الذكور أعلى منها قليلا لدى الاناث وهي ظاهرة ملفتة لنظر تستوجب مزيد من الدراسة من قبل الباحثين الاجتماعيين[٢].

---

(١) Ministry of Planning, Human Resources Division, opcit, p.9.

(٢) مكي محمد عزيز ، عبد الرسول الموسى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٦ .

رابعا : تركيب السكان حسب الجنسية

إذا كانت دراسة الهجرة قد أوضحت ان سكان الكويت يتكونون في واقع الامر من مجتمعين لكل منهما خصائصه المميزة ، السكان الكويتيون والسكان الوافدون ، فانها أوضحت أيضا ان الكويت تستقطب مهاجرين اليها من شتى أنحاء المعمورة . وتمثل المنطقة الممتدة من جنوب شرق آسيا شرقا وحتى السودان ومصر غربا ، ومن سوريا والعراق وايران شمالا الى جنوب شبه الجزيرة العربية جنوبا منطقة الامداد الرئيسية لها بالمهاجرين منذ بداية الخمسينات وحتى الآن .

كان للسياسة الاسكانية في الكويت أثرها في عدم انتشار السكان الوافدين في مناطق الدولة المختلفة نتيجة لتخصيص مناطق محددة لسكنى هؤلاء . يمكن على ضوء ما يوضحه (شكل ٢٣) عن التوزيع النسبي للسكان غير الكويتيين في مناطق الكويت المختلفة وفقا لبيانات تعداد سكان عام ١٩٨٠ ، أن نتبين المستويات التوزيعية الاتية :

* مناطق يتركز بها السكان غير الكويتيين،تزيد نسبة تواجدهم بها عن ٨٥٪ من جملة سكان كل منها . وتضم المناطق المخصصة لسكناهم التي يسود بها نمط البناء الاستثماري المسموح به في هذه المناطق دون سواها حيث الشقة أو الملحق المؤجر وحدة السكن السائدة بها ، وتشمل مناطق حولي والسالمية وميدان حوالي وأبرق خيطان والفروانية والرقعي وبنيد القار والفنيطيس والمهبولة . وهذه يمكن تسميتها بمناطق سكنى غير الكويتيين .

* مناطق ترتفع بها نسبة السكان الوافدين فهي تتراوح بين حوالي ٥٥ ـ ٨٥٪ رغم كونها مناطق لا يسود بها نمط البناء الاستثماري كما هو الحال في مناطق الشويخ الصناعية والري والوفرة ومدينة الكويت داخل السور ـ والجابرية والشعب والفحيحيل . المناطق الثلاث الاولى غير سكنية الاستخدام ، لكن يقيم بها بعض من عمالتها ـ ومعظمهم من الذكور ـ في مناطق عملهم . أما مدينة الكويت باحيائها الاربعة الشرق والمرقاب والقبلة ودسمان ، فقد تركها سكانها الكويتيون ليسكنوا في

المناطق الجديدة التي أنشئت فيما بعد فيما وراء سور هذه المدينة ، وسكن بعض مناطقها التي حافظت على وظيفتها السكنية بعض من العمالة الوافدة خاصة في منطقتي الشرق والمرقاب . أما مناطق الجابرية وبيان والفحيحيل فهي من المناطق الحديثة التي جمعت بين النمطين السكن الخاص للكويتيين والبناء الاستثماري لسكنى غير الكويتيين .

* مناطق يتعادل فيها المجتمعان ، المحلي والوافد وتمثلها مناطق الاحمدي والشعب ومشرف والسرة وقرطبة والفنطاس والفردوس . بعض هذه المناطق يشارك فيها الكويتيون السكن مع غير الكويتيين نظرا لظروف عمران خاص بها كما هو الحال في الاحمدي التي تسكنها عمالة شركة النفط لبعدها النسبي عن مدينة الكويت . وهناك مناطق أخرى كانت وقت اعداد البيان الاحصائي مناطق في طور الانشاء والتعمير قليلة السكان يسكنها بعض من العمالة القائمة باعمال البناء والمقيمة في نفس مقار اعمالها كما هو الحال في مناطق قرطبة والفردوس . أما مناطق جليب الشيوخ والعضيلية والصليبية فهي مناطق يتركز بها سكان البادية الذين يكثر تواجدهم في المناطق الحضرية المتطرفة يشاركهم فيها اخوانهم من البدو الذي لم يحصلوا بعد على الجنسية الكويتية .

* المستوى الرابع وفيه تقل نسبة السكان الوافدين الى أقل من ٣٠٪ من جملة سكان كل منطقة . يسود هذا المستوى في المناطق النموذجية المخصصة لسكنى الكويتيين ـ بوجه خاص ـ كما هو الحال في المنصورية والروضة والخالدية والرميثية . يسكن هذه المناطق نسبة قليلة من السكان غير الكويتيين وهم من العمالة المقيمة لدى الأسر الكويتية ـ كما سبق الاشارة الى ذلك . ويلاحظ ان بعض المناطق يقل بها سكنى الوافدين بحيث لا تزيد نسبتهم في أي منها عن ١٠٪ من جملة سكانها ، كما هو الحال في مناطق المساكن الشعبية والجهراء والصليبية ومنطقتي أم الهيمان وصيهد العوازم . ومعظم هذه المناطق عبارة عن مشروعات إسكان حكومي لذوي الدخل المحدود يصعب على الوافدين أن يجدوا فرص عمل أو سكنا بها .

الجنسيات الوافدة الى الكويت :

أما عن الجنسيات الوافدة الى الكويت ـ فكما اتضح سابقا ـ تحتل الجنسيات العربية مركز الصدارة دون منافس بين مجموعة الجنسيات الوافدة الى الكويت بحيث

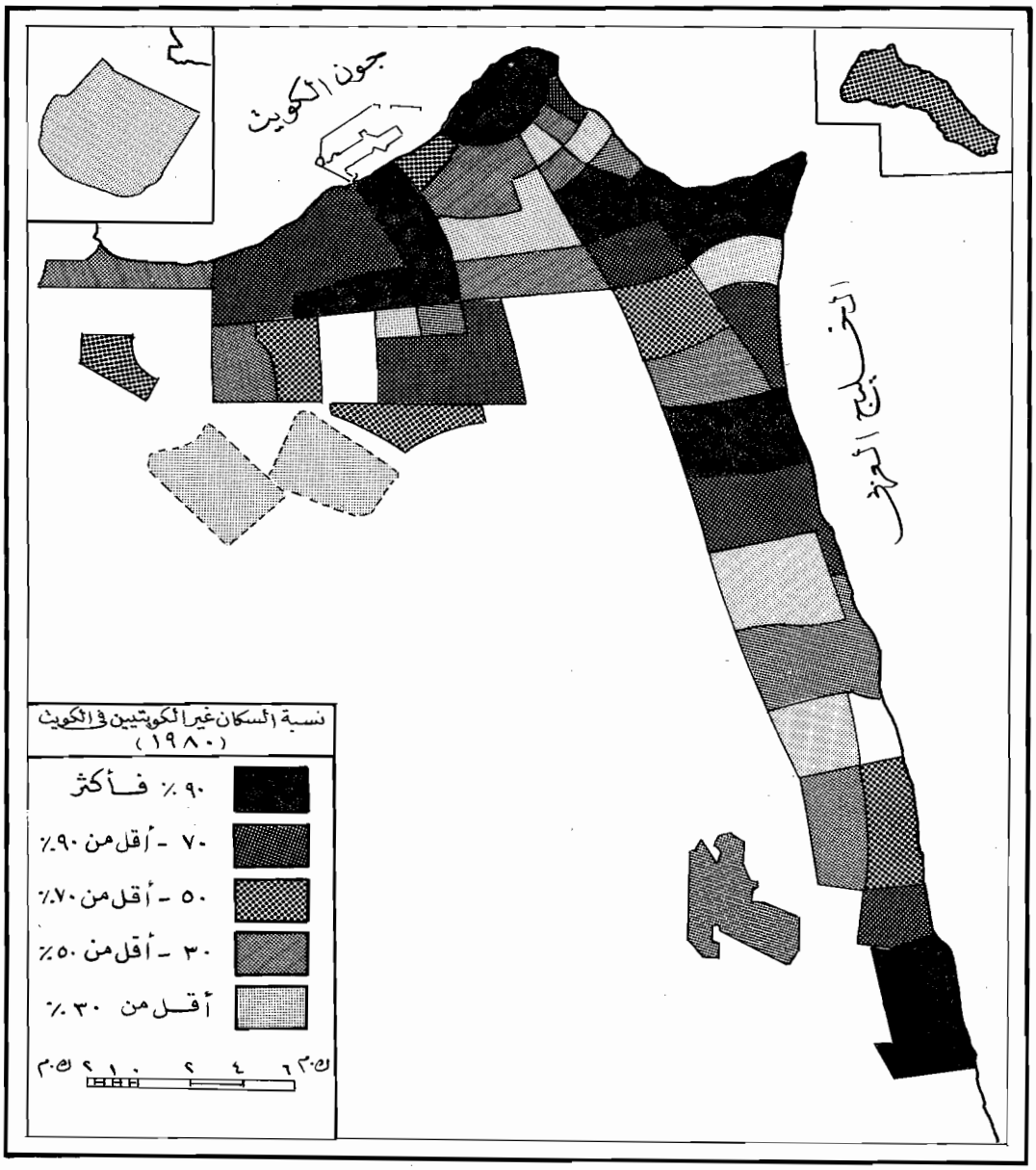
جون الكويت
الخليج العربي
نسبة السكان غير الكويتيين في الكويت
(١٩٨٠)
٩٠٪ فأكثر
٧٠ - أقل من ٩٠٪
٥٠ - أقل من ٧٠٪
٣٠ - أقل من ٥٠٪
أقل من ٣٠٪
٠ ٢ ٤ ٦ كم
٠ ١ ٢ ٣ كم

(شكل ٢٣)

لم تقل نسبة مشاركتها عن ٧٥٪ من جملة هذه الجنسيات منذ منتصف الستينات حتى الآن . وتتزايد نسبة تمثيلهم من فترة الى أخرى ، فقد ارتفعت نسبتهم من ٦٨٪ عام ١٩٥٧ الى ٨٩٪ عام ١٩٨٠ . تحتل الجنسيات الاسيوية غير العربية المركز الثاني ، وتصل نسبة مشاركتها حوالي ١١٪ من جملة هذه الجنسيات .

أما الجنسيات العربية فكما يتضح من (شكل ٢٤) الذي يوضح تطور التوزيع النسبي للجنسيات الرئيسية الوافدة الى الكويت منذ عام ١٩٥٧ الى عام ١٩٧٥، يمكن ملاحظة الاتي :

أ ـ يحتل الاردنيون والفلسطينيون المركز الأول بين مجموع الجنسيات الوافدة الى الكويت منذ عام ١٩٦٥ حتى الآن ، كما أن نسبة مشاركتهم في ازدياد مستمر ، إذ اصبحوا يمثلون حوالي ٤٠٪ من جملة هذه الجنسيات عام ١٩٧٥ .

ب ـ إذا كان المصريون يمثلون الآن المركز الثاني بين مجموعة الجنسيات ، فانهم قد احتلوا مركزهم المتقدم هذا في الفترة الاخيرة ، اذ لم تتعد نسبة مشاركتهم ٢٪ من جملة السكان غير الكويتيين في عام ١٩٥٧ ، وبدأت اعدادهم في ازدياد متوال منذ عام ١٩٧٠ حتى الان .

جـ ـ بينما كان العراقيون يكونون حوالي ٣٠٪ من جملة السكان الوافدين الى الكويت في عام ١٩٥٧ ، قلت نسبتهم باطراد مستمر بحيث لم تزد هذه النسبة عن ٩٪ عام ١٩٧٥ . اما السوريون واللبنانيون فقد بدأت اعدادهم في الزيادة من فترة الى أخرى خاصة في عشرة الأعوام الاخيرة ، فقد وصلت نسبتهم إلى حوالي ١٣٪ من جملة الجنسيات الوافدة الى الكويت عام ١٩٧٥ .

د ـ إذا كانت هذه هي أهم الجنسيات العربية الوافدة فان الجنسيات القادمة من اليمن ودول الخليج ودول افريقيا العربية باستثناء مصر ، تمثل أقل الجنسيات العربية وفودا الى الكويت .

هـ ـ أما الهجرات الآسيوية ـ غير العربية ـ فهي تضم الجنسيات الايرانية والهندية والباكستانية وهم يمثلون معا حوالي ١٠٪ في عشر السنوات الأخيرة (٧٠ ـ ١٩٨٠) . ويلاحظ ان نسبة مشاركتهم في تناقص مستمر خاصة الايرانيون الذين كانوا يحتلون المركز الثاني في تعداد ١٩٥٧ ويمثلون أحد الجنسيات الرئيسية في الكويت حينذاك .

و ـ لا نكاد نجد من الجنسيات الأخرى ما يفد الى الكويت باعداد كبيرة نسبيا سوى البريطانيين الذين وفدوا الى الكويت منذ اكتشاف النفط بها وكان معظمهم من

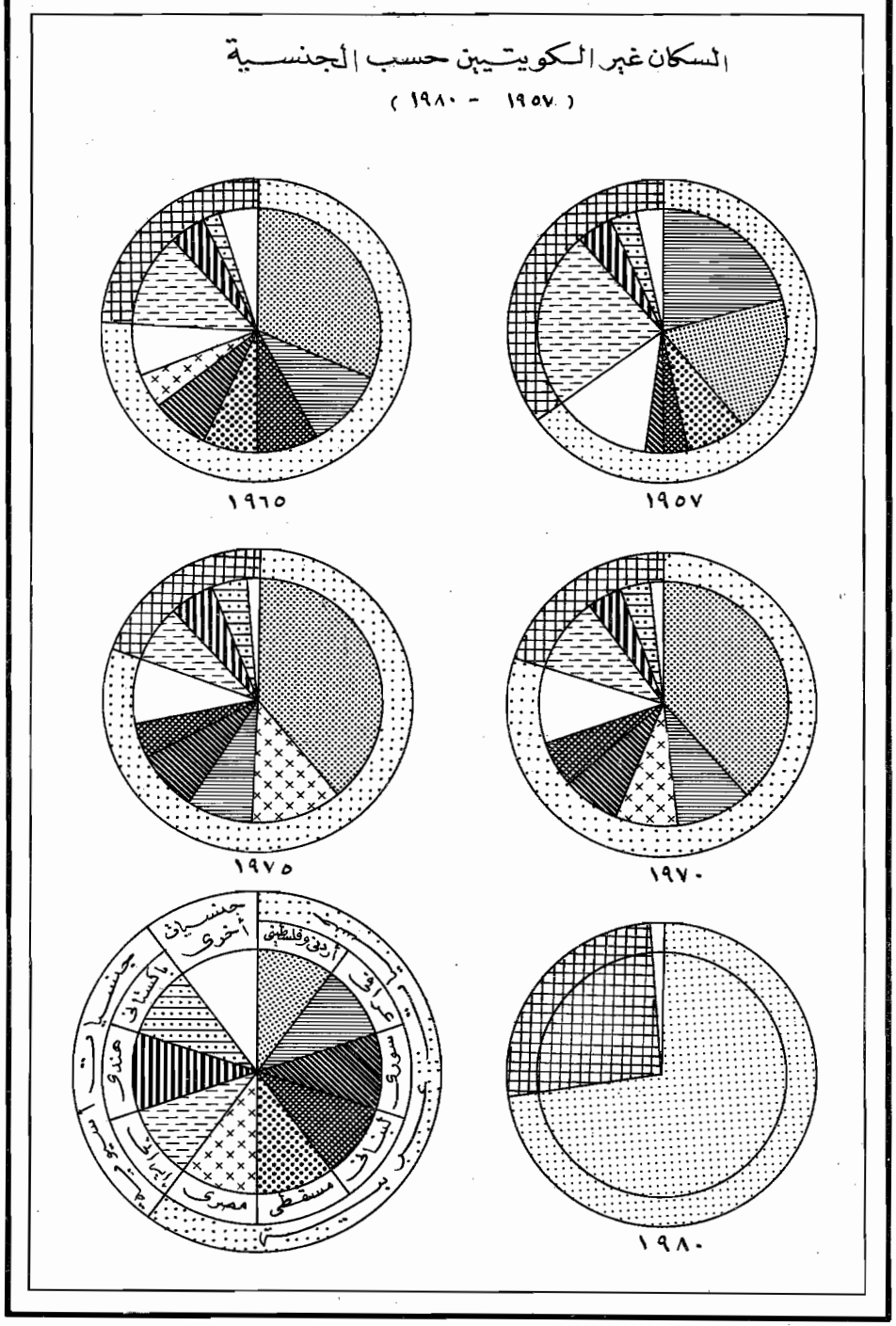
السكان غير الكويتيين حسب الجنسية
(١٩٥٧ - ١٩٨٠)
١٩٥٧
١٩٦٥
١٩٧٠
١٩٧٥
١٩٨٠
أردني وفلسطيني
عراقي
سوري
لبناني
مسطي
مصري
إيراني
باكستاني
هندي
جنسيات أخرى

(شكل ٢٤)

العمالة التي ارتبطت بهذا الكشف .

أما عن مدى التباين في توزيع هذه الجنسيات جغرافيا وهل تمارس كل جنسية نوعامن التركز في مناطق معينة أم أنها تنتشر بصورة متجانسة في مناطق الكويت المختلفة ، فانه من خلال (شكل ٢٥) الذي يوضع التوزيع النسبي لمناطق مختارة من الكويت في عام ١٩٧٥ يمكن ان يتضح الاتي[١] :

* تتوزع مجموعة الجنسيات الرئيسية ـ خاصة العربية منها ـ بنفس نسب تمثيلها في الكويت بوجه عام في المناطق المخصصة لسكناهم كما هو الحال في حولي والسالمية والفروانية والرقعي ، اذ لا تقل نسبة مشاركة الجنسية الاردنية والفلسطينية عن ٥٠٪ من جملة السكان الوافدين بهذه المناطق ، بينما يمثل المصريون واللبنانيون والسوريون والعراقيون بقية الجنسيات الرئيسية الأخرى بحيث لا تقل نسبة مشاركة مجموعة هذه الجنسيات عن ٧٥٪ من جملة السكان غير الكويتيين بكل من هذه المناطق . أما الهنود والباكستانيون والايرانيون فيقل وجودهم بشكل واضح في هذه المناطق .

* يختلف التوزيع النسبي لجنسيات السكان غير الكويتيين في المناطق المخصصة لسكنى الكويتيين عما ساد في المناطق السابقة . تتراجع الجنسيات العربية بوجه عام بينما تتقدم الجنسيات الاسيوية خاصة الهندية ، ويحتل الهنود المركز الاول في معظم المناطق النموذجية ويشاركهم فيها كجنسيات رئيسية الايرانيون والباكستانيون والمصريون والعراقيون كما هو الحال في مناطق الضاحية والنزهة والشامية .

* تمثل الجنسيات العراقية والايرانية والمصرية والسورية مجموعة الجنسيات الرئيسية في المناطق الحديثة العمران والتي كانت تجري بها اعمال البناء والتشييد بنشاط واضح خلال منتصف السبعينات . والواقع إن ارتفاع نسبة تمثيل الايرانيين والمصريين ـ بوجه خاص ـ يرجع الى ارتفاع نسبة عمالة البناء والتشييد التي كانت تعمل في هذه المناطق وتقيم في مواقع العمل نفسها ـ كما سيتضح ـ عند دراسة الانشطة الاقتصادية وتوزيعها .

---

(١) اختيرت المناطق الواردة في الشكل المذكور لتمثل نماذج متباينة لمناطق الدولة المختلفة فهي تشمل مناطق كويتية نموذجية مثل الضاحية والنزهة وأخرى لذوي الدخل المحدود وثالثة مخصصة لسكنى غير الكويتيين مثل حولي والسالمية ورابعة لمناطق يشترك فيها الكويتيون والوافدون معا مثل الجابرية والأحمدي .

السكان غير الكويتيين حسب جنسياتهم فى بعض مناطق الكويت
(١٩٧٥)
الأحمدى
الجابرية
السالمية
حولى
الفيحاء
الشامية
المنزهه
ضاحية عبد الله السالم
المير مواك
قرطبه
الشويخ الصناعية
القبله
أردنى وفلسطينى
مصرى
عراقى
سورى
لبنانى
باكستانى
إيرانى
هندى
عمانى
سعودى
يمنى جنوبى
جنسيات أخرى

(شكل ٢٥)

* اذا كان للأحمدي وضعها العمراني المتميز على الخريطة العمرانية للكويت فإن لها أيضا وضعها الديموغرافي . يتضح ذلك في تواجد خليط متوازن من الجنسيات العربية والآسيوية بشكل لا نجد له نظير في أي من المناطق الأخرى باستثناء منطقة **الفحيحيل** التي تكاد تعتبر توأما للأحمدي وامتدادا عمرانيا لها . وتمثل الجنسيات الأردنية والفلسطينية والمصرية والهندية والباكستانية والايرانية مجموعة الجنسيات الرئيسية بها ، كما يتركز بها اعداد غير قليلة من الجنسيات الاوربية التي كانت تتواجد بنسب أكبر في فترات سابقة .

*** إذا كان للمناطق غير السكنية الاستخدام تفردها في كثير من ملامحها وخصائصها الديموغرافية ، فان لها أيضا تميزها كما يظهر من (شكل ٢١) في منطقتي القبلة والشويخ ، الصناعية ، إذ يكثر بها تواجد الجنسيات التي ترتفع بها نسبة الذكور مثل الايرانيين والعراقيين بالإضافة الى بعض افراد من العمالة الوافدة دون أسرها وتجد في هذه المناطق سكنا مناسب لها كما هو الحال بالنسبة للمصريين والسوريين منهم .**

* يتضح من الشكل علاقة واضحة بين نسب تمثيل الجنسيات المختلفة وطبيعة العمران من ناحية وبعض الملامح والخصائص الديموغرافية المميزة لبعض الجنسيات مثل نسبة الذكور والأنشطة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل بها . تتركز الجنسيات العربية بوجه عام والأردنيون والفلسطينيون بوجه خاص في مناطق سكنى غير الكويتيين ، بينما تتركز الجنسيات الآسيوية خاصة الهنود والباكستانيون والايرانيون في مناطق سكنى الكويتيين . يسود نوع من الاختلاط ومشاركة بين الجنسيات المختلفة خاصة تلك الوافدة دون أسرها في المناطق التي يسود بها سكنى العزاب .

المبحث الخامس
تنمية الموارد البشرية في الكويت

إذا كان الانسان محور عملية التنمية ـ بمعناها الشامل ـ فهو صانعها والمستفيد منها في آن واحد ، فان تنمية وتطوير الموارد البشرية ورفع كفاءتها تعد من الأسس الهامة لاستمرار عملية التنمية والتقدم . لذلك نجد ان تخطيط القوى العاملة من اجل استخدام افضل لهذه القوى في ظل توفير فرص العمل المنتج لكل افرادها مع بناء المهارات والقدرات اللازمة من أجل مستقبل أفضل ، يعد جزءا لا يتجزأ من التخطيط القومي الشامل للتنمية بابعادها الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية . . . الخ[1] .

خلقت الطفرة الاقتصادية التي أوجدها النفط وعائداته المالية المتزايدة فرص عمل كبيرة ، وكان للانفاق الحكومي الكبير من أجل توفير أكبر قدر ممكن من الخدمات الاجتماعية أثره في زيادة هذه الفرص وزيادة الطلب على القوى العاملة التي لم يكن ـ مع محدودية الحجم السكاني للدولة ـ ممكنا تلبية كل احتياجاتها من العمالة الوطنية[2] . لذلك كان لابد من الاعتماد على العمالة الوافدة في تلبية احتياجات سوق العمل وسد النقص الواضح في هذه السوق . ذلك يعني ان الكويت تعاني من قصور كبير في مواردها البشرية التي يمكن أن تفوق قدرتها على تحقيق طموحات التنمية لولا الدور الذي لعبته العمالة الوافدة . من أجل ذلك تعد تنمية الموارد البشرية هدفا يجب أن يسعى إليه مخططو القوى العاملة وواضعو السياسة السكانية في الكويت من أجل البحث في أحسن السبل الكفيلة بافضل استخدام ممكن لهذه الموارد وللتقليل ما أمكن من دور العمالة الوافدة النامية من وقت لآخر .

---

(١) عبد الهادي العوضي ، عبد الفتاح ناصف ، تنمية الموارد البشرية في منطقة الخليج العربي ، ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي ، الكويت سنة ١٩٧٨ ، ص ١

(٢) Ali Al musa, Manpower in Kuwait, Seminar on Human Resources Development in the Arabian Gulf, The Arab Planning Institute -Kuwait, p. 88.

لقد أوضحت الدراسة في مباحثها السابقة مدى تميز وتفرد المجتمع السكاني في الكويت ، سواء في ارتفاع معدلات نموه والدور الذي تلعبه الهجرة الوافدة في هذا النمو من ناحية ، والزيادة الطبيعية التي تعد من أعلى المعدلات في العالم من ناحية أخرى ، هذا بالاضافة الى صورة توزيع السكان وخصائصه . واذا كانت عملية تنمية الموارد البشرية تقوم على الدراسات التحليلية لاوضاعها للتعرف على خصائصها واتجاهات نموها وأوجه العجز أو الزيادة في فئاتها المختلفة كما وكيفا على ضوء الموقف الاقتصادي والاجتماعي السائد ، فان عرض الخصائص الديموغرافية للسكان بوجه عام ولقوة العمل بوجه خاص من أجل استكمال الصورة والقاء مزيد من الضوء على الواقع الفعلي للقوى البشرية في الكويت يعد هدفا في هذا المجال[1] .

ومن ناحية أخرى تعتبر دراسة التركيب الاقتصادي للسكان عنصرا أساسيا هاما من عناصر التركيب السكاني التي يوليها دارسو السكان على اختلاف تخصصاتهم اهتماما كبيرا . إذ يمكن من خلال هذا التركيب تحديد حجم قوة العمل وخصائصها ومعدلات البطالة ، وتحديد ملامح النشاط لأفرادها ومدى ارتباط ذلك كله بالبيئة الجغرافية والوراء الديمغرافي لهذه البيئة ، كما تسهم هذه الدراسة في تحديد حجم قوة العمل في المستقبل اعتمادا على اتجاه معدلات التغير في نمو السكان وخصائصهم الاجتماعية ومدى مساهمة الاناث في قوة العمل والمستوى التعليمي للسكان .

ولعله من المفيد في البداية الاشارة الى أن الطاقة البشرية للمجتمع لا يسهم جميع أفرادها مساهمة فعالة في النشاط الاقتصادي ، بل إن جزءا منها فقط هو الذي يضطلع بهذه المساهمة، وهو ما يطلق عليه قوة العمل . وهي تشمل جميع الافراد القادرين جسمانيا وعقليا على أداء أي عمل يتصل بانتاج السلع أو الخدمات الاقتصادية ويرغبون فيه ويبحثون عنه . أما الجزء الآخر من الطاقة البشرية فهو يتوزع ما بين أفراد يعدون انفسهم للالتحاق بقوة العمل مستقبلا عن طريق التعليم والتدريب ، وآخرين يؤثرون الاكتفاء بما يحصلون عليه من إيرادات ثابتة عن طريق غير العمل مثل الممتلكات العقارية أو الاوراق المالية أو الاعانات او غير ذلك ، بالاضافة الى ربات البيوت اللاتي يؤثرون التفرغ للاعمال الأسرية ومسئولياتها . هؤلاء جميعا يشكلون الافراد خارج قوة العمل . ومن الطبيعي أن تشمل قوة العمل

---

(١) عبد الهادي العوضي ، عبد الفتاح ناصف ، مرجع سبق ذكره ، ص ١ .

أولئك الذين يباشرون العمل فعلا ، وكذلك المتعطلين والباحثين عن العمل أو من تعطلوا عن العمل بسبب المرض أو الاصابة او عدم انتظام العمل في المؤسسة التي يعملون بها لاسباب مؤقتة أو عارضة .

بلغ عدد الافراد الداخلين في قوة العمل بالكويت ٤٩١٥٠٩ نسمة وفقا لبيانات تعداد عام ١٩٨٠ ، وهم يمثلون ٣٥ر٦٪ من جملة سكان الدولة . بلغ عدد الذكور منهم ٤٢٢٠٠٣ نسمة يمثلون ٥٤ر٣٪ من جملة الذكور ، وذلك مقابل مساهمة للاناث بلغت ٦٢١٠٣ نسمة يمثلون ١٠ر٦٪ من جملة الاناث ، مما يوضح مدى قلة مشاركة الاناث في ميدان العمل بوجه عام .

ومن الطبيعي توقع اختلاف حجم قوة العمل ونسبة مشاركة كل من الجنسين بين السكان الوطنيين والسكان الوافدين ، فقد بلغ حجم قوة العمل الكويتية ١٠٧٧٦٠ نسمة يمثلون ١٨ر٣٪ من جملة السكان الكويتيين ، بينما بلغت نسبة العمالة الوافدة ٤٨٪ من جملة افرادها[1] . أما عن مدى مساهمة الاناث فيلاحظ قلة مشاركتهن في المجتمعين معا ، وان كانت بصورة اوضح لدى السكان الكويتيين ، اذ لم تزد نسبة مشاركتهن عن ٤ر٩٪ مقابل ٣٢٪ للذكور ، بينما بلغت نسبة مشاركة الاناث غير الكويتيات ١٦ر٣٪ مقابل ٦٧٪ للذكور .

واذا كان من المتوقع ـ أيضا ـ ارتفاع نسبة مساهمة السكان غير الكويتيين في تشكيل حجم قوة العمل ، حيث يعد الدافع الاقتصادي أحد الدوافع الرئيسية وراء هجرتهم كما اتضح سابقا ، فان الجدول التالي يلقي الضوء على نسبة مساهمتهم وكذلك مساهمة الكويتيين ذكورا واناثا إلى جملة سكان كل فئة .

---

(١) الادارة المركزية للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٣ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٥ .

جدول (١٣) التوزيع النسبي لقوة العمل في الكويت
(١٩٦٥ - ١٩٨٠)

السكان / السنوات	الكويتيون			غير الكويتيين			جملة السكان		
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
١٩٦٥	١٩ر١٪	٥ر٪	١٩ر٦٪	٥٤ر٠٪	٣ر١٪	٥٧ر١٪	٣٧ر٦٪	١ر٩٪	٣٩ر٥٪
١٩٧٠	١٨ر٢	٦ر	١٨ر٨	٤١ر٥	٣ر٧	٤٥ر٢	٣٠ر٥	٢ر٣	٣٢ر٨
١٩٧٥	١٧ر٩	١ر٦	١٩ر٥	٣٥ر٤	٥ر٣	٤٠ر٧	٢٧ر١	٣ر٥	٣٠ر٦
١٩٨٠	١٦ر٥	٢ر٥	١٩ر٠	٤٢ر٢	٦ر٥	٤٨ر٧	٣١ر٥	٤ر٧	٣٦ر١

المصدر: Department of Planning, Demographic Features of the Population., P. 72.

* يتضح من الجدول السابق ومن (شكل ٢٦) مدى اعتماد سوق العمل على العمالة الوطنية التي لم تزد نسبة مشاركتها في هذه القوة عن حوالي ٢٢٪ من جملة العمالة بالدولة[1] . ويعد عدم مشاركة الاناث في قوة العمل بفعالية في تشكيل قوة العمل من الأسباب المسئولة عن قلة مساهمة العمالة الوطنية في سوق العمل بالكويت . ومن ناحية اخرى انعكس التطور الذي شهدته الحالة التعليمية للسكان الكويتيين ورغبة افراده في أن ينال كل منهم أحسن فرص التعليم المتاحة لهم ، مما كان سببا مساعدا أيضا في قلة هذه المشاركة بوجه عام كما اتضح عند دراسة الحالة التعليمية للسكان .

* ولعل مما تجدر الاشارة اليه أن نسبة قوة العمل إلى مجموع السكان كانت في السابق أعلى منها حاليا فهي آخذه في التناقص التدريجي كما يتضح من أرقام الجدول ، فقد

---

(١) الارقام الواردة بالجدول توضح حجم قوة العمل الى جملة السكان ، بينما تمثل النسب الواردة في شكل (٢٦) نسبة قوة العمل الى جملة القوة البشرية بالدولة .

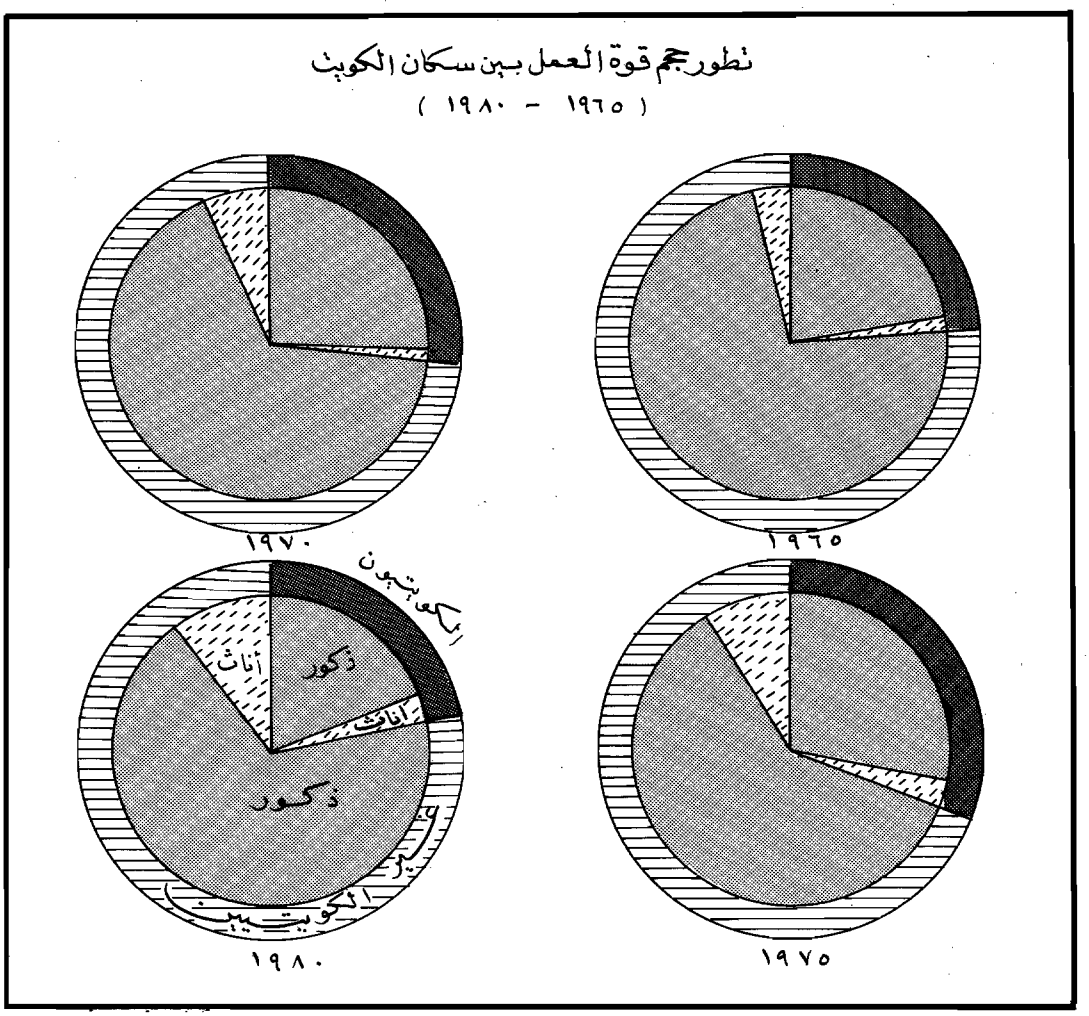
تطور حجم قوة العمل بين سكان الكويت
(١٩٦٥ - ١٩٨٠)
١٩٧٠
١٩٦٥
الكويتيون
ذكور
اناث
غير الكويتيين
ذكور
اناث
١٩٨٠
١٩٧٥

(شكل ٢٦)

انخفضت هذه النسبة من ٥ر٣٩٪ عام ١٩٦٥ الى ٦ر٣٠٪ عام ١٩٧٥ ، وان ارتفعت عن ذلك قليلا في عام ١٩٨٠ . كان الانخفاض بصورة واضحة لدى السكان الوافدين الذين انخفضت نسبة العمالة بها من ٥٧٪ من جملتهم عام ١٩٦٥ الى ٧ر٤٠٪ عام ١٩٧٥ . ويمكن تعليل هذا الانخفاض على ضوء ما اتضح من دراسة التركيب العمري لهم متمثلا في ارتفاع نسبة الاطفال (اقل من ١٥ سنة) بينهم من ١ر٢٨٪ عام ١٩٦٥ الى ١ر٣٧٪ عام ١٩٧٠ ، ثم واصلت زيادتها لتصل الى ٦ر٣٩٪ عام ١٩٧٥ . واذا كانت قوة العمل لديهم قد ارتفعت قليلا في عام ١٩٨٠ ، فان ذلك يرجع أيضا الى انخفاض نسبي شهدته نسبة هؤلاء الاطفال حين عادت الى الانخفاض قليلا في هذا العام لتصل الى ٧ر٣٣٪ .

أما عن مدى مساهمة الاناث في قوة العمل ، فلعل من الحقائق الواضحة قلة مشاركة المرأة في قوة العمل ـ خاصة لدى السكان الكويتيين ـ مقارنة بمدى مشاركة الذكور . فقد بلغت قوة العمل من الذكور لدى السكان الكويتيين ٩٣٥٨٨ نسمة عام ١٩٨٠ يكونون ٨ر٦٦٪ من جملة الطاقة البشرية لمجتمعهم (السكان ١٥ سنة فاكثر) ، بينما بلغ عدد الاناث في قوة العمل الكويتية ١٤١٧٢ نسمة يمثلن حوالي ١٠٪ من جملة السكان (١٥ سنة فاكثر) . وذلك يعني ان نسبة مشاركة الاناث الكويتيات في قوة العمل لا تتجاوز ١٥٪ من نسبة الذكور وبالتالي تكون النسبة الاجمالية لمساهمة الكويتيين في قوة العمل حوالي ٥ر٣٧٪ من جملة السكان الكويتيين (١٥ سنة فأكثر) ، ولما كان هؤلاء يمثلون ٦ر٥٠٪ من جملة المجتمع السكاني الكويتي فان معدل المساهمة الخام لهم في قوة العمل لا يزيد عن ١٩٪ من جملة السكان . أما بالنسبة للسكان الوافدين فقد بلغ عدد الذكور منهم المشاركين في قوة العمل ٣٣٤٦٤٤ نسمة يمثلون حوالي ٩٣٪ من جملة السكان (١٥ سنة فأكثر) ، بينما بلغ عدد الاناث ٤٩١٠٥ نسمة يمثلن حوالي ٣٠٪ ، أي أن نسبة مشاركتهن في قوة العمل لا تتجاوز ٣٢٪ من نسبة الذكور ، وذلك يعني مساهمة اجمالية لغير الكويتيين في قوة العمل تبلغ حوالي ٨٦٪ من جملتهم في فئة السنة (١٥ سنة فاكثر) ، ولما كان هؤلاء يكونون حوالي ٥٥٪ من جملة مجتمع الوافدين فان معدل مساهمتهم الخام تصل الى حوالى ٣٦٪ من جملة السكان . لكن من ناحية أخرى يلاحظ ان نسبة مساهمة الاناث في قوة العمل تتجه الى الارتفاع بين تعداد وآخر ، فبينما لم تزد مشاركتهن عن ٢٪ عام ١٩٦٥ ، نجدها قد وصلت الى حوالي ٥٪ عام ١٩٨٠ ، وهي ظاهرة يمكن ملاحظتها لدى السكان الكويتيين والسكان الوافدين على السواء . ولعل ارتفاع نسبة

مشاركة الاناث تعد من بين العوامل المسئولة عن اتجاه نسبة مشاركة الذكور في قوة العمل الى الانخفاض التدريجي بين تعداد وآخر .

١ ـ التركيب العمري لقوة العمل:

مع تطور الخدمات التعليمية والصحية وما شهدته الكويت من تقدم من ناحية ، وزيادة وعي أفراد المجتمع باهمية التعليم في المراحل المختلفة ـ خاصة الجامعي منه ـ وما تركه هذا من آثار اجتماعية لدى افراد المجتمع من ناحية أخرى ، فقد طرأ تغير واضح على تركيب قوة العمل في فئات العمر المختلفة ، بين افراد المجتمع ذكوره واناثه ، بين سكانه الكويتيين والوافدين على حد سواء . ويوضح الجدول التالي طبيعة هذا التغير على مدار الفترة من (٦٥ ـ ١٩٨٠) .

جدول (١٤) التوزيع النسبي لقوة العمل حسب فئات العمر
(١٩٦٥ ـ ١٩٨٠)

السنة / فئات العمر	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
اقل من ٢٠ سنة	٨ر٤٪	٦ر٩٪	٦ر١٪	٤ر٤٪
٢٠ الى اقل من ٣٠ سنة	٨ر٤٢٪	٥ر٣٧٪	٦ر٣٣٪	١ر٣٥٪
٣٠ الى اقل من ٤٠ سنة	٠ر٢٩٪	٦ر٣١٪	٠ر٣٢٪	٤ر٣٢٪
٤٠ الى اقل من ٥٠ سنة	٩ر١٢٪	٩ر١٥٪	٩ر١٨٪	٣ر١٩٪
٥٠ الى اقل من ٦٥ سنة	١ر٦٪	٢ر٧٪	٤ر٨٪	٢ر٨٪
٦٥ الى سنة فاكثر	٨ر٠٪	٩ر٠٪	١ر٠٪	٦ر٠٪
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: النسب من حساب الباحث اعتمادا على بيانات التعدادات السكانية الكويتية

تأخر التحاق الافراد بقوة العمل الى عمر أكبر مما كان عليه في السابق ، إذ لم تزد نسبة عدد الملتحقين بهذه القوة من فئة السن (اقل من ٢٠ سنة) عن ٥٪ من جملة القوة العاملة عام ١٩٨٠ . كما يلاحظ اتجاه هذه النسبة الى الانخفاض التدريجي اذ انخفضت نسبة مساهمة سكان هذه الفئة في تشكيل قوة العمل من حوالي ٩٪ عام ١٩٦٥ الى حوالي ٤٪ عام ١٩٨٠ . وتكاد تشارك ولنفس السبب افراد فئة السن التالية (٢٠ ـ ٣٠ سنة) في اتجاهها الى الانخفاض ، فقد هبطت نسبتهم من حوالي ٤٣٪ عام ١٩٦٥ الى حوالي ٣٥٪ عام ١٩٨٠ . ويعود ذلك الى تأخر دخول كثير من افراد هذه الفئة العمرية في المساهمة في قوة العمل نتيجة لالتحاقهم بالتعليم الجامعي بصفة خاصة وهو ما يؤدي الى تأخر دخول الافراد في قوة العمل ، كما اتضح سابقا عند استعراض الحالة التعليمية للسكان . وفي مقابل ذلك الانخفاض في نسبة مساهمة فئات العمر السابقة تتجه نسبة مساهمة فئات العمر التالية لذوي فئة العمر (٣٠ ـ ٥٠ سنة) الى الارتفاع التدريجي ، فقد ارتفعت نسبة مساهمتهم من حوالي ٤٢٪ عام ١٩٦٥ لتصل الى حوالي ٥٢٪ من جملة قوة العمل عام ١٩٨٠ .

أما عن مدى التباين في مشاركة كل من مجتمعي الكويتيين والوافدين ، ذكورهم واناثهم حسب فئات اعمارهم في قوة العمل فانه من خلال (شكل ٢٧) يمكن أن يتضح الاتي :

تتركز المساهمة الفعالة والرئيسية للذكور الكويتيين في قوة العمل في فئة العمر (٢٥ ـ ٤٥ سنة) اذ يصعد المنحنى بطريقة فجائية الى هذه الفئة كما يهبط منها الى فئات السن المتأخرة أيضا بحدة وفجائية أيضا . ويعكس ذلك تأخر دخول الافراد من سن الشباب في ميدان العمل نتيجة لارتقاء المستوى التعليمي لدى افراد هذا المجتمع . ومن ناحية أخرى يبادر الذكور الكويتيون بالخروج من ميدان العمل ومساهمتهم فيه مبكرين ، حيث تنخفض نسبة مساهمتهم في فئات العمر المتأخرة بشكل واضح . ويرجع ذلك الى ارتفاع مستوى المعيشة من ناحية ونظام التقاعد المبكر الذي يعمد اليه كثير من العاملين للتمتع بمزاياه مع الدخول في ميدان عمل آخر مثل التجارة أو إدارة املاكهم الخاصة .

يدخل أفراد قوة العمل من الذكور غير الكويتيين ميدان العمل في سن مبكرة ، كما يتضح من المنحنى الخاص بهم بصورة اوضح من السكان الكويتيين

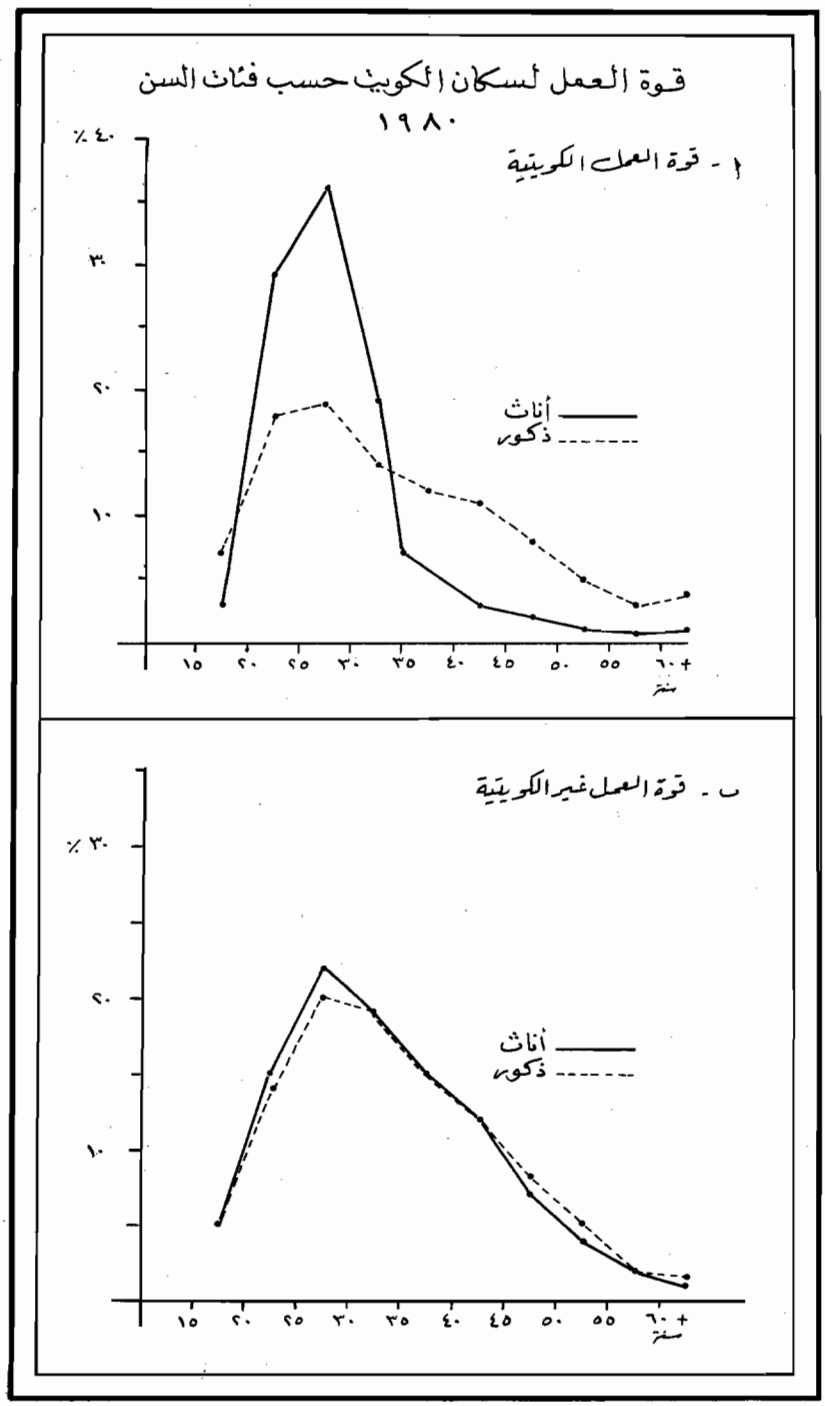
قوة العمل لسكان الكويت حسب فئات السن
١٩٨٠
أ - قوة العمل الكويتية
٤٠ ٪
٣٠
٢٠
١٠
أناث
ذكور
١٥ ٢٠ ٢٥ ٣٠ ٣٥ ٤٠ ٤٥ ٥٠ ٥٥ ٦٠ +
سنة
ب - قوة العمل غير الكويتية
٣٠ ٪
٢٠
١٠
أناث
ذكور
١٥ ٢٠ ٢٥ ٣٠ ٣٥ ٤٠ ٤٥ ٥٠ ٥٥ ٦٠ +
سنة

(شكل ٢٧)

ولكنهم يخرجون أيضا مبكرين ، إذ تتركز مساهمتهم في داخل الفئة العمرية من (٢٥ ـ ٥٠ سنة) بحيث تكون مجموع مساهمة هذه الفئات ما مقداره حوالي ٦١٪ من جملة العمالة غير الكويتية . ولا تزيد نسبة مساهمة كبار السن (٥٥ سنة فاكثر) عن ٥ر٣٪ من جملة هذه العمالة .

أما الإناث فان مشاركة الكويتيات في سن العمل تبدأ في سن مبكرة أيضا إذ تصل نسبة مشاركتهن في فئة العمر (٢٠ ـ ٢٤ سنة) حوالي ٣٠٪ من جملة الاناث المشاركة في قوة العمل الكويتية . ويرجع ذلك الى التغير الاجتماعي الذي شهده المجتمع الكويتي ودخول المرأة الكثير من ميادين العمل . واذا كانت الاناث الكويتيات يدخلن ميدان العمل في سن مبكرة فانهن يخرجن منها أيضا مبكرات بشكل واضح ، إذ تبدأ مشاركتهن تقل ابتداء من فئات السن الشابه (٣٠ ـ ٣٥) بحيث لا تزيد نسبة هذه المشاركة في فئة السن (٣٥ ـ ٣٩ سنة) عن ٧٪ من جملة قوة العمل من الاناث الكويتيات. توالي النسبة بعد ذلك الهبوط الحاد بحيث تتراوح نسبة مشاركتهن في أي من الفئات التالية بين ٢٪ الى ٨ر٠٪ . ويرجع ذلك إلى أن كثيرا من الاناث الكويتيات بعد زواجهن وانجابهن للاطفال يتفرغن لأعمالهن الأسرية مما يجعلهن يخرجن مبكرات من قوة العمل . أما الإناث غير الكويتيات فهن يدخلن أيضا مبكرات في قوة العمل ويخرجن منها متأخرات ، لا يختلف المنحنى الخاص بهن عن منحنى الذكور الوافدين ، ويرجع ذلك الى طبيعة المجتمع الوافد الذي يحاول كل افراده استثمار وجودهم بالكويت ، وهن في ذلك يختلفن كثيرا عن قوة العمل من الكويتيات اللاتي لا تزيد نسبة مشاركتهن في هذه القوة في فئات العمر المتأخرة نسبيا (٤٥ سنة فأكثر) عن ٥ر٣٪ بينما تبلغ هذه النسبة لدى غير الكويتيات حوالي ١٥٪ من جملة عمالتهن .

٢ ـ الحالة التعليمية لقوة العمل:

يوضح التوزيع النسبي لقوة العمل حسب حالتها التعليمية عام ١٩٨٠ ـ كما يتضح من (شكل ٢٨) ان حوالي ٣٠٪ من جملة العمالة في حالة أمية ، بينما تبلغ نسبة من لم يحصلوا على أية شهادة حوالي ٢٥٪ وذلك يعني أن اكثر من نصف عمالة الدولة أميون أو أشباه ذلك مما يدمغ العمالة بتخلفها العلمي .

يبدو من الشكل أيضا أن هناك تباينا واضحا بين الحالة التعليمية لقوة العمل

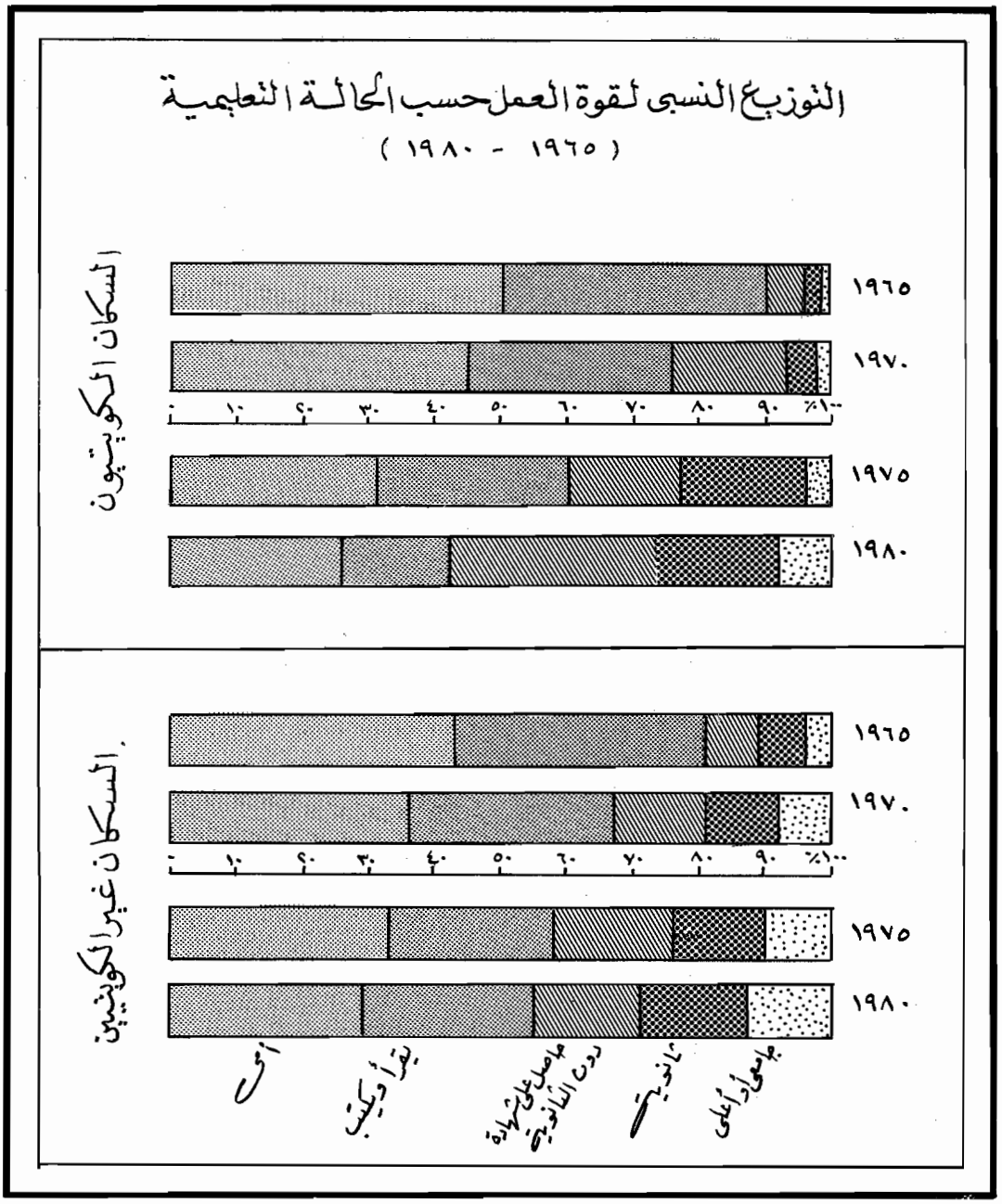
التوزيع النسبي لقوة العمل حسب الحالة التعليمية
(١٩٦٥ - ١٩٨٠)
السكان الكوبتيون
١٩٦٥
١٩٧٠
١٩٧٥
١٩٨٠
٠ ١٠ ٢٠ ٣٠ ٤٠ ٥٠ ٦٠ ٧٠ ٨٠ ٩٠ ١٠٠٪
السكان غير الكوبتيين
١٩٦٥
١٩٧٠
١٩٧٥
١٩٨٠
٠ ١٠ ٢٠ ٣٠ ٤٠ ٥٠ ٦٠ ٧٠ ٨٠ ٩٠ ١٠٠٪
أمي
يقرأ ويكتب
حاصل على شهادة دون الثانوية
ثانوية
جامعي أو أعلى

(شكل ٢٨)

لكل السكان الوطنيين والسكان الوافدين . إذا كان المجتمعان يشتركان في ان اغلبية عمالتها في حالة أمية أو شبه أمية لا تقل في أي منها نسبة هؤلاء عن ٤٠٪ من جملة السكان (٢١ سنة فاكثر)، إلا أن هناك تباينا واضحا بين المجموعتين بالنسبة لمستوى تعلم افراد قوة العمل بكل منهما، فبينما تبلغ نسبة الحاصلين على شهادة ابتدائية من العمالة الكويتية حوالي ٣٥٪ من جملة العمالة المؤهلة بهم ، والحاصلين على شهادة متوسطة حوالي ٣٠٪ ، والحاصلين على شهادة ثانوية حوالي ٢٥٪ ، تبلغ هذه النسب للعمالة الوافدة ٢٣٪ ، ٤ر١٩٪ ، ٨ر٣٣٪ على الترتيب . يلاحظ أيضا أن نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي من العمالة غير الكويتية أعلى (حوالي ٣٠٪) من نظيره لدى العمالة الكويتية (حوالي ٢٥٪) . ولعل ذلك يعني أن العمالة الكويتية تكاد تتماثل بين أفرادها كافة مستويات التعلم بينما تكاد العمالة الوافدة تنقسم بين أميين أو حاصلين على شهادة ثانوية وما بعدها مع قلة واضحة لحملة الشهادة المتوسطة من أنصاف المتعلمين .

يتضح من الشكل أيضا التغير والتحسن الكبير الذي طرأ على الحالة التعليمية للعمالة في كل من المجموعتين ، فقد انخفضت نسبة الامية بين العمالة الكويتية من حوالي ٥٢٪ عام ١٩٦٥ لتصل إلى حوالي ٢٥٪ عام ١٩٨٠ ، مما يعكس مدى الرقي الاجتماعي للافراد وأثر اهتمام الدولة بتعليم افراد المجتمع ، كما انخفضت نسبة العمالة الوافدة الأمية من حوالي ٤٥٪ الى حوالي ٣٠٪ من جملة عمالتها . يقابل ذلك ارتفاع واضح في نسبة العمالة الحاصلة على شهادة بكل مستوياتها خاصة الجامعية منها . فقد إرتفعت نسبة العمالة الحاصلة على شهادة جامعية وما بعدها لدى العمالة الكويتية من ٣ر١٪ عام ١٩٦٥ لتصل الى ٧ر٣٪ عام ١٩٨٠ بينما بلغت النسبة لدى العمالة الوافدة ٤٪ في عام ١٩٦٥ ثم ارتفعت حتى وصلت الى ٣ر١٢٪ عام ١٩٨٠ ، وربما تعكس دراسة الانشطة الاقتصادية للقوى العاملة بكل من المجتمعين الحالة التعليمية لها .

٣ ـ الانشطة الاقتصادية لقوة العمل:

إذا كانت مجموعة الانشطة الاقتصادية التي يعمل بها أفراد قوة العمل تعكس مجموعة العوامل البيئية والديموغرافية المؤثرة في تكوينها ، فهي من ناحية أخرى توضح الكثير من الملامح المميزة لافراد قوة العمل لدى المجتمع بشقيه الكويتيين وغير الكويتيين . كما تكشف عن الكثير من خصائص المجتمع الاقتصادية والعمرانية ،

وتفسر كذلك طبيعة التركيب العمري والتعليمي للعمالة نتيجة لاختلاف متطلبات الانشطه الاقتصادية من مستوى تعليمي أو فئة عمر أو نوع دون آخر .

أما عن الانشطة الاقتصادية التي يعمل بها السكان فانه كمايتضح من(**شكل ٢٩**) تعد الخدمات والبناء والتشييد والتجارة والصناعات التحويلية على الترتيب من الانشطة الرئيسية للعمالة بالكويت ، بينما تعد الزراعة والكهرباء والغاز والنقل والمواصلات والمناجم والمحاجر من الحرف الثانوية التي يقل بها نسبة العمالة بشكل واضح .

تعتبر الخدمات النشاط الرئيسي الذي يحتل المرتبة الأولى بين الأنشطة الاخرى التي يعمل بها سكان الكويت . ويعكس ذلك طبيعة المجتمع الحضري بالكويت حيث لا يكاد يعرف سكان الدولة سوى المدينة نمط سكن لهم . ولعل من الاسباب الأخرى التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة العمالة بالخدمات عدم وجود أنشطة أخرى منافسة تؤدي الى قلة مساهمتها لتشاركها التكوين النسبي لعمالة المجتمع مثل الصناعة أو الزراعة نتيجة لفقر البيئة في الموارد الطبيعية حيث لا يكاد يوجد من هذه الموارد سوى البترول . وتتفوق الكويت بشكل واضح في مجال سيادة الخدمات بها بين الانشطة الأخرى ، إذ أن نسبة العاملين في هذا القطاع تفوق كثيرا تلك النسبة في الدول المتقدمة والنامية على السواء . يتفق ذلك وحاجة الكويت ـ مع حداثة عهدها بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ـ لتزويد سكانها بشتى أشكال التنمية مخصصة جهدها في هذا المجال[1] .

أما البناء والتشييد فهي تحتل طوال فترة ما بعد النفط باستثناء الفترة التعدادية (٧٠ ـ ١٩٧٥) المركز الثاني بين مجموعة الأنشطة الاقتصادية للعمالة بالكويت بوجه عام . وقد بلغ نصيب قطاع البناء والتشييد من إجمالي القوى العاملة في التعدادات الكويتية ٣ر١٦٪ ، ٣ر١٤٪ ، ٨ر١٠٪ ، ١٨٪ ، على التوالي خلال الفترة من (٦٥ ـ ١٩٨٠) . ومن الطبيعي أن يحتل هذا النشاط هذا المركز المتقدم بين مجموعة الأنشطة الاخرى مع تلك النهضة الحضارية والحضرية التي شهدها عمران

---

(١) مكي محمد عزيز ، عبد الرسول على الموسى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٩ .

الكويت ـ ومازال خلال فترة ما بعد النفط . يدعم ذلك بعض الخصائص المميزة للاقتصاد الكويتي والذي يعتبر النشاط العقاري احد المجالات والمنافذ الرئيسية لاستثمار رؤوس الاموال الوطنية خاصة مع افتقار هذا الاقتصاد الى العديد من أوجه الاستثمار البديل التي يمكن أن تشارك في امتصاص الحجم المتزايد للمدخرات القومية في ظل ندرة الموارد الطبيعية غير النفطية بالدولة[1] . هذا بالاضافة الى ارتباط نشاط الاستثمار العقاري ارتباطا وثيقا ومباشرا بحياة الافراد وحاجتهم للسكن خاصة لقطاع السكان غير الكويتيين الذين يعتمدون في اسكانهم على هذا النمط من السكن الاستثماري . ومن ناحية اخرى كان لسياسة الاسكان التي تبنتها الدولة لتوفير المسكن المناسب لافراد المجتمع ومشاريع التنمية الحضرية ومشاريع الاسكان سواء في عدد المناطق التي تنظمها البلدية وتوزع قسائمها على السكان أو في المشاريع التي تقوم بتنفيذها هيئة الاسكان من نمط مساكن الدخل المحدود والمتوسط ، كان لها أثرها في نشاط قطاع البناء والتشييد . ولعل ذلك يفسر الانخفاض الذي شهده هذا القطاع خلال الفترة (٧٠ ـ ١٩٧٥) نتيجة لارتباطه بالتغيرات التي طرأت على قطاع الاستثمار العقاري في هذه الفترة ، إلى جانب بعض القيود التي وضعها قانون العمل الكويتي وتدهور الناتج المحلي الاجمالي في تلك الفترة[2] .

يحتل قطاع الصناعات التحويلية المركز الثالث بين مجموع الانشطة التي تعمل بها العمالة ، ولعل في تصدر هذا القطاع لهذا المركز المتقدم ما يوحي باهميته ومشاركته للأنشطة الأخرى بفعالية واضحة في الاقتصاد الكويتي ، الا أن واقع الأمر غير ذلك خاصة عند مقارنة أعداد العمالة في هذا القطاع بالقطاعات الاخرى . إذ تراوحت نسبة مساهمته بين حوالي ٩ـ١٤٪ من جملة العمالة خلال الفترة من (٦٥ ـ ١٩٨٠) ، وبلغ عدد العاملين به حوالي ٤١ الف نسمة فقط عام ١٩٨٠ ، وذلك مقابل حوالي ٢٢٠ الف في قطاع الخدمات وحوالي ٩٧ الف في قطاع البناء والتشييد . ويعد افتقار الكويت الي مقومات قيام الصناعة وأهمها المواد الخام اللازمة لها أحد العوامل المسئولة عن انكماش مساهمة هذا القطاع ، ولذلك نجد أن معظم

---

(١) امل يوسف العذبي الصباح ، العمالة في قطاع التشييد والبناء في الكويت ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت ١٩٨٢ ، ص ص ٧ ، ٨ .

(٢) المرجع السابق ذكره ، ص ٧٥ .

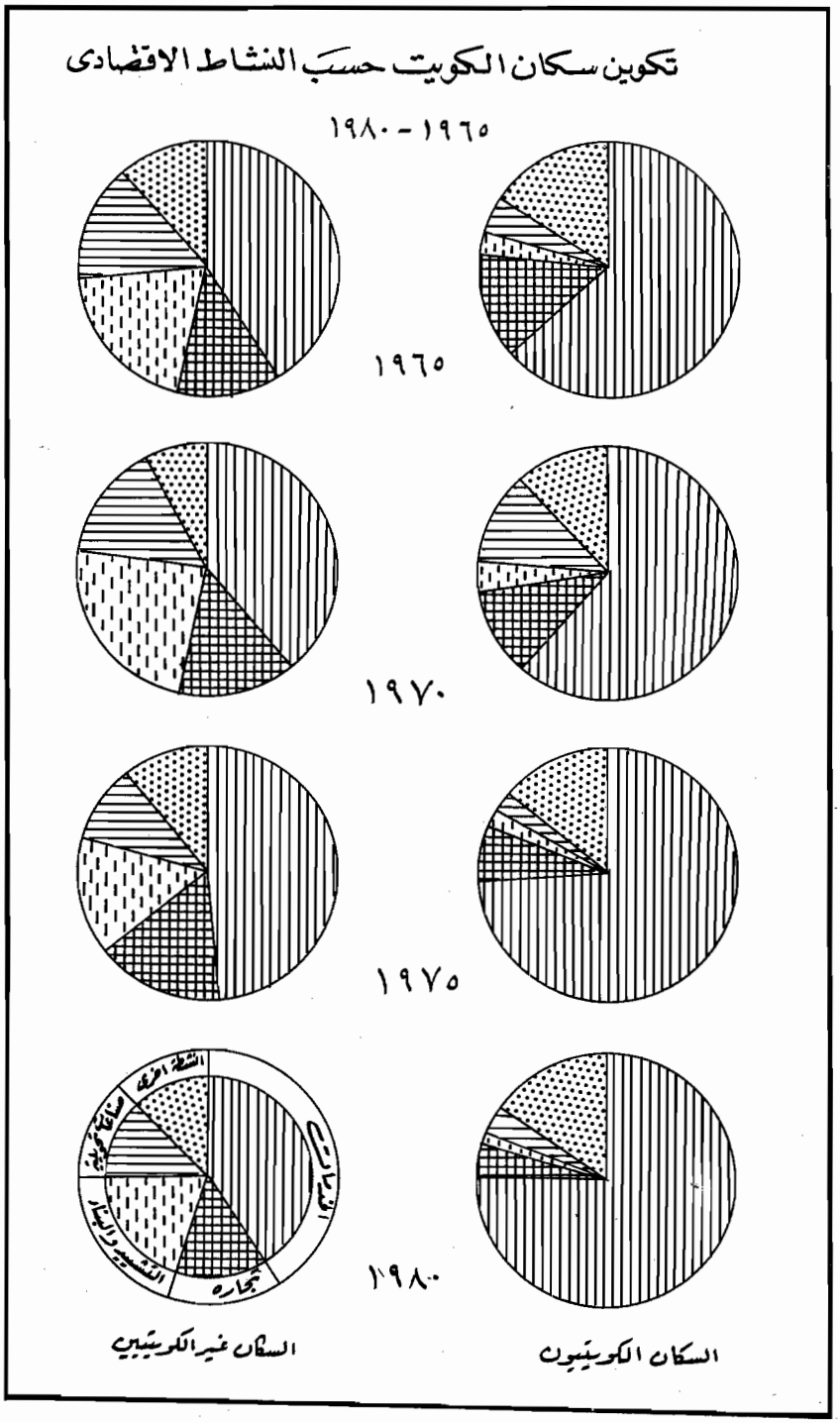
تكوين سكان الكويت حسب النشاط الاقتصادى
١٩٦٥ - ١٩٨٠
١٩٦٥
١٩٧٠
١٩٧٥
١٩٨٠
الخدمات
تجارة
التشييد والبناء
صناعة وتعدين
الزراعة
السكان الكويتيون
السكان غير الكويتيين

(شكل ٢٩)

الصناعات الكويتية الكبيرة تنتمي الى مجموعة الصناعات البتروكيماوية المرتبطة بوفرة النفط بالكويت . لكن من ناحية اخرى يلاحظ أن اعداد العمالة في هذا القطاع تنمو تدريجيا ، فقد نمت من حوالي ١٨ الف نسمة عام ١٩٦٥ (١٠٪)الى حوالي ٣٢ الف عام ١٩٧٠ (٦ر١٣٪) ثم الى حوالي ٢٤ر٤ الف نسمة عام ١٩٧٥ (٨ر١٠٪) بينما بلغت نسبة مساهمتها عام ١٩٨٠ حوالي ٩٪ من جملة العمالة بالانشطة المختلفة . واذا كانت نسبة العمالة في هذا القطاع قد شاهدت انخفاضا متواليا منذ عام ١٩٧٠ فإن ذلك يمكن أن يعزى لنمو متعاظم وبمعدلات نمو أعلى للانشطة الاخرى خاصة الرئيسية منها .

وتعتبر التجارة أحد الانشطة الرئيسية التي تتنافس مع الصناعات التحويلية على المركز الثالث بين مجموعة الانشطة الاقتصادية الرئيسية بالكويت . فقد تراوحت نسبة مساهمتها بين حوالي ١٢ الى ١٤٪ من جملة ذوي النشاط بين السكان خلال الفترة من (٦٥ - ١٩٨٠) .

إذا كانت هذه هي الأنشطة الرئيسية التي تعمل بها العمالة بالكويت ، فان الزراعة والصيد ، والمناجم والمحاجر ، والمياه والغاز والكهرباء تعد من أقل الانشطة الاقتصادية، إذ يعمل بها نسبة لا تتعدى في أي منها ٢٪ من جملة العمالة عام ١٩٨٠ . أما الزراعة فهي من الأنشطة التي لا تتوفر مقوماتها البيئية الطبيعية بصفة خاصة مثل المياه او التربة ورغم جهود الدولة في تنميتها وتطويرها الا أن نسبة مساهمتها محدودة . ونظرا لندرة الموارد الطبيعية غير النفطية بالكويت فانه من الطبيعي أن يحتل قطاع المناجم والمحاجر مركزه المتأخر هذا بين الانشطة الأخرى . أما الكهرباء والغاز فهي من الأنشطة التي لا تتطلب عمالة وفيرة مقارنة بانشطة أخرى خاصة الرئيسة منها مثل البناء والتشييد مثلا .

يتضح أيضا من (شكل ٢٩) ان هناك ثنائية في توزيع بعض الأنشطة الاقتصادية بين العمالة الوطنية والعمالة الوافدة . إذا كانت الخدمات تعد الحرفة الأولى لدي المجموعتين فإنه يلاحظ أن نسبة المشتغلين بها من العمالة غير الكويتية في انخفاض متوال ، فقد انخفضت نسبة مساهمتها لديهم من حوالي ٥١٪ عام ١٩٥٧ الى حوالي ٤٠٪ عام ١٩٨٠ ، يشاهد العكس بالنسبة للعمالة الكويتية التي أصبحت الخدمات تستقطب ثلاثة أرباع جملة عمالتها ، بينما لم تزد نسبة مساهمتهم فيها عن

٥١٪ في عام ١٩٥٧ . ولعل ذلك يعود إلى سياسة تكويت الوظائف الحكومية بالاضافة الى تفضيل العمالة الكويتية للعمل بهذا القطاع من الأنشطة .

أما حرفة البناء والتشييد فكما يتضح من الشكل أنها تكاد تكون حرفة غير الكويتيين ، يعمل بها حوالي ٢٥٪ من جملة العمالة الوافدة ، بينما تبلغ هذه النسبة ٢ر١٪ لدى الكويتيين. ولا تكاد توجد تغيرات في هذ المواقف على مدار التعدادات الكويتية المختلفة خلال الفترة من (٥٧ ـ ١٩٨٠)، ولعل السبب في ذلك العزوف من العمالة الكويتية يعود الى نظرة المجتمع الى الحرف اليدوية بصفة عامة واعتبارها من الحرف ذات المستوى المتدني اجتماعيا . ويكاد يتشابه قطاع الصناعات التحويلية ـ ولنفس السبب ـ مع قطاع البناء التشييد في كونه نشاطا تستأثر به العمالة الوافدة، إذ لم تتعد نسبة العاملين به من الكويتيين ١و٣٪ بينما نجدها تصل الى ١٠٪ لدى غير الكويتيين .

اما التجارة فيمكن اعتبارها حرفة المجتمعين معا يعملان بها . وهي تعد من الانشطة الرئيسة لكل منها . وإذا كانت الأرقام تعكس في الفترة الأخيرة ارتفاع نسبة من يعملون بها من العمالة غير الكويتية ، فانها هنا لا تعكس الواقع الفعلي . تمثل التجارة النشاط الثاني لقطاع كبير من السكان الكويتين المسجلين في التعداد كعاملين في قطاع الخدمات كحرفة أولى بينما لا تحتل نفس الموقع لدي العمالة الوافدة ، فقد عمد الكثير من افراد قوة العمل الكويتية إلى الالتحاق بالعمل الحكومي في مجال الخدمات خاصة بعد الارتفاع الذي شهدته مرتباتهم في الفترة الاخيرة وذلك الى جانب نشاطهم التجاري .

٤ـ التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية:

أما عن التوزيع الاقليمي للانشطة الاقتصادية بين قطاعي العمالة الكويتية والوافدة في مناطق الدولة المختلفة، فانه من خلال الاستعانة بالارقام الواردة عن ذلك في تعداد عام ١٩٧٥ وما يوضحه (شكل ٣٠) يمكن أن نتبين الآتي:

* تمثل الخدمات حرفة السواد الأعظم من السكان الكويتيين سواء في المناطق المخصصة لسكناهم كما هو الحال في ضاحية عبدالله السالم والشامية ، أو في المناطق

الأخرى الخاصة بسكنى الوافدين كما هو الحال في حولي وأبرق خيطان . ولعل ذلك يؤكد ما اتضح سابقا عن احتلال هذا القطاع مركزه المتقدم بين الأنشطة الاقتصادية بدرجة لا ينافسه فيها أي من القطاعات الاخرى بين العمالة الكويتيية ، بحيث لا تقل نسبة من يعملون بالخدمات عن نصف هذه العمالة في أي من مناطق الدولة وذلك باستثناء بعض المناطق كما هو الحال في منطقتي الري والاحمدي . يرجع ذلك الى ارتفاع نسبة العمالة في أنشطة اخرى نتيجة لسيادة ظروف وبنية وظيفية خاصة بهذه المناطق ، فالأولى منطقة صناعية والثانية مدينة خلقها النفط وتعد مثالا لمدنه على الخريطة الحضرية لعالمنا العربي . تشارك العمالة الوافدة العمالة الكويتية تصدر قطاع الخدمات للانشطة الاقتصادية ولكن بدرجة أقل حدة مما يشاهد لدى السكان الكويتيين . ومن ناحية أخرى يلاحظ وجود تباين كبير في نسبة مشاركة الخدمات بين الأنشطة الاخرى في مناطق الدولة المختلفة ، بينما تكاد تلتهم الخدمات معظم العمالة غير الكويتية بمناطق سكنى الكويتيين بوجه عام نجدها تتراجع عن ذلك كثيرا وتنافسها بعض الأنشطة الأخرى في مناطق سكنى غير الكويتيين . إن المقارنة بين كل من ضاحية عبدالله السالم والشامية من جهة وحولي والسالمية من جهة أخرى توضح مدى التباين بينهما بجلاء . يرجع ذلك الى طبيعة الحرف التي يعمل بها السكان الوافدون والمقيمون لدى الأسر الكويتية في مناطق سكناها ، وهو ما سبق الاشارة اليه . أما مناطق سكنى غير الكويتيين فان عمالتها تكاد تتقاسمها مجموعة الانشطة الاقتصادية الرئيسية السائدة في المجتمع بوجه عام .

* اذا كانت مجموعة الانشطة الرئيسية التي يمكن حصرها في الخدمات والبناء والتشييد والصناعات التحويلية والتجارة تكاد تتقاسم العمالة غير الكويتية في مناطق سكناهم ـ كما يتضح من الشكل ـ لدى كل من حولي والسالمية وابرق خيطان ، فان هناك بعض المناطق التي لها تكوينها الخاص بها كما هو الحال في الاحمدي ومنطقتي الري والشويخ الصناعية .

أما الاحمدي فهي مدينة ارتبط وجودها باكتشاف النفط وحفظت لنفسها منذ ذلك الوقت وحتى الآن طابعا عمرانيا وسكانيا خاصا بها يختلف كثيرا عما يسود في المناطق الأخرى . يتضح ذلك من ظهور نسبة كبيرة من عمالة هذه المنطقة التي تعمل في قطاع المناجم والمحاجر وذلك لدى كل من العمالة الوطنية والعمالة الوافدة، اذ بلغت نسبة العمالة في هذا القطاع لدى كل منهما (٤٦٪) ، (٢٦٪) من جملة عمالتها على الترتيب . وهي عمالة ترتبط في معظمها بعلميات استخراج

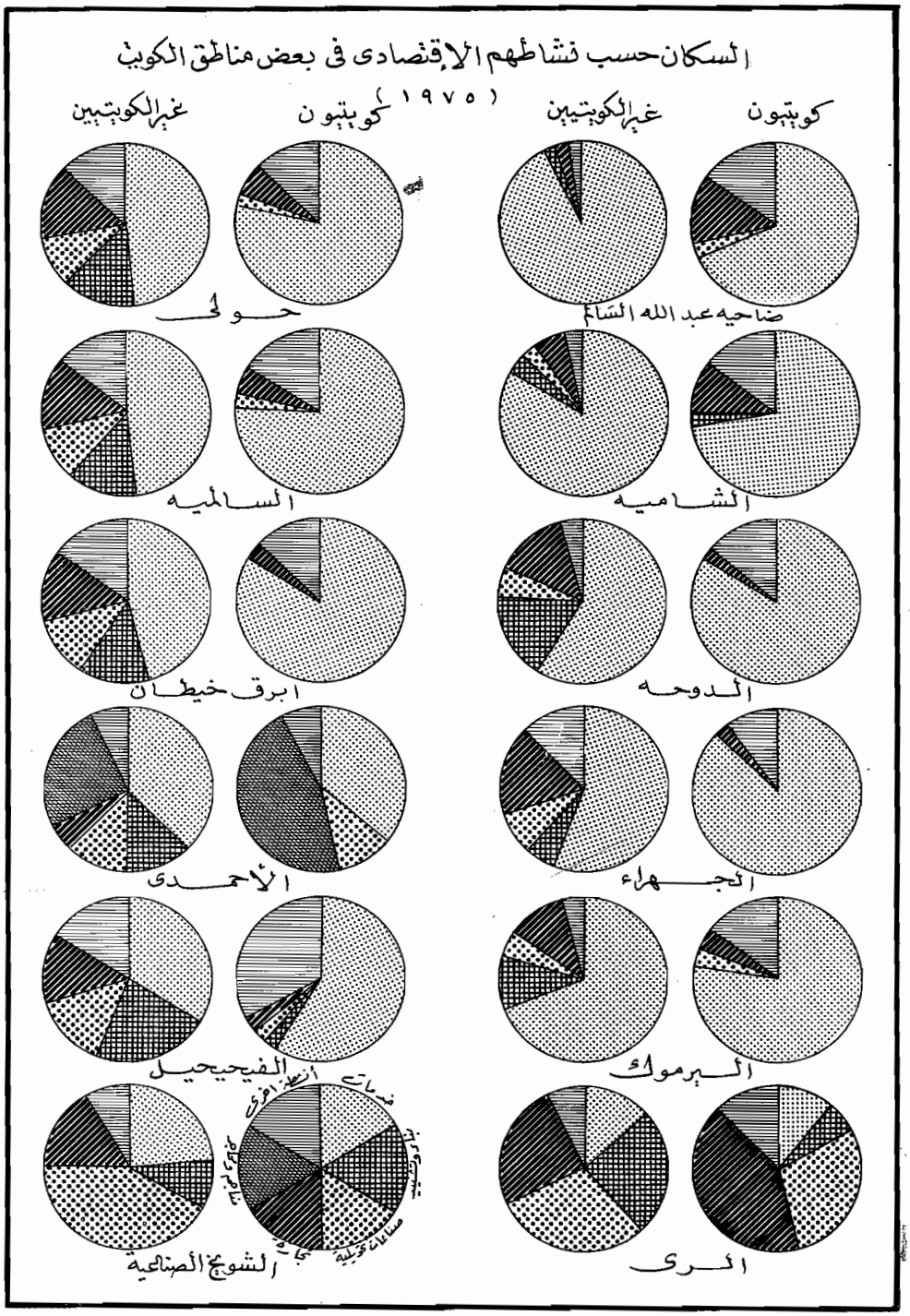
السكان حسب نشاطهم الإقتصادى فى بعض مناطق الكويت
(١٩٧٥)
كويتيون
غير الكويتيين
كويتيون
غير الكويتيين
ضاحيه عبد الله السالم
حولى
الشاميه
السالميه
الدوحه
ابرق خيطان
الجهراء
الأحمدى
الفيحيحيل
الرى
الشويخ الصناعيه

(شكل ٣٠)

وتصدير النفط . يشارك الاحمدي في ذلك الى حد كبير ـ الفحيحيل التي تكاد تكون المنطقة التوأم وامتدادا عمرانيا لها .

ويسود منطقتي الري والشويخ الصناعية الاستخدام الصناعي المتمثل في عدد من الصناعات مثل صناعة الطابوق والصناعات الغذائية وبعض الصناعات البسيطة الاخرى مثل صناعة الاثاث ومحطة تحلية مياه البحر والكهرباء بالاضافة الى عدد كبير من الورش والمخازن . وقد كان لذلك أثره في رفع نسبة العمالة في قطاع الصناعات التحويلية بهذه المنطقة لتصل الى حوالي ٤٠٪ من جملة عمالتها .

- يتضح من الشكل ايضا ضآلة مشاركة الأنشطة الرئيسية الاخرى ـ غير الخدمات - لدى العمالة الكويتية في مناطق الدولة المختلفة خاصة حرفة البناء والتشييد التي لا يكاد يوجد من يعمل بها في هذه المناطق . أما الصناعات التحويلية والتي يعمل بها قطاع محدود من العمالة الكويتية ، فهي لم تظهر الا في بعض المناطق مثل منطقة الري الصناعية ومدينة الاحمدي وبنسب ضئيلة للغاية . ومن ناحية اخرى تتضاءل ـ الى حد الندرة احيانا ـ مشاركة الانشطة الثانوية مثل الزراعة والصيد أو المياه والغاز والكهرباء أو النقل والمواصلات خاصة بين العمالة الكويتية التي ينعدم مشاركة عمالتها في بعض المناطق في هذه القطاعات الثانوية . ويرجع ذلك الى عزوف هذه العمالة عن الالتحاق بهذه الانشطة من ناحية وتدني مستوى بعضها من الناحية الاجتماعية من ناحية اخرى ، كما سبق الاشارة الى ذلك .

الخاتمة

كشفت دراسة الخصائص الديموغرافية من ناحية ولجملة السكان من ناحية أخرى عن الكثير من السلبيات التي تمثل في نفس الوقت معوقات يمكن أن تعوق أية محاولة لتنمية الموارد البشرية في الكويت ويمكن حصر هذه السلبيات في الآتي :

ـ الاعتماد بشكل رئيسي على العمالة الوافدة وسهولة الحصول عليها ، حيث تتعدد مصادر الامداد من مناطق بها فائض في عمالتها المحلية تمثل الكويت بالنسبة لها منطقة جذب قوية . ولعل مما تجدر الاشارة اليه في هذا المجال هو زيادة تيار العمالة الاسيوية الوافدة عن العمالة العربية التي بدأت تتراجع نسبة وفودها أمام هذا التيار الاسيوي المتنامي .

ـ التركز الواضح لقوة العمل الوطنية في أنشطة الخدمات خاصة في الوظائف الادارية في مرافق واجهزة الدولة المختلفة التي ينظر اليها على أنها وظائف مريحة ذات مردود اجتماعي واقتصادي خاصة عند مقارنتها بالانشطة ذات الطابع الفني .

ـ عدم مشاركة المرأة بفعالية في قوة العمل بصورة تتناسب وحجم هذا القطاع من القوة البشرية . هذا بالاضافة الى عدم استمرار مشاركتهن في سوق العمل لمدد طويلة مما يضعف من حجم مشاركة العمالة الوطنية ويزيد من الاعتماد على العمالة الوافدة .

ـ ارتفاع نسبة الأمية بين السكان الكويتيين بوجه عام والقوة العاملة منهم بوجه خاص . فقد أوضحت الدراسة ان الجزء الأكبر من هذه العمالة تتسم بالأمية وأنها غير مؤهلة ، لذلك تتدنى بشكل حاد نسبة العمالة الوطنية المؤهلة جامعيا أو حتى تحمل مؤهلا متوسطا ، هذا بالاضافة إلى أن معظم افراد العمالة الامية غير مدربة فنيا .

ـ عزوف العمالة الوطنية عن المساهمة والمشاركة في تشكيل حجم قوة العمل في بعض الانشطة ذات الطابع العملي او الفني مثل الصناعات التحويلية . وقد ادى

ذلك الى ـ مايشبه ـ احتكار العمالة الوافدة لمثل هذه الانشطة كما هو الحال في البناء والتشييد والصناعات التحويلية . يرجع ذلك الى طبيعة النظرة الاجتماعية إلى هذه المهن وتدني المردود المادي لها مقارنة بالانشطة الاخرى .

— الاتجاه الى التعليم العام وليس الفني ، بل ان الاتجاه الى التعليم الجامعي أصبح سائدا ويمثل رغبة عامة لدى كثير من الأسر في أن يتلقى أبناؤهم حظهم من هذا التعليم حتى ولو أدى الى سيادة بطالة مثقفين فيما بعد ، وذلك نتيجة للاتجاه العام إلى الكليات النظرية والعزوف عن الالتحاق بالكليات العملية أو المعاهد الفنية . فقد بلغ عدد خريجي جامعة الكويت من الكويتيين في الكليات النظرية ٩٧٣ خريجا (٨٢ر٤٪) مقابل ٢٠٨ خريجا من الكليات العملية وذلك في العام الدراسي ١٩٨٢/٨١ ، بينما بلغ عدد الطلاب الكويتيين المقيدين بالجامعة خلال الفصل الدراسي الثاني للعام ١٩٨٣/٨٢ في الكليات النظرية ٦٥٥٥ طالبا (٧٥ر٧٪) مقابل ٢١٠١ طالب في الكليات العملية[1] .

— أدى الاعتماد على العمالة الوافدة وتفضيل العمالة الوطنية العمل في أنشطة الخدمات المختلفة من ناحية ، والعزوف عن التعليم الفني من ناحية أخرى ، إلى تراكم هذه العمالة وتفشي ظاهرة البطالة المقنعة وتزايدها من فترة لاخرى ، حتى ليمكن القول ـ بقدر كبير من الاطمئنان ـ أن القطاع الحكومي يعاني من وجود قوة عمل وطنية ووافدة فائضة عن حاجة العمل الفعلية مما يؤدي إلى قلة انتاجية العامل . هذا بالاضافة الى أن التكلفة المباشرة لصاحب العمل ـ في القطاع الخاص ـ الذي يوظف عمالة وافدة تعتبر تكلفة رخيصة غير فعلية نظرا لما تتحمله الدولة من تكلفة لمعظم ـ ان لم يكن كل تكلفة العمالة الوافدة في مجال توفير الخدمات الاجتماعية المجانية أو المدعمة حكوميا ذات الاسعار المنخفضة ، مما جعل الفرق كبيرا بين التكلفة الفعلية التي تتحملها الدولة للعمالة الوافدة والكلفة المباشرة التي يتحملها صاحب العمل . كان ذلك وراء المبالغة والاسراف في استقدام العمالة الوافدة والاتجاه نحو زيادتها من ناحية الكم أكثر من ناحية الكيف .

---

(١) الادارة المركزية للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٣ ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

الاسس العامة لتنمية الموارد البشرية :

في محاولة لمعالجة القصور في حجم القوة البشرية الوطنية من ناحية ، وسلبيات ومعوقات تنمية مواردها من ناحية أخرى فانه يمكن الاخذ في الاعتبار بعض الاسس والعناصر التي يمكن إيجازها في الآتي:

(١) إن الفارق الكبير بين حجم قوة العمل القائمة من ناحية وما يتطلبه استثمار عائدات النفط من ناحية أخرى ، في ظل الحجم المحدود لسكان الكويت وعدم امكانية تلبية الاحتياجات الكاملة لسوق العمل المحلي من العمالة الوطنية ، كل ذلك يجعل من الضروري الاستمرار في الاعتماد على العمالة الوافدة في سد النقص في هذه الاحتياجات . إن أية مقولة بامكانية الاستغناء عن العمالة الوافدة لا تستند الى الواقع الفعلي ، وهي مقولة تصدر عن إغفال تام للحقائق الموضوعية الخاصة بسوق العمل المحلي واحتياجاته . ولكن من ناحية اخرى يجب إجراء مزيد من الدراسات المتخصصة حوال إمكانية ترشيد استخدام العمالة الوافدة وتقنين هذا الاستخدام . وقد سبق الاشارة الى أثر قلة التكاليف الفعلية التي يتحملها أصحاب العمل في جلب العمالة الوافدة وأثر ذلك على تضخم حجم هذه العمالة وزيادتها عن الاحتياجات الفعلية لحاجة سوق العمل . هذا بالاضافة الى أثر ذلك على ما تتحمله ميزانية الدولة من اعباء توفير الكثير من الخدمات لهذه العمالة . ويمكن في هذا المجال العمل على تخفيض حجم العمالة الوافدة ـ كما يرى الكواري ـ وذلك من خلال خطة مرحلية ، وذلك عن طريق[1]:

أ ـ تخفيف حدة البطالة المقنعة والتضخم الوظيفي الذي تعاني منه مرافق واجهزة الدولة المختلفة مع ضرورة إعادة النظر في الأساليب المتبعة في التوظيف والدور الذي تلعبه المجاملة الشخصية والنظر بموضوعية لمدى الحاجة الفعلية لأفراد القوى العاملة وذلك من خلال مسح دقيق للقوى العاملة الحالية .

ب ـ تبني أساليب إدارة وتقنيات تتلاءم مع ظروف الدولة ومشكلاتها السكانية في ضوء الامكانات المتاحة مع توفير الحوافز اللازمة للحد من الطلب على العمالة بواسطة رفع مستوى المسئولية المجتمعية لدى متخذي القرار .

---

(١) علي الكواري ، نحو فهم أفضل لأسباب الخلل السكاني في اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت ١٩٨٣ ، ص ٥٧ .

ج ـ ضرورة الزام صاحب العمل بالتكلفة الفعلية التي يتطلبها استقدام العمالة الوافدة ، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق الزام أصحاب الاعمال بدفع رسوم الخدمات الصحية والأمنية والثقافية والتعليمية التي يتطلب تقديمها للوافد . هذا بالاضافة إلى تحميله مبالغ الدعم اللازم تقديمه لتوفير الاحتياجات الاساسية للوافد واسرته . ويمكن أيضا بطريق غير مباشر تحميل هذه التكاليف وذلك عن طريق إعادة النظر في اسلوب تقديم الخدمات والمنافع العامة مجانا أو بصورة مدعومة .

(٢) لابد من العمل على تصحيح المسار الخاطىء للهيكل التعليمي وانتهاج فلسلفة تعليمية تضع الأولويات مع الاحتياجات الحقيقة للمجتمع وذلك في ظل ربط بين الخطط التربوية ومتطلبات سوق العمل المحلي في إطار تخطيط اقتصادي واجتماعي متكامل العناصر وتنسيق شامل بينها . وفي هذا المجال لابد من العمل على وقف التيار المتدفق الى التعليم العام من ناحية ، والتعليم الجامعي في الكليات النظرية وليس العملية ، والعمل على تصحيح هذا المسار بتشجيع الافراد وتوعيتهم بأهمية التعليم الفني والتطبيقي العملي سواء على مستوى المعاهد المتوسطة أو الكليات الجامعية . يحتاج ذلك الى العمل على تعديل النظرة الاجتماعية لدى المجتمع للمهن الحرفية وان كان ذلك يحتاج الى سياسة طويلة النفس وتخطيط منظم من أجل تحقيق هذا التحول الاجتماعي .

(٣) العمل على رفع نسبة مساهمة العمالة الوطنية في تشكيل حجم قوة العمل وذلك عن طريق تشجيعها على تحويل مسارها المتجه الى تفضيل العمل بمهن الخدمات والاعمال ذات الطابع الاداري المكتبي بصفة خاصة ، وتشجيعها على الالتحاق بالمهن الحرفية والأنشطة ذات الطابع العملي . ويمكن أن يتم ذلك عن طريق منح العمالة في هذه الأنشطةمزيدامن الامتيازات الاجتماعية والمادية التي تجعل هناك فرقا واضحا بين المردود المادي والاجتماعي بين هذه الانشطة وأنشطة الخدمات . ومن أجل محاولة رفع نسبة مشاركة العمالة الوطنية ـ أيضا ـ لابد من العمل على تشجيع المرأة على المشاركة الفعالة في ميدان العمل والاستمرار فيه . ويمكن في هذا المجال اجراء دراسة تفصيلية للبحث في الأسباب الإجتماعية والاقتصادية الكامنة وراء هذا العزوف ودور الأجور والتعليم ومساواتها بالفرص المتاحة للعمالة المذكرة . هذا بالإضافة إلى ضرورة توفير المؤسسات الاجتماعية

التي تمكنها من الإقبال على العمل والاستمرار فيه كما هو الحال في إنشاء دور الحضانة وتعديل التشريعات التي تكفل لها أمومتها من خلال نظام خاص بالاجازات التي تتناسب وطبيعة المرأة .

نحو سياسة سكانية للكويت:

يمكن القول ان الكويت تفتقر تماما إلى وجود سياسة سكانية واضحة معلنة محددة المعالم . هذا على الرغم من توفر مثل هذه السياسة في مجالات كثيرة كالاسكان والصحة والتعليم . لا توجد خطوط واضحة لمعالم سياسية سكانية معلنة حتى الآن باستثناء بعض التشريعات والقوانين التي تنظم عمليات التجنيس والقدوم إلى الكويت والاقامة بها[1] .

إن غياب مثل هذه السياسة له الكثير من الآثار السلبية على الكثير من المجالات العلمية والعملية في آن واحد . ففي المجال العلمي نجد أن محاولة عمل توقعات للمستقبل السكاني بالكويت أمر بالغ الصعوبة بعيدا عن التحقق الكامل ، وذلك نظرا لصعوبة تصور الملامح الرئيسية للمجتمع السكاني في مجتمع يتميز ببعض الملامح والخصائص الديموغرافية والحضارية السريعة التغير لقطاع كبير من سكانه تتعدد جنسيات افراده .

نحن حيال مجتمع تتعدد مصادر نموه السكاني ، بين زيادة طبيعية وهجرة وافدة وعمليات منح الجنسية ، يلعب كل منها دوره في تكوين محصلة النمو السكاني العام . وإذا كانت الهجرة الوافدة تمثل مصدرا رئيسا لهذا النمو تمثل محصلتها التراكمية أكثر من نصف حجم سكان المجتمع ، فانه في ظل غياب سياسة سكانية لهذا القطاع الكبير من السكان الوافدين اليه ، تصبح محاولة اجراء أي تنبؤ سكاني في الكويت أمرا محفوفا بالمخاطر بعيدا عن التحقق بدرجة عالية من الدقة في معظم الاحيان . ولذلك نجد أن معظم الدراسات التي

(١) أولى مجلس التخطيط اهتمامه بموضوع السياسة السكانية وشكلت لجنة في عام ١٩٧١ لدراسة السياسة السكانية وتحديد معالمها ووضعت تقريرها متضمنا بعض التوصيات في هذا المجال ، وهناك جهد آخر قام به قسم تخطيط القوى العاملة بالادارة العامة لشئون التخطيط بعمل دراسة مختصرة عن السياسة السكانية وحتمية وجودها بالكويت .

قامت بعمل مثل هذه التنبؤات السكانية حرصت على أن تعطي أكثر من رقم تقديري لسكان المستقبل وفقا لاكثر من مستوى من مستويات النمو .

واذا كانت الكويت قد تبنت التخطيط أسلوباً وتنظيماً من أجل حياة ومستقبل أفضل لسكانها ، فان نجاح المخططات في تحقيق الاهداف المرجوة منها يقابله الكثير من المشكلات الناجمة عن غياب هذه السياسة السكانية . لقد عانى كل من مارس التخطيط في الكويت من هذه المشكلة ، حتى إن «بوكانن» نص في مقدمة مخططه الهيكلي على أن غياب سياسة سكانية واضحة المعالم كان أحد المشكلات الرئيسة التي واجهت مخططه ، وكان لذلك أثره أيضا في تبني المخطط لاسلوب الخطط البديلة وربطه لهذه الخطط بعدد سكان متوقع في المستقبل[1] . ولا يقتصر التأثير السلبي لغياب مثل هذه السياسة على كونها مشكلة تقابل المخطط ، بل إن اثرها يتعدى ذلك ، ويتمثل فيما يمكن أن يؤدي الى تعثر الخطة وعدم تحقيقها للأهداف التي وضعت من أجل تنفيذها .

ومن ناحية أخرى نجد أن غياب مثل هذه السياسة من شأنه أن يصرف جهد الجهاز التنفيذي بالدولة المسئول عن توفير الخدمات بها الى محاولة ملاحقة الزيادة المطردة غير المتوقعة في الطلب على هذه الخدمات بشكل لا يترك مجالا لها لالتقاط الانفاس ومحاولة تحسين مستوى أداء الخدمات القائمة أو بحث المشكلات التي تقابلها وتقييمها وتطوير برامجها ، والمثال هنا من المياه والكهرباء التي فاق استخدام الافراد لها توقعات المخططين مما حدا بالجهاز التنفيذي إلى المبادرة بانشاء محطة الدوحة قبل ميعادها وفقا لما جاء في المخطط الهيكلي في هذا المجال . ولعل ذلك السباق بين النمو السكاني غير المتوقع وتوفير الخدمات لهؤلاء السكان بهذه الطريقة من شأنه أن يهدم عملية التخطيط من أساسها .

إن التغيرات غير المتوقعة التي يمكن أن تحدث خلال فترة قصيرة في كثير

---

(١) عهد الى مؤسسة كولن بوكانن الانجليزية باعداد الخطة الطبيعية والقومية لدولة الكويت ، وكذلك اعداد خطة لتطوير المنطقة الحضرية الممتدة من الشعيبة جنوبا الى الجهراء شمالا . وقد بدأت المؤسسة دراساتها عام ١٩٦٨ وقدمت تقريرها الاول في مارس ١٩٧٠ ، والتقرير النهائي في ديسمبر ١٩٧١ .

من الخصائص الديموغرافية لفئات معينة من أفراد المجتمع خاصة بين قطاع السكان الوافدين وفي ظل غياب سياسة سكانية من شأنه أن يزيد العبء على الدولة في محاولة توفير ما تحتاجه هذه الفئات من خدمات صحية وتعليمية وسكنية . . الخ . والمثال هنا من التطور الذي شهده مجتمع الوافدين في تركيبه العمري والنوعي والمتمثل في زيادة عدد الاطفال ـ كما اتضح سابقا ـ مما يلقي بالكثير من الاعباء على الدولة لتوفير الرعاية اللازمة لهذا القطاع من السكان . وفي سبيل إلقاء مزيد من الضوء على العناصر الرئيسية للسياسة السكانية في الكويت يمكن ابراز العناصر والحقائق الديموغرافية المميزة ذات الاهمية في هذا المجال والتي أوضحتها ـ سابقا ـ هذه الدراسة في الآتي :

ـ يسجل المجتمع السكاني بالكويت معدل نمو يعد من أعلاها في العالم ، فقد بلغ خلال الفترة التعدادية الأخيرة (٧٥ ـ ١٩٨٠) حوالي ٦٪ سنويا . وهو معدل آخذ في الهبوط التدريجي إذ هبط المعدل من ١١٪ عام ١٩٥٧ الى مستواه الحالي الآن . وتتعدد مصادر النمو السكاني بالكويت بين زيادة طبيعية يسهم فيها بالقدر الاكبر السكان الكويتيون ، بالاضافة الى مساهمة قطاع كبير من الهجرة الوافدة المستقرة . وقد بلغ حجم الزيادة الطبيعية لجملة سكان الدولة حوالي ٣٧ في الالف سنويا خلال الفترة من (٧٥ ـ ١٩٨٠) وهو يعد من المعدلات العالية في العالم . أما مصادر الزيادة غير الطبيعية فتمثلها الهجرة الوافدة وعملية التجنيس . ولا يقل الدور الذي تلعبه الهجرة في نمو سكان الكويت عن دور الزيادة الطبيعية-إن لم يكن يزيد ـ وقد بلغ حجم الزيادة الناجمة عن الهجرة حوالي ٣٪ سنويا . أما التجنيس فان له دوره ايضا في سكان الكويت اذ بلغ المعدل السنوي للزيادة الناجمة عنه بحوالي ٢ر٢٪ سنويا في المتوسط خلال الفترة من (٧٠ـ ١٩٧٥) . ومما تجدر الإشارة إليه إن معدله كان أعلى من ذلك بكثير في فترة مضت إذ بلغ معدل نموه حوالي ٥٪ خلال الفترة من(٦٥ ـ ١٩٧٠) .

ـ أما عن توقعات المستقبل فانه من المتوقع أن يصل عدد سكان الكويت في نهاية هذا القرن إلى حوالي ٢ر٩ مليون نسمة ، من المتوقع أن يكون عدد الكويتيين منهم حوالي ١ر٢٤ مليون نسمة وغير الكويتيين حوالي ١ر٦ مليون نسمة وذلك وفقا للظروف الديموغرافية السائدة الان[1] .

1- Ministry of Public Health, Kuwait Health Plan General Frame Policies and strategies to the year 2000, Annexes, Kuwait, undated, p. 1.

- لعل مما يسترعي الانتباه تناقص نسبة السكان الكويتيين مقابل زيادة نسبة السكان الوافدين ، وهي نسبة آخذه في الانخفاض التدريجي والمستمر منذ عام ١٩٦١ حتى الآن ، ومن المتوقع أن تواصل انخفاضها في المستقبل إذا ظل الوضع الديموغرافي على ماهو عليه حاليا .

- تعتمد البلاد إعتمادا رئيسيا على العمالة الوافدة في شتى مجالات الانشطة الاقتصادية المختلفة ، إذا لم تزد نسبة العمالة الكويتية عن ٢٥٪ من جملة العمالة بالدولة عام ١٩٨٠ . وليس من شك أن اعتماد الدولة المستمر والمتوالي على العمالة الوافدة من شأنه ان يتطلب التزام الدولة نحوهم بتوفير الخدمات العامة اللازمة لهم . يلاحظ - أيضا - في هذا المجال ضآلة مشاركة الاناث الكويتيات في سوق العمل بشكل واضح . ويعد ذلك أحد الأسباب المسئولة عن النقص في قوة العمل الكويتية ، كما سبق الإشارة إلى ذلك .

- يعزف أفراد قوة العمل الكويتية عن الالتحاق ببعض الأنشطة التي تعتمد على العمل اليدوي كما هو الحال في قطاعي البناء والتشييد والصناعات التحويلية ومن شأن ذلك أن تظل العمالة الوافدة تحتكر مثل هذه الانشطة .

- رغم جهود الدولة الكبيرة في توفير الخدمة التعليمية على اختلاف مستوياتها من رياض الاطفال حتى التعليم الجماعي بالمجان لكل افراد المجتمع الا أن الامية لا زالت تعد مرتفعة حتى مع انخفاضها التدريجي ، فقد وصلت الى ٣٦٪ عام ١٩٨٠ .

العناصر الرئيسية للسياسة السكانية :

على ضوء الوضع السكاني الراهن في الكويت ، وأهمية وجود سياسة سكانية يمكن الاسترشاد بخطوطها العريضة في التخطيط من أجل مستقبل أفضل في كافة مجالات الحياة اجتماعيا واقتصاديا وديموغرافيا . . الخ . **يمكن في خطوط عريضة ابراز عناصر هذه السياسة في النقاط الآتية ، مع ضرورة أن تشمل قطاعي المجتمع السكان الكويتيين والسكان الوافدين على حد سواء .**

* تمثل الزيادة الطبيعية المصدر الرئيسي لنمو السكان الكويتيين ، وهي محصلة معدل مواليد يعد من أعلاها في العالم ومعدل وفيات منخفض للغاية . إن سياسة الكويت

غير المعلنة في هذا المجال التي تهدف إلى تشجيع أفراد المجتمع بكافة الطرق والوسائل على الاقبال على الإنجاب ، بداية من الرعاية الصحية للطفولة والامومة ، إلى ضمان التعليم المجاني في كافة مراحل التعليم ، ثم ضمان السكن وفرصة العمل المناسبين لكل الافراد . هذا بالاضافة الى صور أخرى من التشجيع كما هو الحال في صرف علاوة اجتماعية لكل مولود دون حد أعلى ، وكذلك صرف منحة زواج للشباب المقدم على ذلك ، هذا بالاضافة إلى طرق أخرى مباشرة أو غير مباشرة . ولكن يرى مع الاستمرار في هذه السياسة ضرورة اعادة النظر في بعض الامور التي يمكن ان تكون لها آثارها السلبية خاصة على حجم قوة العمل الكويتية كما هو الحال في نظام التقاعد الحالي الذي يلجأ إليه الكثير من أفراد قوة العمل الكويتية بمزاياه الاقتصادية بالاضافة الى الدخول في بعض المشاريع التجارية الخاصة ، وكذلك لابد من البحث عن حوافز تشجع المرأة العاملة على البقاء في ميدان العمل لمدة أطول وعدم تركه بعد مدة قصيرة لاسباب اجتماعية مثل الزواج وضرورة التفرغ لتربية الاولاد وذلك مثلا عن طريق منحها إجازات تفرغ لحضانة الطفل لمدة عام أو عامين تعود بعدها إلى العمل مما يشجعها على الاستمرار فيه .

وليس هناك من شك في أن تسجيل الكويت لمعدل وفيات منخفض للغاية يعد نتيجة مباشرة لذلك الجهد الكبير وتلك الرعاية الصحية التي توفرها الدولة لافراد المجتمع ، إلا انه يجب في هذا المجال توجيه قدر اكبر من العناية بصحة الطفل ورعايته عملا على خفض معدلات وفيات الاطفال الرضع التي لازالت مرتفعة نسبيا .

* إذا كانت عملية منح الجنسية لمن هم بدونها تمثل المصدر الثاني لنمو السكان الكويتيين فان هناك ضرورة ملحة لاعادة النظر في هذا الامر وتحديد الكثير من أموره . بداية من العدد المسموح بمنحه الجنسية كل عام، مع ضرورة وضع معايير وضوابط تحدد نوعية المواطن الذي يمنح الجنسية عملا على أن يكون هذا المواطن عاملا مساعدا على تقدم المجتمع وليس عبئا على الدولة وخدماتها المختلفة . إن التفرقة بين الكويتي المتزوج من أجنبية والكويتية المتزوجة من أجنبي في قانون الجنسية الحالي والمشكلات الناجمة عن هذه التفرقة ، تستدعي ضرورة اعادة النظر في هذا القانون ، ومحاولة علاج الآثار الناجمة عن هذه التفرقة التي أدت في بعض الحالات إلى فقدان المجتمع لابناء نالوا حظهم من التعليم وحصلوا على أعلى

الشهادات في مجالات عملية يحتاجها المجتمع وذلك لعدم حصولهم على الجنسية[1] .

* ان سياسة الباب المفتوح أمام تدفق تيار الهجرة في ظل غياب سياسة تنظم عملية الوفود وفقا للاحتياجات الفعلية لسوق العمل من ناحية الكم والكيف معا لها الكثير من الآثار السلبية على المجتمع . وإذا كانت الهجرة تمثل المصدر الرئيسي لنمو السكان الوافدين فإنه لا يمكن التقليل من أثر الزيادة الطبيعية لجزء كبير من هؤلاء السكان الذين عرفوا الاستقرار في الكويت والتمتع بكل الخدمات التي توفرها الدولة للسكان الوطنيين والمقيمين على حد سواء . وإذا كانت هناك بعض المحاولات التي أدت الى وضع بعض القيود على الهجرة الوافدة مثل شروط استقدام الزوجة للالتحاق بزوجها ، إلا أن ذلك لا يعد حلاً مثالياً في هذا المجال وقد يكون له بعض الآثار السلبية في المستقبل . لذلك ربما يكون من الأجدى إعادة النظر في القوانين والتشريعات التي تنظم عملية القدوم والإقامة والعمل بالكويت ومحاولة الاستفادة من ذلك القطاع الكبير من السكان الوافدين المستقرين بالكويت ، لأن ذلك قد يكون مردوده الإيجابي على سوق العمل من ناحية ومحاولة تشجيع بعض الفئات على الاستقرار والإقامة بالدولة من ناحية أخرى ، خاصة تلك التي نشأت وتمتعت بالخدمات التي وفرتها لها الدولة في المراحل المختلفة . وفي هذا المجال يمكن استحداث نظامين للإقامة إحداهما دائمة والأخرى مؤقتة .

* في هذا المجال لابد من الاشارة الى ضرورة الاستفادة من الدراسات السابقة التي تمت عن الهجرة في الكويت واجراء مزيد من الدراسات المتخصصة في شتى التخصصات ديموغرافيا واجتماعيا واقتصاديا من أجل المساعدة في وضع معايير محددة وسليمة وضوابط محكمة لسياسة سكانية تحكم عملية الوفود الى الكويت وتنظمها . ولعله يكفي الاشارة الى أثر تغير مصادر الهجرة في الكويت وعدم تجانس مجتمع الوافدين وما يمكن أن يكون له الكثير من الاثار السلبية على المجتمع كله .

---

(١) ينص القانون الحالي للجنسية على جواز منحها لمن ولد في الكويت لأم كويتية وحافظ على الاقامة فيها حتى بلوغه سن الرشد وكان أبوه قد هجر أمه أو طلقها أو توفي عنها . المصدر : امل يوسف العذبي الصباح ، الهجرة الى الكويت ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥١٢ .

* اصبح من الضروري ان يبحث مخططو القوى العاملة في الكويت عن الكثير من الاساليب التي تحاول ان تعالج الكثير من السلبيات في هذا المجال ، كما هو الحال في عزوف العمالة الكويتية على الالتحاق بانشطة العمل اليدوية مثل البناء والتشييد والصناعات التحويلية وغيرها . وكذلك عدم المشاركة الفعالة والمستمرة للمرأة الكويتية على الالتحاق بميادين العمل المختلفة .

مصادر البحث

أولا: المصادر العربية

١ ـ أحمد حسن ابراهيم ، مدينة الكويت ، دراسة في جغرافية المدن ، اصدار خاص لمجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت ، ١٩٨٢ .

٢ ـ أمل يوسف العذبي الصباح ، سكان الكويت ، رسالة ماجستير مقدمة لقسم الجغرافيا بجامعة الكويت ، غير منشورة ، الكويت ، ١٩٧٢ .

٣ ـ أمل يوسف العذبي الصباح ، الهجرة إلى الكويت من عام ١٩٥٧ إلى عام ١٩٧٥ دراسة في جغرافية السكان ، جامعة الكويت ، الكويت، ١٩٧٧ .

٤ ـ أمل يوسف العذبي الصباح ، العمالة في قطاع التشييد والبناء في الكويت ، إصدار خاص ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت ١٩٨٢ .

٥ ـ حسن على الابراهيم ، الكويت دراسة سياسية ، بيروت، ١٩٧٢ .

٦ ـ علي الكواري ، نحو فهم أفضل لأسباب الخلل السكاني في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط ، إصدار خاص ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت ١٩٨٢ .

٧ ـ عبد الهادي العوضي ، عبد الفتاح ناصف ، تنمية الموارد البشرية في منطقة الخليج العربي ، ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي ، الكويت ، ١٩٧٨ .

٨ ـ فاطمة يوسف العبد الرزاق ، المياه والسكان في الكويت ، الكويت، ١٩٧٤ .

٩ ـ فتحي أبو عيانة ، جغرافية السكان ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

١٠ ـ فوزية يوسف النفيسي ، تقييم وتقدير بعض المقاييس الديموغرافية لدولة الكويت ، رسالة ماجستير مقدمة لمعهد الدراسات والبحوث الاحصائية بجامعة القاهرة ، غير منشورة ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

١١ ـ محمد صبحي عبد الحكيم ، محمد السيد غلاب ، السكان ديموغرافيا وجغرافيا ، القاهرة ١٩٦٣ .

١٢ ـ محمد رشيد الفيل ، سكان الكويت ، بيروت ١٩٧٠ .

١٣ ـ محمد عبده موسى محجوب ، الهجرة والتغير البنائي لمجتمع الكويت ، الكويت، ١٩٧٦ .
١٤ ـ مصطفى الشلقامي ، وفيات الاطفال الرضع في الكويت ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٢٦ ، الكويت، ١٩٨١ .
١٥ ـ مكي محمد عزيز ، عبد الرسول الموسى ، الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين إلى الكويت ، الكويت ١٩٨١ .
١٦ ـ وزارة التخطيط إدارة تنمية الموارد البشرية ، الخصائص الرئيسية للمجتمع السكاني بالكويت ، بحث غير منشور ، الكويت ١٩٧٩ .

ثانيا: المصادر الاحصائية

١ ـ دائرة الشئون الاجتماعية ، تعداد سكان الكويت ، ١٩٥٧ .
٢ ـ وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، تعداد سكان الكويت لعام ١٩٦١ . نتائج أولية ، الكويت ، ١٩٦١ .
٣ ـ مجلس التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، نتائج تعداد سكان دولة الكويت لعام ١٩٦٥ ، الكويت ، بدون تاريخ .
٤ ـ مجلس التخطيط الادارة المركزية للاحصاء ، التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٠ ثلاثة أجزاء ، الكويت ، ١٩٧٢ .
٥ ـ مجلس التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، مراقبة التعدادات ، التعداد العام للسكان ١٩٧٥ ، أربعة أجزاء ، الكويت، ١٩٧٦ .
٦ ـ وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، مراقبة التعدادات ، التعداد العام للسكان ١٩٨٠ ، أربعة أجزاء، الكويت، ١٩٨٣ .
٧ ـ مجلس التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لاعوام ١٩٦٧ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ .
٨ ـ مجلس التخطيط ـ الادارة المركزية للاحصاء ، النشرة السنوية للاحصاءات الحيوية لاعوام ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢ .

ثالثا: المصادر الأجنبية

1 - Ali Al Musa, Manpower in Kuwait. Seminar on Human Resources Development in the Arabian Gulf. The Arab Planning Institute, Kuwait.

2 - Clarke J.E. Population Geography, Pergamon Press, London, 1968.

3 - Hill A.G. The Urban Development in Kuwait, unpublished Thesis, Durham University, 1969.

4 - Ministry of planning, Human Resources Division, Demographic Features of the Population, Unpublished, Kuwait, 1980.

5 - Niebuhr C., Discription deL'Arabie, Amesterdam, 1974.

6 - U.N., Demographic yearbook 1982, New-York 1983.

7 - U.N., Yearbook of National Accounts Statistics Internal tables, New York, 1983.

8 - Zackaraih K.C. & Al Ayat A., Trends and Compononts of Population Growth in Kuwait, Research Monographs Series, No 1, Cairo Demographic Centre, Cairo, 1970.

فهرس الأشكال

الصفحة

١ ـ الحدود التعدادية في الكويت عام ١٩٨٠ . ١٣
٢ ـ النمو الطبيعي لسكان الكويت (٥٨ ـ ١٩٨١) ٢١
٣ ـ معدل المواليد للسكان الكويتيين عام ١٩٨٠ . ٢٧
٤ ـ معدل المواليد للسكان غير الكويتيين عام ١٩٨٠ . ٢٩
٥ ـ معدل الوفيات النوعي حسب فئات العمر لسكان الكويت عام ١٩٨٠ . ٣٥
٦ ـ مصادر الهجرة الرئيسية الى الكويت (١٧ ـ ١٩٥٧) ٤٧
٧ ـ مصادر الهجرة الرئيسية الى الكويت (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥) ٤٩
٨ ـ السكان الوفدون حسب مدة الاقامة (٥٥ ـ ١٩٨٠) . ٥٣
٩ ـ توزيع سكان الكويت عام ١٩٥٧ . ٦٣
١٠ ـ توزيع سكان الكويت عام ١٩٨٠ . ٦٧
١١ ـ كثافة السكان في الكويت عام ١٩٦٥ . ٧٠
١٢ ـ كثافة السكان في الكويت عام ١٩٨٠ . ٧٢
١٣ ـ مراكز الاستقرار الرئيسية في الكويت . ٧٤
١٤ ـ النسبة النوعية لسكان الكويت عام ١٩٨٠ . ٩٣
١٥ ـ أهرام السن في الكويت (٥٧ـ١٩٨٠) ٩٧
١٦ ـ أهرام السن للسكان الكويتيين في بعض مناطق الكويت عام ١٩٧٥ . ٩٩
١٧ ـ اهرام السن للسكان غير الكويتيين في بعض مناطق الكويت عام ١٩٧٥ . ١٠١
١٨ ـ سكان الكويت حسب حالتهم التعليمية (٥٧ـ١٩٨٠) ١٠٥
١٩ ـ الحالة التعليمية للسكان (١٠ سنوات فاكثر) حسب فئات العمر (١٩٨٠) . ١٠٩
٢٠ ـ نسبة الامية بين السكان الكويتيين في الكويت عام ١٩٧٥ . ١١١
٢١ ـ نسبة الأمية بين السكان غير الكويتيين في الكويت عام ١٩٧٥ . ١١٤
٢٢ ـ سكان الكويت حسب حالتهم الزواجية (٦٥ـ١٩٨٠) . ١١٩
٢٣ ـ نسبة السكان غير الكويتيين في الكويت عام ١٩٨٠ . ١٢٣
٢٤ ـ السكان غير الكويتيين حسب الجنسية (٥٧ـ١٩٨٠) ١٢٥
٢٥ ـ السكان غير الكويتيين حسب جنسياتهم في بعض مناطق الكويت (١٩٧٥) . ١٢٧

٢٦ ـ تطور حجم قوة العمل بين سكان الكويت (٦٥ ـ ١٩٨٠) . ١٣٣
٢٧ ـ قوة العمل لسكان الكويت حسب فئات السن (١٩٨٠) ١٣٧
٢٨ ـ التوزيع النسبي لقوة العمل في الكويت حسب الحالة التعليمية (٦٥ ـ ١٩٨٠) ١٣٩
٢٩ ـ تكوين سكان الكويت حسب النشاط الاقتصادي (٦٥ ـ ١٩٨٠) . ١٤٣
٣٠ ـ السكان حسب نشاطهم الاقتصادي في بعض مناطق الكويت عام ١٩٧٥ . ١٤٧

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٩
المبحث الأول : الزيادة الطبيعية واتجاهات النمو السكانى فى الكويت .	١٥
ـ الزيادة الطبيعية وأثرها فى نمو سكان الكويت .	١٩
ـ المواليـــد .	٢٢
ـ الوفيـــات .	٣٠
المبحث الثانى : الهجرة ودورها فى نمو سكان الكويت .	٤١
ـ الهجرة ونمو السكان .	٤٢
ـ مصادر الهجرة الى الكويت .	٤٥
ـ دوافع الهجرة الى الكويت .	٥٤
المبحث الثالث : توزيع سكان الكويت والعوامل المؤثرة فيه .	٦١
أولا : توزيع السكان .	٦٢
ـ كثافة السكان .	٦٨
ـ خصائص توزيع السكان وكثافتهم بالكويت .	٧٣
ثانيا : العوامل المؤثرة في توزيع سكان الكويت .	٧٧
المبحث الرابع : الخصائص الديموغرافية لسكان الكويت .	٨٣
أولا : التركيب العمري والنوعي .	٨٤
ثانيا : تركيب السكان حسب الحالة التعليمية .	١٠٣
ثالثا : تركيب السكان حسب حالتهم الزواجية .	١١٥
رابعا : تركيب السكان حسب الجنسية .	١٢١

المبحث الخامس . تنمية الموارد البشرية فى الكويت . ١٢٩
ـ التركيب العمرى لقوة العمل . ١٣٥
ـ الحالة التعليمية لقوة العمل . ١٣٨
ـ الأنشطة الاقتصادية لقوة العمل . ١٤٠
ـ التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية ١٤٥
الخاتمـــة ١٤٩
مصادر البحث ١٦١
فهرس الاشكال ١٦٥
فهرس الموضوعات ١٦٧